Ministry of Defence

رد الدفاع في عالم أكثر تنازعاً وتقلباً

يوليو 2023

CP 901

رد الدفاع في عالم أكثر تنازعاً وتقلباً

قدمه للبرلمان وزير الدفاع بأمر من جلالة الملك

18 يوليو 2023

CP 901

© حقوق الطبع محفوظة للتاج البريطاني 2023

أجيزت هذه الوثيقة وفقا لشروط الترخيص الحكومي المفتوح v3.0 ما عدا الأماكن التي ذُكر فيها خلاف ذلك. للاطلاع على هذا الترخيص يرجى زيارة الموقع التالي:
nationalarchives.gov.uk/doc/open-government-licence/version/3

وحيثما يُشار إلى معلومات عن حقوق الطبع لطرف ثالث، سيتعين الحصول على إذن من أصحاب حقوق الطبع المعنيين.

هذه الوثيقة منشورة على الموقع التالي: https://www.gov.uk/official-documents

ISBN 978-1-5286-4291-0

E02937467 07/23

طُبعت على أوراق تحتوي على 40% على الأقل من الألياف المعاد تدويرها

طبعتها في المملكة المتحدة شركة HH Associates Ltd لصالح مدير مكتب مطبوعات صاحب الجلالة

المحتويات

تمهيد وزاري 2

مقدمة

الوفاء بالتزاماتنا بموجب المراجعة المتكاملة المُحدَّثة – الظروف المتغيرة ومقاربتنا الاستراتيجية 5

الجزء 1 تأمين تفوقنا الاستراتيجي والحفاظ عليه **15**

الفصل 1: أفرادنا 16

الفصل 2: الارتقاء بقواتنا عن طريق العلوم والابتكار والتكنولوجيا 26

الفصل 3: علاقاتنا مع القطاع الصناعي 37

الفصل 4: الإنتاجية: تأسيس إدارة للحملات 44

الجزء 2 طموحنا العملياتي **53**

الفصل 5: الردع والدفاع: قدرتنا على القتال والانتصار 54

الفصل 6: الحملات والتنافس العالمي 65

الفصل 7: القوة من خلال شراكاتنا 77

الفصل 8: الصمود الاستراتيجي 87

تمهيد وزاري

لم تكن لدينا نية إصدار ورقة قيادة جديدة بعد مجرد سنتين من إصدار الورقة السابقة لولا انتقالنا من عصر تنافسي إلى عالم أكثر تنازعا وتقلبا. فقد برزت منذ شهر مارس 2021 تهديدات وتحديات جديدة نواجهها، وكذلك برز الكثير من التطورات التكنولوجية المتوقعة التي تتطلب أن نتأقلم معها سريعا لكي نتمكن من مواصلة التفوق على أعدائنا.

فالغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا لم يكن مجرد اعتداء على أمة ذات سيادة وتفتخر بنفسها. بل كان أيضا اعتداء على قيمنا، وعلى الأمن الأوروبي، وعلى النظام العالمي الصريح الذي يعتبر ركيزة للاستقرار والازدهار منذ أكثر من ثلاثة أرباع القرن.

لذا نفتخر بالدور الذي تلعبه المملكة المتحدة في دعمها لأوكرانيا في هذه الحرب. حيث أوكرانيا تدافع عن النظام الدولي المستند إلى القواعد نيابة عنا، بل وأيضا تمهد السبيل للعمليات الحربية في عشرينيات هذا القرن - أمة بكاملها، لديها شراكات دولية، وتتمتع بالابتكار والمهارات الرقمية، وتعمل بسرعة ودقة وعلى نطاق واسع. وفي المقابل، نساند نحن أوكرانيا بالعتاد والتدريب والدعم السياسي. وقد حشدنا شركاءنا الأوروبيين والدوليين، من الحكومات والشركات الصناعية، لحثهم على اتباع خطانا. ونحن ننفذ حملتنا هذه على الصعيد العالمي.

إن اندلاع حرب كبيرة مجددا في أوروبا - إلى جانب تهديدات أخرى متنامية في مواقع أخرى بأنحاء العالم - يتطلب منا أن نصقل مقاربتنا. فعلينا ضمان أن تكون قدراتنا القتالية قوية وذات مصداقية لكي نتمكن من ردع التهديدات ومنعها من الظهور أساسا، وأيضا لكي نقاتل وننتصر في حال ظهورها. ونريد كذلك أن نتمكن من الدفاع عن وطننا وأن نصبح أكثر قدرة على الصمود في مواجهة جميع أشكال الصدمات. كما نريد أن نتمكن من مواصلة عملياتنا اليوم - بتوفر مخزون كافٍ من الذخائر والعوامل المساندة الحيوية - إلى جانب الاستثمار اليوم في قدرات الانتصار في معارك المستقبل. وعلينا أيضا معالجة التهديدات المتزايدة في تعقيدها وتنوعها عن طريق الاستفادة لأقصى حد من مواردنا المتنامية، والتي هي محدودة أيضا، الأمر الذي يتطلب الحزم في تحديد الأولويات وتحسين الإنتاجية.

في سنة 2021، كان رد وزارة الدفاع على المراجعة المتكاملة هو أن نشرت ورقة القيادة بعنوان "الدفاع في عصر تنافسي"، وهي ورقة شددت على أهمية تحديث واستدامة قطاع الدفاع، والتركيز حقا على التهديدات. ذلك لأجل كشف وفهم التهديدات ومواجهتها كل يوم. ولأجل الاستثمار في القدرات لنتمكن من ردعها وهزيمتها، اليوم ومستقبلا. ولأجل تحقيق التوافق ما بين طموحاتنا ومواردنا لكي نتمكن من مواصلة مسعانا هذا.

ما خلصت إليه ورقة القيادة تلك يظل صحيحا - حيث روسيا كانت ولا تزال تشكل أكبر تهديد لأمن أوروبا. والتحديث السريع للقوة العسكرية في الصين ونفوذها في منطقة المحيط الهندي-الهادئ يشكلان تحديا متناميا.

ونحن على قناعة بأن تفوقنا الاستراتيجي يعود الفضل فيه إلى عدة مصادر أساسية تتطلب ترتيبها حسب أولويتها. حيث يعود الفضل أساسا في تفوقنا الاستراتيجي إلى أفرادنا الذين يُصنَّفون من الدرجة الأولى - ويمثلون قدرتنا الفعلية على الانتصار في المعارك - ونحن عازمون على الاستثمار فيهم: في سكنهم، وفي مهاراتهم، وفي عروض توظيفهم عموما.

كما يعود الفضل في تفوقنا إلى استثمارنا في تكنولوجيا المستقبل المتطورة، بما فيها التكنولوجيا الرقمية والبيانات، والتطورات العلمية والتكنولوجية الناشئة. أيضا يعود الفضل إلى علاقاتنا مع القطاع الصناعي، والتي علينا أن نستمر في تعزيزها لبلورتها على شكل حلف جديد، كشراكة حقيقية تدعم

استدامة قطاع الدفاع. كذلك يعود الفضل إلى إنتاجيتنا، وهو عُرف يركز بكل عزم على تحقيق آثار حقيقية في العالم. ذلك من واقع إدراكنا بأن نهجنا في الحملات يصل إلى كل ركن من أركان قطاع الدفاع ككل - ابتداء بمن هم على الخطوط الأمامية وحتى الموظفين في المكاتب.

وقد عزز غزو روسيا لأوكرانيا أهمية التعاون الدولي وقوة تحالفاتنا - أبرزها حلف الناتو، لكن أيضا مجموعة دول العيون الخمس (المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا)، وقوة الاستطلاع المشتركة، والمجموعة الشمالية (المملكة المتحدة والدنمارك وإستونيا وفنلندا وألمانيا وآيسلندا ولاتفيا وليثوانيا وهولندا والنرويج وبولندا والسويد) والكثير غيرها. هذه التحالفات لها أهمية محورية في تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتعاون العملياتي، وفي المقاربة المتكاملة للردع، وفي توفير القدرات اللازمة للانتصار في المعارك: مثلا من خلال برنامج القتال الجوي العالمي ومجموعة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (AUKUS).

والمراجعة المتكاملة المُحدّثة، التي نُشرت في شهر مارس هذه السنة، تناولت بوضوح السبل التي يجب بموجبها التعامل مع زيادة تدهور الأمن العالمي: بلورة البيئة الاستراتيجية العالمية، وزيادة تركيزنا على الردع والدفاع، ومعالجة نقاط الضعف التي تعرض دولتنا للخطر، والاستثمار في مجالات القوة التي تنفرد بها المملكة المتحدة. وقطاع الدفاع له دور محوري في كل تلك الجهود.

بعد ثلاثة عقود من جني ثمار السلام في أعقاب الحرب الباردة، اتخذ رئيس وزرائنا الحالي خطوة معاكسة لهذا التوجه ورصد للدفاع مبلغا إضافيا قدره 24 مليار جنيه إسترليني على مدى أربع سنوات، قبل الاستثمار كذلك في الاستجابة للحرب في أوكرانيا والالتزام بزيادة الإنفاق على المدى الأطول ليبلغ 2.5% من إجمالي الناتج المحلي، رهنا بما تسمح به الظروف المالية والاقتصادية. علينا التحوّل الآن لمواجهة تهديدات اليوم، لكن هذا المسار الطموح يتيح لنا أيضا تحديث أنفسنا لنتمكن من مواجهة التحديات التي يحملها المستقبل.

إننا ممتنون لمئات الأفراد والجماعات الذين ساهموا في مرحلة التحدي الأولى من ورقة القيادة المُحدَّثة - من الأكاديميين وحتى الأفراد في الخدمة والشركات من أنحاء القطاع الصناعي - فهذه الورقة تشرح أغلب ما تعلمناه منكم.

وإدراكا منا لتلك الدروس، والوضع الأمني الذي يزداد صعوبة، ومساهمة قطاع الدفاع في الركائز الأربع للمراجعة المتكاملة المُحدَّثة، فإننا بصدد توضيح هدف جديد وواضح للدفاع. فمهمتنا واضحة: حماية بلدنا ومساعدته على الازدهار.

ذلك لا يعني فقط امتلاك مزيد من السفن والدبابات والطائرات - وعدم إبداء أي التزامات جديدة في هذه الورقة لأي منصات كان مقصودا - ذلك لأننا بذلك نلتزم بما نشرناه في سنة 2021. بل إننا نركز عوضا عن ذلك على كيفية الاستفادة من دروس أوكرانيا في صميم عملنا، واستعادة الصمود في القتال بالحروب اللازم لبناء رادع تقليدي موثوق.

إن تطبيق الإصلاحات الواردة في ورقة القيادة هذه سوف يضمن أن نتمكن من فعل ذلك اليوم وفي السنوات القادمة.

النائب جيمس هيبي
وزير شؤون القوات المسلحة بوزارة الدفاع

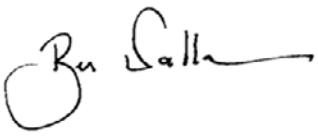

النائب بِن والاس
وزير الدفاع

الوفاء بالتزاماتنا بموجب المراجعة المتكاملة المُحدَّثة - الظروف المتغيرة ومقاربتنا الاستراتيجية

1. تشير المراجعة المتكاملة المُحَدَّثة التي نُشرت في مارس 2023 إلى أن التحول إلى عالم متعدد الأقطاب ومتشرذم ومتنازع عليه قد حدث بسرعة وحسم أكبر مما كان متوقعا في المراجعة المتكاملة الأولى. بالتالي ردا على هذا التهديد المتغير، حددت المراجعة المتكاملة المُحدَّثة مقاربة جديدة بإطار استراتيجي جديد يمكن تطبيقه من خلال أربع ركائز:

(أ) بلورة البيئة العالمية. بلورة التنافس المنهجي وتوازنه والتنافس فيه والتعاون في جميع مجالاته، بالعمل مع كل من يدعمون وجود نظام عالمي منفتح ومستقر، وحماية المنافع العامة العالمية.

(ب) الردع والدفاع والتنافس في جميع مجالات الدفاع. التعجيل في التحول الجاري إلى مقاربة متكاملة للردع والدفاع، وذلك لمواجهة كل من التهديدات من الدول والتحديات الأمنية العابرة للحدود الوطنية. ويكمن حلف الناتو في صميم هذه الجهود، لكننا نؤكد على أن الردع الفعال - بالنظر إلى مشهد التهديدات المتغيرة - يعني العمل من خلال مجموعات أخرى وخارج المنطقة الأوروبية الأطلسية. وعلاوة على ذلك، هناك تأكيد جديد على مفهوم الاستقرار الاستراتيجي - وتأسيس أطر جديدة وبناء هيكل أمني دولي جديد لإدارة التصعيد والتنافس المنهجي في عالم متعدد الأقطاب.

(ج) معالجة نقاط الضعف بالصمود. تطوير مقاربة المملكة المتحدة تجاه الصمود، والتحول إلى الاضطلاع بحملة طويلة المدى لمعالجة نقاط الضعف التي تجعل المملكة المتحدة عرضة للأزمات والأعداء. من شأن ذلك أن يعزز قوة الردع في المملكة المتحدة عن طريق المنع وضمان إمكانية تركيز عملياتها بموجب الدعامة الثانية في المواضع التي يكون لها فيها أكبر أثر.

(د) تحقيق تفوق استراتيجي. البناء على أسس المراجعة المتكاملة في سنة 2021 بتركيزها على التفوق الاستراتيجي - القدرة النسبية للمملكة المتحدة لتحقيق غاياتنا مقارنة بمنافسينا. فهذا لا غنى عنه في عالم أكثر تنازعا، لأجل الحفاظ على حرية المملكة المتحدة في اتخاذ إجراء، وعدم خضوعها للإكراه، وقدرتها على التعاون مع الآخرين، وذلك يعزز الدعامات الأخرى لإطار العمل الاستراتيجي.

2. أدركت المراجعة المتكاملة المُحدَّثة بأن البيئة الأمنية العالمية تتطلب منا التصرف الآن والتخطيط للأمد الطويل. وبالتالي، وافقت الحكومة في ميزانية الربيع على تخصيص مبلغ إضافي قدره 5 مليارات جنيه إسترليني لوزارة الدفاع على مدى سنتين - إضافة إلى مبلغ 24 مليار جنيه إسترليني من الدفعات النقدية في سنة 2020 (تُدفع على مدى أربع سنوات). هذا يعني بأن ميزانية وزارة الدفاع تتجاوز الآن، ولأول مرة، 50 مليار جنيه إسترليني كل سنة - وذلك مؤشر واضح على الأهمية التي نوليها لمساهمتنا في أمن وازدهار بلدنا. وإضافة إلى ذلك، حدد رئيس الوزراء خطة طموحة على المدى الطويل لاستثمار 2.5% من إجمالي الناتج المحلي بمجال الدفاع، رهنا بالظروف المالية والاقتصادية.

3. كما رأينا بوضوح خلال الستة عشر شهرا الماضين، فإن تداعيات - وتكاليف - الرد بعد أن تتطور التهديدات إلى صراع تكون أكبر كثيرا من ردع تلك التهديدات بطريقة

مناسبة أو منع وقوعها أصلا. وفي هذا العالم الأكثر تنازعا، أصبح الردع أكثر أهمية من أي وقت مضى، وتعززه القدرات والتحالفات التي تمكننا من القتال والانتصار إن لزم الأمر. **باختصار، القوة الصلبة مهمة.**

التهديدات والتحديات

4. التهديد المباشر للمنطقة الأوروبية الأطلسية، وللمملكة المتحدة، شهد ارتفاعا حادا نتيجة أفعال **روسيا**. حيث يشهد العالم اليوم حربا كبيرة شنتها دولة نووية، مهددة سيادة دولة أخرى. لكن الغزو الروسي الكبير لأوكرانيا، في أعقاب ضمها غير القانوني لجزء من أراضيها في سنة 2014، ليس مجرد هجوم مسلح وحشي وغير قانوني على دولة ذات سيادة؛ بل إنه يشكل أكبر تحدٍ منذ عدة أجيال للنظام الدولي الصريح. وأوروبا لم تشهد حربا بهذا المستوى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

5. بينما أن فشل روسيا في أوكرانيا قد أضعف إلى حد كبير قدراتها من الأسلحة البرية والموجّهة، فإنه ما زال لديها قدرات نووية وقوات استراتيجية، ولديها العزم والقدرة على إعادة بنائها وتجديدها. وقد شهدنا استعداد الحكومة الروسية لاستخدام خطاب التهديد النووي غير المسؤول، مهددة بالتصعيد النووي أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب الباردة. كذلك فإن القوات البحرية والجوية الروسية لم تتأثر إلى حد كبير بهذه الحرب، والدولة الروسية تواصل إطلاق تهديدات، ولو أنها دون مستوى الحرب، للمملكة المتحدة وحلفائنا في أنحاء العالم. كما تواصل روسيا إبداء استعدادها بكل استهتار لتجاهل الأعراف الدولية، ابتداء باستخدام نوفيتشوك في شوارع المملكة المتحدة في سنة 2018 وحتى استعانتها على نطاق واسع بقوات المرتزقة في أوكرانيا وغيرها. ومن المرجح كذلك أن تزداد التهديدات للمملكة المتحدة ولمصالحنا مع زيادة عزلة روسيا على الصعيد الدولي نتيجة أفعالها، وزيادة التقلبات في سلوكها.

6. تشير المراجعة المتكاملة المُحدَّثة أيضا إلى أن التنافس المنهجي يزداد كثافة مع زيادة التنازعات في العالم، الأمر الذي يسبب تدهور البيئة الأمنية في العالم. و**الصين** تشكل تحديا عالميا مستمرا للمصالح البريطانية - بما فيها مصالحنا الدفاعية - يميز عصرنا، وذلك من خلال ما تبديه من قوة وإرغام على نحو متزايد في سعيها للخروج بصيغة بديلة للنظام الدولي الذي وفر الاستقرار والازدهار طوال أجيال عديدة. وبينما تسعى الصين في برنامجها للتحديث العسكري السريع، فإنها تواصل استعراض قوتها الاقتصادية والعسكرية للتوسع في منطقة المحيط الهندي-الهادئ، وتوسيع نفوذها في أنحاء أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك عن طريق نشر منظومات الأسلحة الصينية. ورغم مزاعم الصين سابقا بأن صعودها الدولي سلمي، رفضت التخلي عن استخدام القوة لتحقيق غاياتها فيما يتعلق بتايوان. بالتالي فإن التوترات المتصاعدة في منطقة المحيط الهندي-الهادئ، التي تدفعها أفعال الصين، تشكل تحديا مباشرا لمنطقة نعتقد أنه يجب أن تظل متاحة ومفتوحة لأجل ازدهار الجميع. لكن كما تشير المراجعة المتكاملة المُحدَّثة، لا ترى المملكة المتحدة بأن علاقة الصين معها، أو أثر الصين على النظام الدولي، يسيران على نهج محدد مسبقا. وبينما أننا سنظل واعين تماما لمخاطر التواصل مع الصين، فإننا سنعمل لأجل إقناعها بضرورة أن تلعب دورا عالميا مسؤولا يتماشى مع مكانتها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتضطلع بدور أمني كبير.

7. سوف تظل كل من **إيران وكوريا الشمالية** مصدر تهديدات أمنية متقلبة في منطقة كل منهما وخارجها. وقد شهدنا في السنتين الماضيتين أفعالهما التي تزعزع الاستقرار في منطقة كل منهما، وسعيهما لتوسيع برامجهما النووية، وبالتالي تهديد الأمن العالمي. ونحن نرى بأن جهودهما هذه سوف تستمر.

8. التهديد الذي يشكله الفاعلون من غير الدول لم يتراجع. حيث لا تزال **المنظمات الإرهابية** تطمح إلى الاعتداء على المملكة المتحدة ومصالحها في الخارج. ومن شأن عدم استقرار مناطق مثل منطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد، وأجزاء من الشرق الأوسط، ودول مثل أفغانستان والصومال أن يفسح المجال لهذه المنظمات لتوسيع نشاطها. كذلك فإن نمو إمكانية الاطلاع على المعلومات والحصول على التكنولوجيا على مستوى العالم قد ساهم أيضا في زيادة التهديدات التي يشكلها قراصنة الإنترنت، وإرهابيون ينصَبّ سعيهم على قضية واحدة، ومزيد من الحركات الإجرامية التي لا هوية لها وتنشط على الإنترنت.

9. بمواجهة تغير المناخ، والتحديات الاقتصادية، ووتيرة التغير التكنولوجي، والتنافس على الغذاء والمواد الخام، تواجه الدول **تحديات أمنية متنوعة** ومتنامية في تعقيدها. كما إن التنافس بين الحكومات للتأقلم مع بيئات متغيرة، ولتعزيز قدرتها على الصمود، ولتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها كلها عوامل تهدد بأن تصبح العلاقات الدولية علاقات مصلحة فردية على حساب المصالح المشتركة. بالتالي فإن قدرتنا على فهم أثر تغير المناخ في قطاعات الدفاع، والتأقلم معها، ضرورية لأجل ضمان تفوقنا الاستراتيجي. حيث إن فشل الدول في تلبية هذه الاحتياجات سيؤدي إلى زيادات كبيرة في الهجرة، ونمو الإرهاب، والصراع على الموارد المتاحة. وهناك احتمال شبه حتمي بأن المجتمعات الأكثر عرضة للتأثر بهذه العوامل سوف تتضرر أكثر من غيرها، الأمر الذي يشكل تحديات إضافية **للأمن البشري**.

10. لكن من أهم التوجهات التي شهدناها في السنتين الماضيتين زيادة **الترابط بين المناطق والفاعلين**. فقد شهدنا في أعقاب الغزو غير القانوني لأوكرانيا زيادة عمق شراكات روسيا مع الصين، ونمو تعاونها مع إيران، إلى جانب حصولها على أسلحة من كوريا الشمالية انتهاكا لقرارات مجلس الأمن الدولي. وهذا يؤدي إلى عالم تتضح وتنتشر فيه التهديدات التي تواجهنا من الفاعلين في عدة مناطق، مؤدية إلى شكل من الجيوسياسية الأكثر عدائية. كما نرى أن الاستخدام غير المسؤول للقدرات الإلكترونية، ونشر معلومات مضللة ومغلوطة على وسائل التواصل الاجتماعي، يتجاوزان الحدود الجغرافية، وهذا من شأنه أن يؤثر على فهم المواطنين والحكومات للأحداث الدولية والرد عليها. وقد كان للغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا تداعيات ملموسة في أنحاء العالم، الأمر الذي أفضى إلى تفاقم أزمة الهجرة والطاقة في أوروبا، إلى جانب تهديد إمدادات الغذاء في بعض من أكثر بلدان العالم هشاشة. كذلك نشهد نمو التنسيق والتعاون بين الدول والفاعلين من غير الدول. حيث رأينا، على سبيل المثال، جماعات من المرتزقة الروس يقاتلون في أوكرانيا، ويتابعون مصالح روسيا من خلال نشاطهم المزعزع للاستقرار في أفريقيا وفي بلاد الشام.

دروس من أوكرانيا

11. أمننا القومي يرتبط ارتباطا وثيقا بما ستنتهي إليه الحرب في أوكرانيا. ورغم أن علينا توخّي الحذر من الاندفاع نحو استقاء دروس محددة من غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا - حيث الحرب ما زالت مستمرة، والوضع معقّد، والدروس ستكون بليغة - علينا انتهاز الفرصة لبلورة فهم متعمق لمجريات الحرب والتأقلم الآن بموجبها. جانب من هذا الفهم المتعمق استراتيجي، مثلا يتعلق بفن ردع العدو، والاستقرار الاستراتيجي، ودور التدابير الاقتصادية في الصراع، وإدارة التصعيد. وبعضه تكتيكي يتعلق بساحة المعركة التي - بسبب ما تنطوي عليه من حرب الخنادق - تُردِّد صدى الأحداث المؤلمة في أوائل القرن العشرين، يضاف إليها القدرات العسكرية في القرن الحادي والعشرين. والعديد من جوانب هذا الفهم المتعمق يؤكد الرحلة التي نمضي فيها بالفعل، مع الإشارة أيضا إلى المجالات التي علينا

المضي قدما فيها إلى أبعد من ذلك، وبوتيرة أسرع.

12. أكدت أحداث السنتين الماضيتين الدور المركزي لحلف **الناتو** في أمننا القومي. حيث حافظت وحدة الناتو على ثباتها طوال الحرب؛ كما إن **قدرتنا على العمل البيني** تشكل جزءاً من قوتنا وقدرتنا على الردع والدفاع ضد التهديدات. ويعتبر الأمن الجماعي الذي يوفره حلف الناتو أقوى حصن لنا في مواجهة العدوان من دول أخرى، لدرجة أن الحفاظ على حلف الناتو - جزئيا من خلال قيادتنا نحن وزيادة مساهماتنا - يعتبر أولوية استراتيجية للدفاع البريطاني.

13. كذلك يتضح لنا الدور الحيوي **للتحالفات والشراكات** عموما من واقع السنتين الماضيتين: فقدرتنا على تفعيل التحالفات والشراكات في أنحاء العالم لحماية أراضي المملكة المتحدة ومصالحها تشكل جزءاً هاما من إظهار مصداقية قدراتنا في عيون أي معتدين محتملين مستقبلا. كما أصبح ترابُط ساحات العمليات الإقليمية المختلفة وعدم إمكانية تجزئتها أكثر وضوحا من أي وقت مضى: فالدعم لأوكرانيا يأتيها من منطقة المحيط الهندي-الهادئ وكذلك من المنطقة الأوروبية الأطلسية؛ والعلاقات بين منطقتي المحيط الأطلسي والهادئ قد ازدادت عمقا وأهمية.

14. الحرب في أوكرانيا تؤكد أهمية **مصداقية قدراتنا،** في الأسلحة **التقليدية والنووية** على حد سواء، وعلى الأرض أو في الفضاء الخارجي أو في الفضاء الإلكتروني، لردع التهديدات الموجّهة إلينا. وذلك يؤكد **الطريقة الغربية الحديثة في الحرب**: فهي حرب مترابطة وتشمل جميع مجالات الدفاع، مدعومة بالبيانات والمعلومات، سواء المستقاة من مصادر مفتوحة أو تلك السرية للغاية. كما يؤكد الحاجة العاجلة لمواصلة **تحديث القوات** لمواكبة التطورات التكنولوجية اليوم، والتغيير لمواجهة التهديدات المستقبلية. ويؤكد الحاجة أيضا لفهم **واستغلال أثر القدرات الرقمية،** والاستثمار فيها الآن لإتاحة زيادة دقتها وسرعتها وفتكها وحجمها. كذلك توجد حاجة إلى تكنولوجيا واسعة النطاق وتغيّر قواعد اللعبة، وعادة للاثنين معا. ولكل من قدرتنا - من خلال الإمكانات التي لدينا ومهارتنا باستخدامها - وإرادتنا للدفاع بوضوح وبشكل مقنع عن أراضينا وحلفائنا أهمية حيوية في قدرتنا على الردع.

15. أهمية **التكيف بسرعة** - المرونة - في ساحة المعركة أصبحت جليّة. فقد تعلمنا بأنه يمكننا أن نظل متقدمين على التهديدات وأن نكتسب تفوقا استراتيجيا بفضل السبل الجديدة والمبتكرة، واستغلال التكنولوجيا وإدخال تعديل على منظومات الأسلحة، مثل المنظومات الجوية التي تدار عن بعد، بفعل ذلك أثناء القتال بدل الاعتماد كليّا على القوة المتوفرة حاليا. وهذا يؤكد الحاجة إلى **عملية أكثر مرونة للحصول على الإمكانات،** بل وحتى **شراكة أقوى بين الحكومة وقطاع شركات الدفاع، سواء كانت شركات كبيرة أو صغيرة أو متوسطة الحجم**. ولا بد وأن تكمن قوة مؤسسة الدفاع البريطانية ككل في قدرتها على التغيير، ومرونتها لتتمكن من الرد على التهديدات المتغيرة ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، فذلك ضروري لضمان المصداقية المستمرة لقدرات قواتنا.

16. كذلك لا تفوتنا الأهمية الحيوية **لمواصلة** العمليات بفعالية - أي قدرة القوات على مواصلة القتال، حتى مع زيادة مدة وكثافة القتال. وذلك يؤكد الحاجة إلى كميات كافية من **ترسانات الأسلحة والذخائر،** يدعمها اقتصاد قوي وقاعدة صناعية متينة في بلدنا. كما يؤكد الدور الحيوي للمعنيين **بالجوانب اللوجستية،** بما في ذلك القدرة على إرسال المعدات - والأفراد - المناسبين إلى المكان المناسب وبالسرعة المناسبة.

17. يعتبر صمود وشجاعة الشعب الأوكراني مصدر إلهام لنا، ويعيد لأذهاننا مدى قوة وصمود وتكيف الروح البشرية. وذلك يجدد التأكيد على الحاجة **لتزويد أفراد قواتنا بالمهارات والدعم** اللازمين لإبراز أقصى إمكاناتهم، وتحريرهم من إجراءات مغالى فيها، وتقوية الرابط بين مؤسسة الدفاع والمجتمع، بما في ذلك من خلال قوات **الاحتياط**: فالتفوق في الحرب يتطلب جهدا وطنيا.

18. روسيا أيضا سوف تتعلم الدروس من تجاربها في أوكرانيا، وتسعى لتطبيقها سريعا على المستويين التكتيكي والعملياتي. كذلك سوف تراقب الصين مسار الحرب، وتستخلص استنتاجاتها منها، بما في ذلك ما يتعلق بوحدة وقوة ثبات المملكة المتحدة وحلفائها وشركائها.

قوات أوكرانية تتلقى التدريب في المملكة المتحدة بمجال العمليات في ساحة المعركة

مقاربتنا الاستراتيجية

19. يتبين من الأحداث التي شهدناها منذ نشر ورقة قيادة الدفاع 2021 بأننا كنا على صواب بالتعهد بالالتزامات التي قدمناها، وبأن جهودنا تسير على المسار الصحيح. فقد كنا سباقين في أوروبا بتقديم الدعم للدفاع عن أوكرانيا، وشجعنا دولا أخرى لتحذو حذونا. وظلينا من المساهمين الأساسيين في حلف الناتو، حيث أوفينا بالتزامنا بالاستمرار بإنفاق ما لا يقل عن 2% من إجمالي الناتج المحلي على الدفاع - معتبرين التعهد بالإنفاق العسكري كأساس وليس كسقف. كذلك أظهرنا انتشارنا العالمي من خلال نشاطنا البري والبحري والجوي في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، ومنطقة الكاريبي، ومنطقة أقصى الشمال، وفي أنحاء أفريقيا، وفي الشرق الأوسط، وبمنطقة القوقاز ووسط آسيا، وفي أنحاء منطقة المحيط الهندي-الهادئ، بما في ذلك عن طريق نشرنا لمجموعة حاملة الطائرات الهجومية في سنة 2021. كما أسسنا تحالفات وشراكات أقوى، سواء ثنائية أو من خلال حلف الناتو، ومجموعة دول العيون الخمس (المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا)، وقوة الاستطلاع المشتركة التي تضم عشر دول. أيضا حافظنا على تفوق قدراتنا العسكرية، لا سيما من خلال قواتنا الخاصة، وقدراتنا النووية، واندماج قطاعاتنا الدفاعية المختلفة ضمن حلف الناتو - وكل ذلك تعززه قدراتنا الاستخباراتية المتميزة. بيد أن التغييرات في الأوضاع التي نجد أنفسنا فيها تتطلب منا أن نذهب الآن إلى أبعد من ذلك، وبسرعة أكبر.

20. دعما للركائز الأربع للمراجعة المتكاملة المُحدَّثة، تحدثنا بوضوح عن غرض جديد واضح للدفاع: أي **حماية بلدنا ومساعدته للازدهار**. وسعيا لتحقيق ذلك، سوف نركز على أربع أولويات:

ماذا؟	كيف؟
حماية المملكة المتحدة وأقاليمها في الخارج وملحقات التاج البريطاني، والمساهمة في الردع الجماعي، والدفاع عن المنطقة الأوروبية الأطلسية: القدرة على الردع وكذلك، إن لزم الأمر، الدفاع ضد، وهزيمة، الاعتداءات على المملكة المتحدة (بما فيها أقاليمنا في الخارج) وحلفائنا في الناتو.	*عن طريق تحديث رادعنا النووي الاستراتيجي، وتوفير قوة قتالية ذات مصداقية بقدراتها، وتعزيز مساهمتنا في الناتو، وتعجيل تحديث قواتنا، والاستمرار في مساندة أوكرانيا، وزيادة استثمارنا في الدفاع الوطني والصمود القومي.*
اتباع نهج الحملات لمواجهة التهديدات من الدول والفاعلين من غير الدول، أينما كانت في العالم، والعمل بالتنسيق مع حلفائنا وشركائنا لتحقيق نتائج موجّهة ومؤثرة.	*عن طريق تبنّي الحملات كوسيلة لضمان فعالية الدفاع، وشمول كافة إمكانات القوة الدفاعية بطريقة موجّهة، بالعمل مع الحلفاء والشركاء، وفي أنحاء الحكومة، لتمكين نشر القوات وتواجدها باستمرار في الخارج، وتطوير خبرات يمكن استغلالها في الخارج.*
تعزيز مصالحنا الوطنية في العالم، وتأسيس علاقات مؤثرة، والحفاظ على التواصل والاستفادة من السبل المتاحة.	*من خلال تعاوننا مع شبكتنا الأساسية من الحلفاء والشركاء في الدول الديمقراطية، وتعميق علاقاتنا مع "القوى الوسطى" المؤثرة، والاستثمار في تواجدنا الدائم الحالي والاستفادة منه، وتحقيق أكبر فائدة من نشر القوات في عمليات سريعة، والدبلوماسية الدفاعية، والتعاون في القدرات، وصادرات الدفاع.*
تأمين تفوق استراتيجي، وتحقيق صمود اقتصادي وصناعي أكبر، والمساهمة في الازدهار الوطني.	*عن طريق الاستثمار في أفراد قواتنا، والاستفادة من الابتكارات في المجال الرقمي والبيانات والعلوم والتكنولوجيا، وتأسيس علاقات أوثق مع القطاع الصناعي، وتحسين عملية الحصول على العتاد، واعتماد نهج استباقي حيال صادرات الدفاع، وتحقيق أعلى مستوى من الإنتاجية وبالتالي تعزيز جاهزيتنا وقوتنا التدميرية.*

21. سعيا لمواجهة التحديات مباشرة، واقتناص الفرص التي تنشأ، سوف نحتاج إلى:

- **الاسترشاد بالتهديدات.** هذا يعني التركيز مسبقا على التهديد الذي يشكله أعداؤنا، والقدرة على ردع الاعتداءات - وإن لزم الأمر، الدفاع ضدها وهزيمتها، سواء كانت تلك الاعتداءات دون - أو أعلى من - عتبة الصراع. وسوف نعزز قواتنا للمستوى الأمثل للقتال، إلى جانب قدرتنا على العمل في سيناريوهات أقل شدة لكي ننافس بكل فعالية. وسوف نتبنى مقاربة للحملات المستمرة لمواكبة التهديد المتغير. وانسجاما مع المراجعة المتكاملة المُحدَّثة، هذا يعني "التفكير للمدى الطويل؛ والتصرف الآن". وسوف نركز على القوة التدميرية لقدراتنا، وتوفرها، وجاهزيتها للتصدي للتهديد.

- **القدرة على التكيف.** تعتبر القدرة على التكيف بسرعة عاملا حاسما لأجل التفوق في الصراع. حيث إن الجهود الرامية إلى تحقيق التفوق على أعدائنا في هذا العالم الذي يشهد تقلبات هي جهود أبدية ومتكررة. بالتالي فإن تنوُّع قدرات القوات المسلحة البريطانية سيكون مصدر قوتها - قوات متجددة دائما، ذات عقلية مرنة، ومتغيرة باستمرار للحفاظ على تفوقها. وأفراد قواتنا في صميم هذه الميزة الاستراتيجية - وسوف نأخذ ذلك في اعتبارنا في كيفية استثمارنا بهم: حيث إن التزامهم، وبراعتهم، وقدرتهم على التكيف، وعزيمتهم كلها عوامل تجعلهم أهم ما لدينا من موارد.

- **حلفاء بالأساس.** لتحالفاتنا وشراكاتنا أهمية حيوية للحفاظ على أمننا وازدهارنا - سواء عن طريق تبادل المعلومات الاستخباراتية، أو العمل إلى جانب بعضنا البعض، أو بناء الجيل التالي من قدراتنا. وبينما أن الأولوية ستكون لعلاقاتنا الأساسية مع أقرب حلفائنا وشركائنا، فإننا سوف نستثمر أيضا في توطيد علاقاتنا مع شركاء آخرين في أنحاء العالم يمارس العديد منهم نفوذا متناميا في مناطقهم وعلى الساحة العالمية. سوف نعمل كحلفاءً بالأساس، ونتبنى مقاربات وطنية في حالات استثنائية.

- **مقاربة متكاملة.** سعيا للتصدي لأشكال متنامية ومعقدة من التهديدات في العالم، سواء في الفضاء الخارجي أو الفضاء الإلكتروني، سوف نطور مقاربة متكاملة حقا تجاه الردع والدفاع. هذا يعني تعزيز التكامل ما بين جميع فروع قواتنا ومجالات الدفاع، وجميع أركان الحكومة، ومع الحلفاء والشركاء والصناعات الدفاعية، وأيضا في جميع المناطق وفي كافة أشكال الصراعات.

- **الابتكار.** التحديث عامل أساسي في تفوقنا القتالي. لذا سوف نسعى لتحديث قدراتنا، عن طريق الابتكار والتجريب. بالتالي نحن بحاجة إلى إعطاء أولوية للبحوث والتطوير، والعلوم والتكنولوجيا، وذلك بالعمل بشكل وثيق مع قطاع الصناعات الدفاعية لتحقيق إنجاز أسرع في قدرات الجيل التالي. ويمكننا الحفاظ على تفوقنا الاستراتيجي بالتزام التعاون الوثيق بين الحكومة وقطاع الصناعات الدفاعية. ومن بين مساعينا المشتركة ضمان وضوح المتطلبات، وتأسيس قاعدة صناعية قوية، وسلسلة إمداد مرنة، وتمكين تطوير أسرع لقدراتنا واكتساب قدرات جديدة.

- **الرقمنة.** سوف ننتهز الفرص المبتكرة التي وفرها التقدم الرقمي في السنوات الأخيرة للحفاظ على تفوق حاسم ضد أعدائنا. ذلك يعني التغيير في طريقة تفكيرنا بحيث ندمج تماما ما بين العتاد الصلب والبرمجيات، والعمل باستمرار لتطوير - وتنمية - قدراتنا الحالية

لضمان تفوقنا في الانتصار بالمعارك. هذا يتطلب أيضا الاستثمار في تعزيز مهارات قواتنا، والمساعدة في تطوير مهارات حلفائنا.

ورقة قيادة دفاع مُحدَّثة

22. ردا على المراجعة المتكاملة في سنة 2021، وضعنا ورقة قيادة الدفاع التي شرحت، باستفاضة، كيفية تصميم وتجهيز قواتنا لعقود قادمة. وقد ظل الكثير من تلك الجوانب دون تغيير في هذه الورقة المحدَّثة. ونحن نتابع بكل عناية الدروس المستفادة من أوكرانيا، إلى جانب قياس نجاح - أو عدم نجاح - عملياتنا في أنحاء العالم. وقد احتفظنا بموقفنا كما ورد في ورقة قيادة الدفاع 2021 حيثما ثبتت صحته. بينما أشرنا في هذه الورقة المُحدّثة إلى عزمنا على التحرك بسرعة أكبر أو فعل الأمور بشكل مختلف تماما حين رأينا في بعض الجوانب الحاجة لفعل ذلك.

23. ينصب تركيزنا على كيفية مواجهة هذا النطاق الواسع من التهديدات في أنحاء العالم، وفي جميع المجالات. حيث ندرك بأن ليس بوسعنا زيادة وتيرة نفس الأفعال، حتى في حال زيادة الميزانية.

- حيث نشهد تغييرات سريعة في احتياجات أفرادنا، بالتالي علينا الرد بوضع **نموذج جديد للتوظيف وإطار جديد للمهارات**.

- التكنولوجيا تمر بتغييرات سريعة، بالتالي علينا الرد بتجديد **التركيز على العلوم والتكنولوجيا**، بحيث يكون ذلك في محور تصميم قواتنا وتطوير قدراتنا.

- ساحات المعارك تشهد تغييرات سريعة، بالتالي علينا الرد بتأسيس **شراكة جديدة مع الصناعات الدفاعية** والتركيز على العمل بسرعة أكبر لتوفير قدرات يمكن تطويرها سريعا.

- كذلك فإن التهديدات التي تواجهنا متغيرة سريعا، وذلك يتطلب منا بكل تأكيد فعل المزيد، وبالتالي علينا الحرص بكل قوة على تحقيق **مكاسب في الإنتاجية** تتيح لنا تلبية ذلك الطلب.

24. أخذا لتلك الضرورات في الاعتبار، عكسنا الهيكل التقليدي كما ورد في وثيقة قيادة الدفاع. حيث أصبح التحوُّل في مؤسستنا في الجزء الأول من هذه الورقة المُحدَّثة لإدراكنا بأنه حتى على الرغم من كون قواتنا البحرية الملكية والقوات البرية وسلاح الجو الملكي وقيادتنا الاستراتيجية تكمن على الخط الأمامي، فإننا نتنافس مع أعدائنا عبر جميع جوانب مؤسسة الدفاع - من المسؤولين عن التجنيد في شوارعنا وحتى العلماء في مختبراتهم، وفرق المشتريات في إدارة العتاد والدعم الدفاعي، وحتى كل موظف في كل إدارة في أنحاء وزارة الدفاع والوكالات التابعة لها؛ حيث لكل شخص في مؤسستنا دور، كل يوم، في ضمان أن نكون في كل ما نفعله أفضل وأسرع من منافسينا وأعدائنا.

25. نركز في الجزء الثاني من هذه الورقة المُحدَّثة على طموحنا الاستراتيجي، وكيفية تحقيقه عن طريق الاستثمار في قطاعنا النووي؛ بينما ندخل ثلاثة تغييرات واسعة فيما يتعلق بسفن وأفواج وأسراب قواتنا المسلحة التقليدية. أولا، تجديد التزامنا تجاه حلف الناتو. وثانيا، الاستثمار بداية في كل ما يلزم من الممكّنات الاستراتيجية والبنية التحتية والمخزون لضمان صمود قدراتنا وتعزيز مصداقيتها، بدل الاستثمار في مزيد من المنصات القتالية. حيث إن ما يعزز الرادع الحقيقي هي تلك الجوانب - وليس مخزوننا النظري. وثالثا، تحقيق اتساق أكبر في عملياتنا العالمية من خلال تشكيل قوة رد عالمية جديدة.

الإطار الاستراتيجي للمراجعة المتكاملة 2023

الغرض من الدفاع:

حماية بلدنا ومساعدته للازدهار

بلورة البيئة العالمية

الدفاع يساهم عن طريق: اتباع مقاربة عالمية تجاه الحملات والتنافس؛ والتحالفات والشراكات؛ والعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف والتجمعات الصغيرة؛ والتواصل مع قوى وسطى؛ ومساعدة الآخرين لحماية أمنهم؛ وشبكة عالمية متكاملة من الأفراد والقواعد العسكرية.

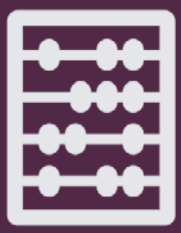

الردع والدفاع والتنافس في كافة مجالات الدفاع

الدفاع يساهم عن طريق: مصداقية القدرات - النووية والتقليدية، وفي الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي؛ ودورنا في حلف الناتو؛ ودعمنا لأوكرانيا؛ وتعزيز قوي للمخزون والعوامل المساعدة والاستخبارات.

معالجة نقاط الضعف عن طريق الصمود

الدفاع يساهم عن طريق: الدفاع عن الوطن؛ وحماية المجال الجوي والبنية التحتية الوطنية الحيوية، بما فيها تلك التي تحت الأرض؛ ومساندة السلطات المدنية؛ والأمن الاقتصادي؛ والاستعانة بقوات الاحتياط لدينا.

تحقيق تفوق استراتيجي

الدفاع يساهم عن طريق: أفراد قواتنا؛ وعلاقات قوية بين مؤسسة الدفاع والصناعات الدفاعية؛ وعمليات أكثر يسرا للحصول على العتاد؛ والتحديث عن طريق الابتكار؛ والجوانب الرقمية والبيانات والعلوم والتكنولوجيا؛ ودورنا في دعم النمو الاقتصادي والازدهار الوطني، بما في ذلك صادرات الدفاع.

26. بعد ذلك نحدد مقاربة عالمية للحملات تجمع كل إمكانات مؤسسة الدفاع، بالعمل مع الحكومة وآخرين، وبطريقة منظمة واستباقية، لتحقيق أهدافنا: من الشبكة الواسعة من الملحقين العسكريين في بعثاتنا في الخارج، وفرق التدريب قصير المدى، والتمارين والعمليات المشتركة التي تطور علاقاتنا الثنائية مع أصدقائنا وشركائنا في أنحاء العالم؛ إلى عزمنا على حماية بلدنا ومساعدته للازدهار عن طريق تعزيز الصادرات الدفاعية البريطانية. ونستقي أهمية علاقاتنا في أنحاء العالم من شراكات جديدة في القدرات، مثل برنامج القتال الجوي العالمي، وخططنا لبناء غواصات مجهزة بأسلحة تقليدية وتسيّرها طاقة نووية، وتبادل التكنولوجيا العسكرية الناشئة ما بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ ودعمنا لتجمعات أمنية إقليمية مثل قوات الاستطلاع المشتركة، أو مجموعة دراغون، أو مبادرة أكرا، أو كشريك لمنظمة آسيان. وأخيرا، حددنا الدور الحيوي للدفاع في حماية الوطن وجعل بلدنا أكثر صمودا، من ضبط أمن المجال الجوي للمملكة المتحدة وحتى العمل مع الدوائر الأخرى في الحكومة البريطانية لتعزيز أمننا الاقتصادي.

الجزء 1

تأمين تفوقنا الاستراتيجي والحفاظ عليه

الفصل 1:

أفرادنا

1. مصلحة أفرادنا تأتي فوق أي اعتبار آخر، سواء في هذه الورقة أو في كل ما نفكر به كوزارة - ذلك لأنهم يُعتبرون، حتما، حجر الأساس الذي يقوم عليه تفوقنا الاستراتيجي. فهؤلاء الأفراد - سواء كانوا أفراد قوات نظاميين، أو قوات احتياط، أو موظفين مدنيين - يعتبرون أهمّ ذخر لنا. وأهميتهم هذه لا تخبو مع زيادة الأدوار التي لا تتطلب تدخلا بشريّا، والاستعانة بالذكاء الاصطناعي في العمل؛ بل نرى بأن دورهم يزداد أهمية.

2. تحتاج مؤسسة الدفاع دائما إلى أفراد يتحلون بالشجاعة لأداء أدوار خطرة؛ ولا نرى أبدا انتفاء الحاجة إليهم مستقبلا. بالتالي لا بد وأن يكون في صميم العقد بين الأمة وأفراد قواتها ذلك الإدراك بقبولهم بتلك المسؤولية التي لا حدود لها في أدائهم لمهامهم. لهذا السبب، علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، إجبار أنفسنا لنكون أفضل جهة عمل ممكنة، وأن نواصل العمل مع سائر وزارات الحكومة لضمان رعاية أفراد قواتنا الحاليين وعائلاتهم والقدامى منهم.

3. لطالما كانت تعتبر الخدمة في قواتنا المسلحة وسيلة رائعة للارتقاء على السلم الاجتماعي، حيث تفتح باب الفرص لأجيال من المواطنين - أياً كانت مؤهلاتهم - للخدمة في أنحاء العالم، مكتسبين خلال سنوات خدمتهم المهارات والخبرة والرُّتب التي تُحدث فرقا إيجابيا في حياتهم وتمنح أفقا جديدة لعائلاتهم.

4. يلزم علينا في العقد القادم الارتقاء بقواتنا العاملة لتلبية الطلب المتنامي باضطراد على المهارات الفنية في ساحات المعركة الحديثة، لكن علينا أن نفعل ذلك عن طريق تنمية مهارات أفراد قواتنا الحاليين، وتطوير التدريب والتعليم والتمرين المهني للمنتسبين الجدد. ونحن نفتخر بتجنيد قواتنا من كافة شرائح المجتمع في المملكة المتحدة - ولسوف نستمر في ذلك مستقبلا.

5. علاوة على ذلك، نحتاج إلى توسيع نطاق جاذبية مؤسستنا لاستقطاب من اكتسبوا مهاراتهم وخبراتهم قبل الالتحاق بقواتنا، وبالتالي علينا مراجعة هياكلنا الوظيفية وأجورنا بحيث لا يقتصر الالتحاق بقواتنا على الشباب في نهاية العقد الثاني أو أوائل العشرينات من أعمارهم، وألا تكون تلك هي أول وظيفة يشغلونها. إضافة لذلك، حين يكون لدينا أفراد أكفّاء، علينا الاجتهاد لأجل الاحتفاظ بهم. لهذا السبب طلب وزير الدفاع إجراء مراجعة هيثورنويت المستقلة لشروط وأحكام وحوافز الخدمة في قواتنا المسلحة - وهي أول مراجعة شاملة تُجرى منذ المراجعة التي أجراها سير مايكل بِت في التسعينيات.

6. عُرِضَت نتيجة مراجعة هيثورنويت على البرلمان في 19 يونيو. وسوف ينصبّ تركيزنا فورا على تطبيق توصياتها لتحديث ما نقدمه لجميع أفراد قواتنا. وبفضل شمول واتساع نطاق هذه المراجعة، استطعنا تحديد ثلاثة مجالات في توصياتها تحتل أولوية في التطبيق: مرونة أكبر في التخصصات من خلال نطاق مجالات الدفاع؛ وتعزيز فعالية ما نعرضه على أفرادنا عن طريق تبنّي نهج المزايا الإجمالية؛ ورقمنة وتبسيط نظام إدارة أفرادنا.

أفرادنا:
أهم ذخر لنا
المزايا
المرونة
التنوع
المهارات
دعم أفراد قواتنا الحاليين والمحاربين القدامى
إلهام الجيل التالي
سوف نستمر في تنويع قواتنا، بما في ذلك زيادة تعيين النساء والمواطنين من الأقليات.
أكثر من 100 برنامج للتدريب المهني دعما للارتقاء على السلم الاجتماعي، حيث 57% من برامج التدريب تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والحساب ويخضع أكثر من 20,000 شخص للتدريب في كل دورة تدريبية.
معالجة النقص في المجالات الرقمية والنووية والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والحساب والفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني في السنوات الثلاث القادمة.
إحراز تقدم تجاه وضع قانون واحد للقوات المسلحة
الترويج للمهن "متعددة الأدوار" لتشجيع الانتقال ما بين القطاعين العام والخاص.
تبنّي نهج المزايا الإجمالية انسجاما مع مراجعة هيثورنويت
برنامج شراكة لأجل تغيير المهنة الجديد لمساعدة المحاربين القدامى
استثمار 400 مليون جنيه في الإسكان على مدى السنتين القادمتين
توزيع 3.5 مليون جنيه حتى الآن كجزء من برنامج رعاية الأطفال المتكاملة
مناصرة الشمول والتنوع والتصدي للسلوك غير المقبول باتباع سياسات عدم التسامح مطلقا.
برنامج مساعدة القوات لشراء البيوت أصبح دائما الآن واستفاد منه 28,000 من أفراد القوات.
إحراز تقدم في تطبيق توصيات المراجعة بشأن قوات الاحتياط 2030
الشراكة مع كليات التعليم العالي لتوفير مسارات للتأهل للعمل بمجال الدفاع
سوف نزيد عدد الطلبة العسكريين في كليات التدريب إلى 60,000

مرونة بالمهن

7. ندرك بأن الكثير من الشباب الذين ينتسبون للعمل لدينا اليوم لديهم نظرة مختلفة بشأن تطوير حياتهم المهنية، مقارنة بالأجيال التي سبقتهم. حيث يتوقعون حياة مهنية مرنة، ويرون أنفسهم يعملون في عدد من المهن المختلفة بدل التطور الوظيفي في مؤسسة واحدة. وبالتالي سوف نشجع كل من يرغب من أفرادنا على امتهان **مهن "متعددة الأدوار"** - واغتنام فرص أكبر للانتقال الوظيفي ما بين الوظائف في مؤسسة الدفاع وأي فرص وظائف أخرى يرغبون بالالتحاق بها في إدارات أخرى.

8. ندرك أن أفرادنا قد يختارون العمل بمؤسسة الدفاع وتغيير عملهم فيما بعد استجابة للمتطلبات المتغيرة في حياتهم وأولوياتهم الشخصية. ونحن، بكل بساطة، نفضل أن يخدم مهندس ماهر لدينا لمدة ست سنوات ثم يعود للخدمة لعشر سنوات أخرى بعد عمله لبضع سنوات في مجال آخر- بدل إجباره على ترك القوات المسلحة نهائيا لإصرارنا على التزامه بالخدمة لدينا لفترة كاملة بلا انقطاع. إن خدمة الوطن ضمن القوات البحرية أو الجيش أو سلاح الجو تعتبر فرصة عمل لا مثيل لها، وبالتالي لا بد وأن تكون لدينا الثقة بأننا إن سمحنا بمرونة أكبر في إدارة المهن العسكرية، فسوف ينتهي الأمر بأن يقضي مزيد من أفرادنا فترة أطول من حياتهم العملية بالزي العسكري مقارنة بالوضع الحالي.

يوم القوات المسلحة 2023

9. وزارة الدفاع هي أكبر جهة عمل في نظام الأمن القومي الذي يضم الوكالات الأمنية، والصناعات الدفاعية، وسلسلة توريدها الأوسع نطاقا. ومن مصلحة جميع منتسبينا اكتساب خبرات وتنمية مؤهلاتهم الفنية أثناء عملهم في الدفاع وأيضا أثناء عملهم في مؤسسة الدفاع وقطاع الأمن الأوسع. ونحن نؤمن بأن من خلال مساعدة أفرادنا الذين يؤدون المهام الفنية الأكثر صعوبة لدينا في اكتساب خبرات في جميع جوانب القطاع، فإننا بذلك نُطلق مهارات تخصصية ونحتفظ بالفنيين المختصين لفترة أطول. وربما يفكر من يعملون بالقطاع الصناعي على نطاق أوسع في توسيع خبراتهم عن طريق العمل في الدفاع. فذلك ليس فقط في مصلحة وزارة الدفاع، بل إنه يساهم أيضا في التنمية السريعة للقطاعات البريطانية - كالفضاء الخارجي، والأمن الإلكتروني، والقطاع النووي، والصناعات المتطورة - التي تساهم بدرجة كبيرة في ازدهار وأمن بلدنا مستقبلا.

10. بالتالي سوف نعرض **"نطاق مجالات الدفاع"** لتمكيننا من تحسين قدرتنا على الاحتفاظ بالموهوبين في كافة قواتنا، بل وزيادة أعدادهم. هذا يعني زيادة المرونة في الانتقال ما بين الجيش والخدمة المدنية والصناعات الدفاعية، وكذلك ما بين العمل بدوام كامل أو دوام جزئي، عن طريق إحداث تحوّل في الهياكل الوظيفية وخلق استمرارية ما بين الخدمة النظامية والاحتياط. لفعل ذلك، سوف نحرز تقدما تجاه صياغة **قانون واحد للقوات المسلحة** سعيا لإزالة العقبات الهيكلية التي تحد من قدرتنا على زيادة عدد المواهب للحد الأقصى في جميع فروع قواتنا.

11. علينا كذلك تطوير **طريقة التجنيد** لضمان أن يكون المنتسبون الجدد مناسبين لاحتياجات قواتنا المختلفة. بالتالي سوف نعمل لزيادة التجنيد في قواتنا المسلحة في السنتين القادمتين، والانتقال إلى نموذج تحويلي للتجنيد في الفروع الثلاثة لقواتنا. فهذا النموذج سيساند احتياجنا لزيادة الانتقال الأفقي إلى مؤسسة الدفاع لمن هم في مراحل متقدمة من حياتهم المهنية، ويضمن كذلك قدرتنا على الاستمرار في توفير فرص عمل لأوسع نطاق من المواهب، بمن فيهم المنتسبون الجدد الذين ليست لديهم مؤهلات.

12. من شأن هذه المرونة في الخدمة بجميع فروع قواتنا أن تغير طريقة تفكيرنا بشأن "حجم" قواتنا المسلحة. فلطالما كان يُنظر خطأ إلى تعداد قواتنا كمقياس للنتائج، وكان حجم القوات النظامية بمثابة رمز للقوة العسكرية الوطنية. لكن على مدى العقود القادمة، ستكون السفن والدبابات والطائرات في مجموعاتنا الهجومية وقواتنا المسلحة والأسراب الجوية القتالية بحاجة إلى عدد أقل من الأفراد، رغم أن ذلك لا يعني بالضرورة أن قوام قواتنا سيكون أصغر عددا. فربما يكون عدد قواتنا على الخطوط الأمامية في القتال أقل عددا، لكن سيكون لدينا مجموعة أكبر من المختصين الذين يساندونهم. وفي حين أننا نتعلم المزيد من الدروس من أوكرانيا والطبيعة المتغيرة للمعارك الحديثة، ونستكشف الفرص التي يوفرها الذكاء الاصطناعي والأتمتة، سوف **نحافظ على مستويات قواتنا عموما بنفس المستويات التي أعلنّا عنها في ورقة قيادة الدفاع 2021**.

13. انسجاما مع مراجعة هيثورنويت، سوف **نتبنى نهج المزايا الإجمالية** الذي يربط بين غايات المؤسسات ومهارات وأهداف أفراد معينين. هذه المقاربة، التي سنبدأ تجربتها في مجموعة هندسية مختارة في سنة 2024، سوف تبين بأن المزايا التي يحصل عليها أفراد قواتنا عادة ما تكون أكبر كثيرا من الراتب الأساسي. وما نعرضه على منتسبينا - بما في ذلك السكن، والمواد الغذائية المدعومة، ودعم الأطفال، والتأمين الطبي وتأمين الأسنان، والراتب التقاعدي - تمثل حزمة من المزايا قيمتها أعلى كثيرا من الراتب وحده، وفي

الكثير من الحالات الفردية تتجاوز حزمة المزايا هذه ما يعرضه القطاع الخاص. وعن طريق التوجيه الأفضل للمزايا المالية وغير المالية المتوفرة للدفاع، سيكون باستطاعتنا **تقديم حزمة حوافز أكثر إقناعا وتنافسية** لمن هم في الخدمة حاليا، وكذلك لمن نسعى لتجنيدهم مستقبلا.

الارتقاء بإدارتنا لأفرادنا

14. في هذا العالم الرقمي أولا، سوف ننتهز لأقصى حد **الفرص التي تتيحها لنا الأتمتة والذكاء الاصطناعي**. فسوف نعمل على تنمية قوى عاملة مستدامة وقادرة على التكيف سريعا استجابة للطلبات المتغيرة، وسنستعين أيضا بالتكنولوجيا الحديثة لتعزيز الكفاءة والفعالية. وسيكون على رأس أولوياتنا النظر في رقمنة وتبسيط كامل نظام أفراد قواتنا، واستغلال التكنولوجيا الحديثة، وتبسيط السياسات والعملية القائمة، وإزالة العقبات التي تعيق مرونة أفرادنا وتقيّد قدرتنا على استقطاب ذوي المواهب.

مهارات لأجل المستقبل

15. أثبتت وزارة الدفاع كونها واحدا من أقوى **محركات الارتقاء على السلم الاجتماعي**، بما في ذلك بفضل ما نقدمه من تدريب وتعليم. وباعتبارنا جهة عمل منفتحة وحديثة، نشجع الناس من جميع شرائح المجتمع على العمل لدينا، ونكفل المساواة بين الجميع بالتوظيف والتدريب - بغضّ النظر عن خلفياتهم - لتمكين الارتقاء في المجتمع. وسوف نضع المهارات في صميم اعتباراتنا لدى توظيف قوانا العاملة والتخطيط لها وإدارتها، وسنعمل على تعديل مقاربتنا لكي نتمكن من توظيف وتدريب وإدارة وتحفيز أفرادنا بطريقة هادفة وأكثر كفاءة.

16. سوف نستعجل في تطوير إطار المهارات الدفاعية، الذي يمكننا من خلاله تحديد المهارات اللازمة لكل من الأدوار في مؤسسة الدفاع ككل، وتصميم قواتنا للمستقبل. سوف تتيح لنا هذه **المقاربة التي تستند إلى المهارات** توجيه التدريب والتعليم بشكل أفضل من واقع إدراكنا لمسؤوليتنا ليس فقط في استقطاب من لديهم المهارات والخبرات اللازمة، بل أيضا تنمية مهارات من ينتسبون إلينا، بمثل أهمية تنمية مهارات من يعملون لدينا.

17. كأولوية لنا، في السنوات الثلاث القادمة، سوف **نعالج النقص الأشد في المهارات**، وخاصة المهارات **الرقمية** وبمجال **العلوم والتكنولوجيا والهندسة والحساب**. وفي حين أننا نستثمر في تطوير مهارات أفرادنا في هذه المجالات، إلى جانب المجالات **النووية والفضائية والإلكترونية**، سوف نعمل أيضا بشكل وثيق مع الحكومة ككل، ومع القطاع الصناعي والأكاديميين، لضمان تنمية هذه المهارات على المستوى الوطني ككل. وبالشراكة مع قطاع الصناعات الدفاعية، سوف تكون مجموعتنا من المهندسين والمختصين بالمجال الإلكتروني ومحللي البيانات والعلماء بمثابة فرقة من المقاتلين الرقميين في المستقبل، وسوف يساعدون في تعزيز النمو والازدهار على الصعيد الوطني.

18. سوف نستعين لأقصى حد بمبادرات جديدة، بما فيها **التدريب الرقمي لتنمية مهارات** المنتسبين الجدد للدفاع ومن يعملون أصلا فيه، وبالتالي تطوير مشروع "مهارات رقمية لأجل الدفاع"، وهو مشروع تبلغ ميزانيته 19 مليون جنيه إسترليني على مدى 3 سنوات. وبالعمل عن قرب مع القطاع الصناعي والأكاديميين، سوف نطلق من خلال هذا المشروع برنامجا طموحا للمهارات الدفاعية لجميع من يعملون لدينا للارتقاء بمهاراتهم الرقمية، من خلال أكاديمية افتراضية للمهارات الرقمية مرتبطة بالأكاديمية العسكرية. سوف تعمل

يوم القوات المسلحة 2023

هذه الأكاديمية إلى جانب مؤسسات ومعاهد رائدة عالميا لتنمية مهارات ما يربو على 65,000 من القيادات، وتعزيز المهارات الفنية لنحو 13,000 من المحترفين بالمجال الرقمي، ورفع المهارات الرقمية لكافة أفرادنا البالغ عددهم 250,000، ويساعدنا في ذلك شركاء استراتيجيون في هذا القطاع، بمن فيهم أمازون ويب ومايكروسوفت. وسوف نتبنى مقاربة جديدة لمكافأة وتقدير من يجلبون **مهاراتهم التقنية** لمؤسستنا. وسنعمل لتشجيع مزيد من المرونة والانتقال ما بين الحكومة والقطاع الصناعي لموظفينا المدنيين وأفراد قواتنا العسكريين ذوي المهارات الرقمية الأكبر، وإتاحة فرص جديدة لمهاراتنا الوطنية، ومساندة ازدهارنا الوطني.

19. يوجد أكثر من 100 **برنامج للتدريب المهني** في مؤسسة الدفاع، ويخضع للتدريب أكثر من 20,000 متدرب في كل دورة تدريبية. 57% من برامج التدريب مرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والحساب، والكثير من هذه الدورات تعادل الشهادة الجامعية. ويحتل الجيش والبحرية الملكية وسلاح الجو الملكي المرتبة الأولى والثالثة والسابعة على التوالي من بين أكبر 100 مؤسسة لتوظيف المتدربين في المملكة المتحدة في سنة 2023. بالتالي سوف نبني على هذه الأسس ونعرض **مزيدا من التعيينات والانتدابات** في مؤسسة الدفاع ومنها لكي يتمكن أفرادنا من تعميق تخصصاتهم وقاعدة مهاراتهم. وسوف يبدأ ذلك عن طريق توفير وحدات دراسية وتمويل لمن يتقدمون للحصول على مؤهلات في المجالات التي نفتقر إلى مهارات فيها، ومن ثم نتوسع لتوفير مسارات أخرى للدراسة على مستوى التعليم العالي.

مساندة أفراد قواتنا والمحاربين القدامى

20. إننا ندرك المساهمة القيمة التي تقدمها **عائلات أفراد قواتنا** لحياتهم أثناء الخدمة، والدور المساند الكبير الذي تلعبه في الحفاظ على القدرات العملياتية. وقد أجرى النائب أندرو سيلوس مراجعة مستقلة، بطلب من الحكومة، لفهم احتياجات عائلات قواتنا المسلحة. واستجابة لتقريره بعنوان "يعيشون عيشتنا"، أطلقنا استراتيجية جديدة لعائلات قواتنا المسلحة تحدد خطة مدتها عشر سنوات للدفاع لتأخذ في الاعتبار عناصر حديثة ملائمة للعائلات في سياساتنا المتعلقة بأفرادنا.

21. في سبتمبر 2022، أطلقنا مبادرة الرعاية الشاملة للأطفال؛ ومنذ ذلك الحين شهدنا تسجيل ما يربو على 7,000 طفل في هذا البرنامج، واستلمت العائلات حتى الآن ما يفوق 3.5 مليون جنيه إسترليني من الدعم. وبحلول سنة 2024 سوف نكون قد وسعنا هذا البرنامج لرعاية الأطفال ليشمل أفرادنا الذين يعملون في الخارج. كما سنطلق **استراتيجية الدفاع للسنوات المبكرة بحلول شهر مارس 2024** لزيادة سعة توفير الرعاية للأطفال في المواقع التابعة لوزارة الدفاع في أنحاء المملكة المتحدة. كما إننا عازمون على العمل مع جهات أخرى - بما فيها هيئة الصحة الوطنية ووزارة التعليم - لضمان تقديم مشورة ودعم تخصصي لأطفال أفراد قواتنا المسلحة. وقد كانت وزارة الدفاع قد توصلت إلى اتفاق في شهر مايو 2022 مع هيئة القبول بالجامعات والكليات لتعديل عملية تقديم الطلبات دعما لأفراد قواتنا والمحاربين القدامى وعائلاتهم الذين يلتحقون للدراسة بالتعليم العالي.

22. **توفير السكن لأفراد قواتنا** ضروري لضمان الفعالية العملياتية لقواتنا المسلحة، ويمثل عنصرا أساسيا مما نقدمه لأفراد قواتنا. وبينما أننا استثمرنا مبالغ كبيرة لدعم سكن

عائلات قواتنا، فإن الكثيرين جدا منهم لا يعيشون في بيوت بالمستوى الذي يستحقونه. إدراكا منا لذلك، نشرنا في أكتوبر 2022 استراتيجية الدفاع للإسكان التي حددت عرض سكن أفضل لأفراد قواتنا وعائلاتهم. هذه الاستراتيجية تضع حدا أدنى لمعايير السكن الفردي يجري حاليا تقييم العقار بموجبها، وتشمل استثمارا كبيرا بالسكن.

23. مؤسسة الدفاع سائرة على خطتها لتوفير مرافق حديثة وأكثر استدامة لقواتها المسلحة، بما في ذلك من خلال حزمة تحسين عقارات الدفاع. ودعما للتوفير المستمر لمساكن عسكرية جديدة ومُحدَّثة لأكثر من 40,000 من أفراد القوات البحرية والبرية والجوية وعائلاتهم، سوف تنفق وزارة الدفاع مبلغ **400 مليون جنيه إضافي في السنتين القادمتين** لضمان توفير السكن الحديث الذي تستحقه عائلات أفراد قواتنا. وإلى جانب المساهمة في كفاءة أفراد الدفاع والاحتفاظ بهم، تدعم "حزمة تحسين عقارات الدفاع" أولويات الحكومة بشأن الارتقاء على السلم الاجتماعي، وتوفر فرص العمل والأراضي اللازمة للسكن الاجتماعي.

24. كذلك ندرك بأن **السكن الذي نوفره يلبي الاحتياجات المعاصرة**، ونحن نفي بالتزامنا بتخصيص سكن للأفراد المتعايشين معا منذ فترة طويلة، إلى جانب المتزوجين أو

بحارة البحرية الملكية البريطانية يعملنَ معا

المرتبطين بعقد مدني. وسوف ننتقل من تخصيص السكن العائلي بناء على الرتبة العسكرية إلى توفير سكن حسب الاحتياجات. كما سنساعد أفرادنا لشراء السكن من خلال برنامج مساعدة القوات لشراء البيوت، الذي أصبح الآن برنامجا دائما وأتاح الفرصة لأكثر من 28,000 من أفراد قواتنا لامتلاك بيوتهم.

25. عقب مراجعة بشأن توفير الوجبات الغذائية، جرى الاتفاق على **استراتيجية لتوفير الوجبات الغذائية** لكافة فروع القوات المسلحة. هذه الاستراتيجية تضع احتياجات أفراد قواتنا في صميم توفير الوجبات الغذائية بخيارات صحية، وتوفيرها بطريقة أكثر ملاءمة للحياة المعاصرة. وسوف نبدأ اعتبارا من يناير 2024 بإدخال أكبر عدد ممكن من الجوانب الجديدة لتوفير المواد الغذائية، وذلك قبل تجديد العقود في سنة 2026.

26. نريد أن تكون المملكة المتحدة مكانا رائعا يعيش فيه المحاربون القدامى. وقد استثمرت المملكة المتحدة أكثر من 40 مليون جنيه إسترليني لرقمنة خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للمحاربين القدامى، ومعاشاتهم التقاعدية، وبرامج تعويضاتهم. وهناك أكثر من 10,000 مؤسسة وقّعت عهد القوات المسلحة، مدركة المساهمات القيمة التي يقدمها المحاربون القدامى للمؤسسات ومساهمتهم في الاقتصاد الوطني. ومن شأن برنامج شراكة لأجل تغيير المهنة أن يعزز الدعم الذي نقدمه لأفراد قواتنا لينتقلوا بنجاح من حياتهم في القوات المسلحة إلى حياة مدنية.

27. من خلال مكتب شؤون المحاربين القدامى، نحن بصدد تعميم هويات المحاربين القدامى في سنة 2023، ونراجع سبل تقديم الخدمات لهم: ذلك يشمل التعاون مع هيئة الصحة الوطنية لتقديم دعم مناسب للمحاربين القدامى، مثل "عملية الشجاعة" لتقديم دعم بمجال الصحة العقلية للمحاربين القدامى، وتاركي الخدمة، وجنود الاحتياط؛ وإجراء تقييم شامل لمن لديهم احتياجات صحية معقّدة؛ وتوفير أطباء عموميين معتمدين لرعاية المحاربين القدامى. حيث إن **المحاربين القدامى ذخر وطنيّ لنا** وسوف نستمر في تقدير خدماتهم وأهميتهم المستمرة في مجتمعنا.

تسخير جميع قواتنا

28. الحرب في أوكرانيا أعادت إلى ذاكرة العالم **مدى أهمية قوات الاحتياط في ساحة المعركة وخارجها**. فقوات الاحتياط تعزز قدرة وصمود القوات المسلحة عن طريق تعزيز عدد القوات المقاتلة وتوفير قدرات مدنية تخصصية للفوز بالمعركة ليس باستطاعة القوات النظامية توفيرها بسهولة أو الاحتفاظ بها. كما تشكل قوات الاحتياط جزءاً هاما من تفاعل وزارة الدفاع مع المواطنين. ولا بد من الاعتراف بأهمية قوات الاحتياط - في جميع مستويات الدفاع - كجزء من القوة العاملة في مؤسسة الدفاع، وبدء العمل ببرنامج "نطاق مجالات الدفاع" سوف يتيح زيادة فعاليتهم والاستعانة بهم.

29. سعيا إلى تحسين طريقة دعم قوات الاحتياط، سوف نستند إلى 30 من التوصيات المتعلقة بقوات الاحتياط لمعالجة جوانب القصور في السياسات والعمليات، والمسائل المتعلقة بالثقافة والموارد التي تواجه قوات الاحتياط. من شأن هذا الإجراء كذلك أن يحسن الهياكل وعمليات التعبئة اللازمة لتأسيس قوات الصف من المرتبة الثانية والثالثة لتعزيز والحفاظ على القدرات القتالية وحماية الوطن - أي **قوات الاحتياط الاستراتيجية** - إلى جانب ضمان أن نتمكن من تحقيق استفادة أكبر من المهارات المدنية المتخصصة لقوات الاحتياط في الدفاع.

30. تعتبر مؤسسة الدفاع بالفعل بيئة تزدهر فيها المواهب وترعى المسيرة المهنية للمنتسبين، وسوف نحرص على ضمان أن يظل الحال كذلك. والتنوع في فرق منتسبينا يزيد قوتها وابتكارها، ويجعلها أقل عرضة لحشرها ضمن "خانة التفكير الجمعي". وسعيا لضمان تعيين ذوي المهارات التي نحتاج إليها، والاحتفاظ بهم، سوف **نناصر الشمول** على اتساع وعمق مؤسستنا، ونعمل على حماية بيئة تكفل تمكين وتقدير منتسبيها على كل المستويات. وسوف نواصل **تنويع منتسبينا**، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد المنتسبين من النساء والأقليات العرقية. وسوف نبحث أفضل السبل لتعيين ذوي الإعاقة وتوفير الدعم لهم.

31. حققنا تقدما كبيرا في إدخال تحسينات يستفيد منها جميع أفرادنا، وذلك عن طريق تعزيز الثقة والشفافية والمرونة في العمل، ومعالجة السلوك غير المقبول بموجب **سياساتنا لعدم التسامح مطلقا** مع السلوك غير المقبول (بما في ذلك استجابة لتقرير أعدته النائب سارة أثرتون بعنوان "حماية من يحمينا: النساء في القوات المسلحة من التجنيد إلى الحياة المدنية"). كما إننا نرتقي بنظام العدالة في الخدمة ونظام تقديم الشكاوى في الخدمة لتعزيز الثقة والمساءلة. ونحن نظل متفائلين بقدرتنا على تقديم المزيد، وتعجيل وتيرة هذا التغيير. ومن شأن إطلاق خطة العمل بشأن الأقليات العرقية في الدفاع أن يؤدي إلى مزيد من التغيير الإيجابي للأفراد من الأقليات العرقية. وقد طلبنا إعداد تقرير لورد إيثرتون بشأن كيفية معاملة أفراد مجتمع الميم في مؤسسة الدفاع قبل سنة 2000، وسنواصل العمل لتطبيق توصياته.

32. استمرار نجاح مؤسسة الدفاع تعززه **قدرات ومهنية والتزام موظفيها المدنيين** – بغضّ النظر عن أدوارهم أو أماكن عملهم أو درجاتهم الوظيفية. وهذا يتمثل في العمل المتميز الذي قام به موظفونا المدنيون لدعم أوكرانيا في جوانب عديدة من بينها: المشتريات، والجوانب اللوجستية، والسياسة، وتطوير القدرات، والتمويل. فأهمية الموظفين المدنيين في الأداء القوي لوزارة الدفاع لا تكمن فقط في كونها وزارة ومقرا استراتيجيا رئيسيا؛ بل ينصب تركيزهم في كل جزء من الوزارة على تطبيق أولويات الحكومة البريطانية، ولهم دور حيوي في دعم ما تقدمه القوات المسلحة. إن الخدمة المدنية المعاصرة تتسم بالمهارة والابتكار والطموح والعزم على الاستمرار في التغيير لمواكبة العالم المتغير. ونحن نظل في وزارة الدفاع ملتزمين بإصلاح الخدمة المدنية عن طريق وضع استراتيجية بشأن مكافآت للموظفين المدنيين في وزارة الدفاع تكون على مدى عشر سنوات من الخدمة، واستحداث تخطيط مُحَسّن طويل الأجل للقوى العاملة، وتحديث مقاربتنا لطريقة اجتذاب وتوظيف المهارات والاحتفاظ بها.

موظفون مدنيون وأحد أفراد القوات المسلحة في مقر وزارة الدفاع، لندن

إلهام الشباب والطلبة العسكريين

33. اتضح من بحث مستقل أجرته جامعة نورثامبتون بأن المهارات الحياتية القيمة التي يكتسبها الطلاب العسكريون من تجربتهم، بما فيها الانضباط والثقة بالنفس والصمود، تحسن فرص توظيفهم وارتقائهم الاجتماعي. ووزارة الدفاع ترعى خمس قوات للطلاب العسكريين: فيلق طلاب البحرية، وفيلق الطلاب المتطوعين، وقوة طلاب الجيش، وفيلق التدريب الجوي - وجميعهم من المجتمع المحلي؛ والقوة المشتركة للطلاب العسكريين المتمركزة في المدارس. هناك أكثر من 135,000 من الشباب ونحو 26,000 من المتطوعين البالغين ضمن نحو 3,500 وحدة من الطلاب العسكريين في أنحاء المملكة المتحدة. ومن خلال برنامج توسع الطلاب العسكريين المشترك بين وزارتي الدفاع والتعليم، جاري إحراز تقدم في طموح الحكومة البريطانية **لزيادة عدد الطلاب العسكريين** في المدارس إلى 60,000 بحلول سنة 2024، وذلك لضمان إتاحة فرص لمزيد من تلاميذ المدارس الحكومية كانت لوقت طويل ميزة للمدارس الخاصة. كما سنتشارك مع كليات التعليم العالي في أنحاء البلاد لتوفير **مسارات واضحة نحو حياة مهنية** في الدفاع للمهارات الشابة.

طلاب عسكريون

الفصل 2:

الارتقاء بقواتنا عن طريق العلوم والابتكار والتكنولوجيا

1. بيئة التكنولوجيا العالمية باتت أكثر تعقيدا وديناميكية من أي وقت مضى. ونحن نؤمن بأن القدرة على إدارة وتسخير التكنولوجيا تعتبر من بين الميزات الأساسية للتفوق في التنافس العالمي والعمليات الحربية مستقبلا. بالتالي تفتخر وزارة الدفاع بكونها في طليعة طموح الحكومة البريطانية بأن تكون **قوة عظمى بمجال العلوم والتكنولوجيا**، ونحن نؤمن بأهمية دورنا في **إطار العلوم والتكنولوجيا في المملكة المتحدة** الذي يحدد أهداف الحكومة ورؤيتها في هذا المجال حتى سنة 2030.

2. سوف نحرص على السعي إلى تحقيق تفوق استراتيجي في الدفاع من خلال العلوم والتكنولوجيا، ونعزز قدرتنا على معرفة واستغلال وتأمين التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة، واستغلال التكنولوجيا الأكثر ملاءمة في القدرات العملياتية، وتأمين مجموعة من الفوائد على الصعيدين العسكري والوطني. **وسوف يكون دعم المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا في صميم مقاربتنا**، وسنساهم في تحقيق أهدافه بالاستعانة بعدد من الإمكانات المتاحة لنا؛ كما سنعطي أولوية للاستثمارات والقدرات التي تكون مكملة لعمل الحكومة ككل، بلا ازدواجية. كذلك سنعمل مع سائر إدارات الحكومة لضمان أن تتمكن مؤسسة الدفاع

تمرين "المحارب أوليمبوس" في قبرص. أفراد فرقة المارينز الملكية يتدربون على استخدام طائرات مسيرة قادرة على حمل وزن ثقيل

من الاستفادة من التفوق الأوسع بمجال العلوم والتكنولوجيا المتولد عن إطار العلوم والتكنولوجيا في المملكة المتحدة لتحقيق التفوق العسكري والأمني.

3. انطلاقا من إدراكنا لكون التفوق التكنولوجي يضاهي في أهميته قواتنا للانتصار في المعارك، **نعتزم استثمار ما يربو بكثير على 6.6 مليار جنيه إسترليني في البحث والتطوير المتقدم** لتهيئة واستغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيا الجديدة والناشئة، ولتعزيز القدرات العسكرية المتوفرة للمملكة المتحدة ولحلفائنا، وللمساعدة في الحفاظ على تفوقنا الاستراتيجي.

4. مجال العلوم والتكنولوجيا في الدفاع يمثل حجر أساس نظام البحث والتطوير لدينا. بالتالي سوف نزيد استثمارنا في قدراتنا الداخلية في تلك المجالات التي تعتبر محورية في التحديات الأمنية المتغيرة والتقدم التكنولوجي مستقبلا، أو التي تعزز قدرة وزارة الدفاع على التواصل بفعالية مع شركائنا وموردينا في الخارج. من بين أولوياتنا الأساسية مجالات **التكنولوجيا الحيوية الخمسة** التي حددها المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا:

(أ) الذكاء الاصطناعي. يعتبر الذكاء الاصطناعي أولوية استراتيجية للدفاع، كما هو مبين في استراتيجية الذكاء الاصطناعي في الدفاع، والتي أهدافها الأساسية هي تعزيز نظام الذكاء الاصطناعي المترابط في الدفاع والأمن البريطاني. وسوف نوفر قدرات مبتكرة لدعم العمليات الحالية (بشكل أساسي في القيادة والسيطرة والاستخبارات) وأدوات لتحقيق مرونة أكبر في مؤسستنا، مثل إدارة سلسلة الإمداد. كذلك سوف نزيد استثمارنا في خيارات القدرات العسكرية التي تستند إلى الذكاء الاصطناعي، وإعطائها الأولوية في تطوير قواتنا وفي خطط "موازنة الاستثمار"، كما سنبحث عن مجالات تعزيز القدرات التي تحقق نتائج سريعة، وخيارات جديدة بمجال الذكاء الاصطناعي في برامجنا الكبيرة.

(ب) الحلول العضوية. ترجمة المفاهيم العضوية إلى حلول واقعية تفتح فرصا هائلة لمؤسسة الدفاع، بما في ذلك التطبيقات التي يمكن استغلالها في القدرات العسكرية مستقبلا. بالتالي فإننا نستثمر استثمارات محددة الأغراض، كاستثمار مليونيّ جنيه إسترليني سنويا على مدى ثلاث سنوات في برنامج العلوم والتكنولوجيا لضمان أن تكون مؤسسة الدفاع من أوائل المستفيدين منه. ذلك بالإضافة إلى استثمار 12.5 مليون جنيه إسترليني في تطبيقات لاستخدام الوقود العضوي في الطيران العسكري.

(ج) اتصالات المستقبل. تعتبر الهندسة الكهربائية المتقدمة من أولويات وزارة الدفاع بمجال قدرات العلوم والتكنولوجيا، ولدينا اهتمام قوي بتوفير بنية تحتية وطنية رقمية تكون فعالة وآمنة. وسوف نظل على اتصال وثيق مع وزارات أخرى في الحكومة وأجهزة أمنية أخرى لدعم أهداف المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا.

(د) أشباه الموصلات. تعتبر أشباه الموصلات تقنية أساسية لها أهمية في ازدهارنا وأمننا القومي. وتقنية أشباه الموصلات الخاصة بالدفاع لها أهمية خاصة بمجال الاستشعار والتصوير والأسلحة والتدابير المضادة والاتصالات. ومؤسسة الدفاع، باعتبارها مستهلكا أساسيا لأشباه الموصلات وتتمتع بقوة شرائية مؤثرة في السوق، سوف تعمل عن قرب مع وزارة العلوم والابتكار والتكنولوجيا لتحقيق المخرجات المشار إليها في الاستراتيجية الوطنية لأشباه الموصلات.

كيف يمكننا الارتقاء بقواتنا عن طريق العلوم والابتكار والتكنولوجيا

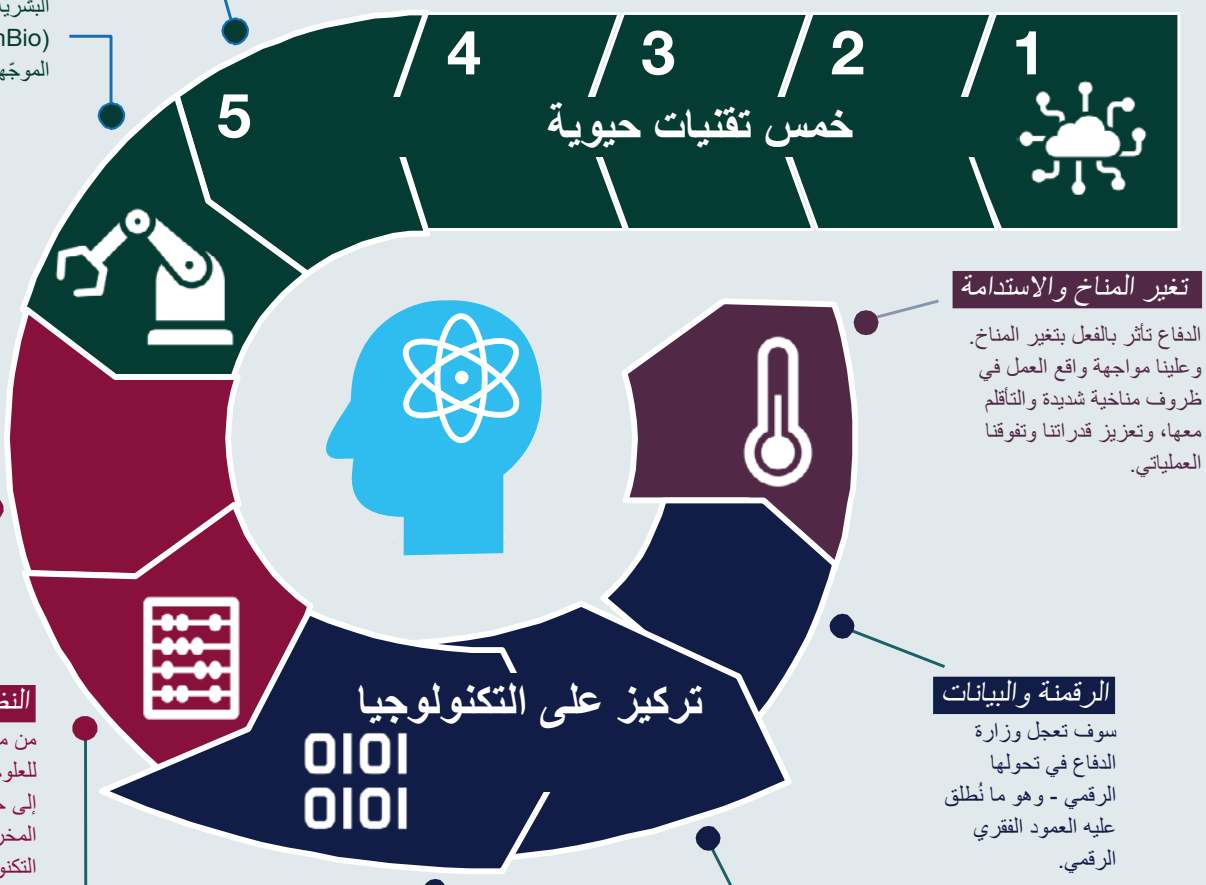

الحلول العضوية

تسعى مؤسسة الدفاع لأن تكون من أوائل المستفيدين من هذه الحلول، وتستثمر استثمارات محددة الأغراض، كاستثمار مليونيّ جنيه إسترليني سنويا على مدى ثلاث سنوات في برنامج العلوم والتكنولوجيا.

الذكاء الاصطناعي

أولوية استراتيجية للدفاع

الاتصالات المستقبلية

أشباه الموصلات

سوف تعمل وزارة الدفاع عن قرب مع وزارة العلوم والابتكار والتكنولوجيا لتحقيق المخرجات المشار إليها في الاستراتيجية الوطنية لأشباه الموصلات.

التكنولوجيا الكمومية

استثمار 30 مليون جنيه إسترليني على مدى أربع سنوات بمجال الاستشعار المستقبلي، ونحن حاليا بصدد تجربة نماذج منه.

تقنيات أخرى

سوف نعمل على تعزيز قدراتنا بمجال الروبوتات، والقدرات البشرية، والبيولوجيا الكيميائية (ChemBio)، وأسلحة الطاقة الموجّهة، والمواد المتطورة.

تغير المناخ والاستدامة

الدفاع تأثر بالفعل بتغير المناخ. وعلينا مواجهة واقع العمل في ظروف مناخية شديدة والتأقلم معها، وتعزيز قدراتنا وتفوقنا العملياتي.

الرقمنة والبيانات

سوف تعجل وزارة الدفاع في تحولها الرقمي - وهو ما نُطلق عليه العمود الفقري الرقمي.

تركيز على التكنولوجيا

سعيا منا للبقاء على مستوى متطور، نحتاج للابتعاد عن التركيز على المنصات لصالح التركيز على النتائج العسكرية التي نسعى إلى تحقيقها.

الاستفادة من دروس أوكرانيا

قوتنا لا تكمن فقط في السفن والدبابات والطائرات التي نمتلكها، بل أيضا في الأنظمة المبتكرة المجهزة بها ومهارة من يُشَغلونها.

محاكاة المعارك والتحليل

حاجة الدفاع إلى محاكاة المعارك التحليلية متزايدة باستمرار. واستجابة لذلك، يخطط مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية لزيادة حجم فريقه وتوفير مرافق لمحاكاة المعارك.

النظام الوطني المترابط

من منطلق دعم المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا، سوف نعزز إلى حد كبير جهودنا لبلورة المخرجات الوطنية بمجال التكنولوجيا والصناعة.

(هـ) التكنولوجيا الكمومية. اشترت وزارة الدفاع في سنة 2022 حاسوب كمومي (كوانتوم) من شركة ORCA Computing البريطانية المختصة بحاسوب الكوانتوم لأجل تطوير القدرات المستقبلية بمجال معالجة البيانات. وسوف نظل في طليعة ثورة الحوسبة الكمومية، جاهدين لأن نصبح من أوائل القوات العسكرية التي تشهد، وتستفيد من، إمكانات هذه التكنولوجيا في ساحات المعركة. وإلى جانب اهتمامنا بالحوسبة الكمومية، نطمح إلى أن تصبح من أوائل مستخدمي الاستشعار الكمومي، حيث نستثمر 30 مليون جنيه إسترليني على مدى أربع سنوات بمجال الاستشعار المستقبلي، ونحن حاليا بصدد تجربة نماذج منه على منصات وزارة الدفاع. بالتالي أبلغت وزارة الدفاع بالفعل قطاع الصناعات الدفاعية بسعينا لأن يكون لنا دور في بناء نظام وطني للاستشعار الكمومي.

5. علاوة على ذلك، سوف نعمل على تعزيز قدراتنا بمجالات **الروبوتات، والقدرات البشرية، والبيولوجيا الكيميائية (ChemBio)، وأسلحة الطاقة الموجّهة، والمواد المتطورة** التي سيكون لها دور حاسم في توفير القدرات العسكرية ومهام الأمن القومي.

6. بالتالي سنعيد تنظيم هيكلة البحث والتطوير والعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتأسيس نظام واحد مترابط يقلل الإجراءات البيروقراطية، ويعزز قدرتنا على تطوير العلوم والتكنولوجيا بسرعة وكفاءة أكبر كقدرات، إلى جانب وضع استراتيجية جديدة متكاملة للعلوم والابتكار والتكنولوجيا. وفي سياق ذلك، سوف نطور نظاما جديدا لإدارة التكنولوجيا - بما في ذلك قدرات أكبر لتكامل الأنظمة لضمان قدرتنا على الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإدماجها في عملياتنا واستخدامها - ومقاربة أقوى للخروج بخيارات وبلورتها لتحويل الأفكار والتكنولوجيا المبتكرة إلى قدرات. كذلك سنؤسس آلية بشأن جدوى التكنولوجيا، والتدقيق في مدى إمكانية تطبيقها ليتوفر لنا ضمان أكبر لقدرتنا على تطبيق البرامج الطموحة.

7. سوف نعمل بتعاون أكبر مع **الحلفاء والشركاء** مثل الولايات المتحدة وأستراليا وفرنسا وألمانيا واليابان وإيطاليا لبناء قدرات متطورة. وسوف ننتهز الفرص التي يتيحها لنا **مُسَرّع الابتكار الدفاعي لشمال الأطلسي التابع لحلف الناتو** - الذي يقع مقره الأوروبي في لندن، إلى جانب مقر آخر في تالين - لتحسين القدرات الجماعية للحلف بكافة أعضائه. ومن خلال بلورة فهم أفضل لدى كل منا لأولويات البحث والتطوير، وإمكانات العلوم والتكنولوجيا، والقواعد الصناعية، سوف يكون باستطاعتنا أن نستغل أفضل الإمكانات، إلى جانب تنمية قوة كل من دولنا.

بناء نظام وطني مترابط

8. في إطار دعمنا للمجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا، سوف نعزز لدرجة كبيرة جهودنا **لبلورة مخرجات وطنية تكنولوجية وصناعية:** فازدهارنا الوطني، ووجود قاعدة تكنولوجية وصناعية متينة، وسلسلة إمداد مستدامة، وقدراتنا العسكرية جميعها جوانب تعزز بعضها البعض. وسوف نشارك بشكل موسّع في مبادرات وطنية (بما فيها ما يتعلق ببرامج الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، والحلول العضوية، وأشباه الموصلات)، إلى جانب المساهمة بعدد من الإمكانات المتاحة للدفاع دعما لوزارة العلوم والابتكار والتكنولوجيا وغيرها من وزارات الحكومة.

9. سوف **نعزز تواصلنا مع قطاع الجامعات والقاعدة الصناعية في المملكة المتحدة ونزيد استثمارنا فيه**. ولدينا بالفعل أسس قوية، وقد عززنا هذا التواصل في السنوات الأخيرة. وفي سنة 2021/ 2022 أنفق مختبر العلوم

والتكنولوجيا الدفاعية 354 مليون جنيه إسترليني في أبحاث أجرتها مؤسسات خارجية من قاعدة واسعة من الشركاء في القطاعين الصناعي والأكاديمي. وحسب تقدير مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية، ساعد التمويل المقدم لهؤلاء الشركاء بموجب هذا البرنامج في توفير ما يصل إلى 10,000 وظيفة. كما فتحنا مركزا جديدا لمختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية في نيوكاسل للمساعدة في توسيع انتشاره الجغرافي، والاستفادة من عقول العلماء والمهندسين والأكاديميين البارعين في تطوير علوم بيانات وذكاء اصطناعي لدعم أمننا القومي. كذلك يبحث المختبر الفرص لتأسيس مزيد من مراكز العلوم والتكنولوجيا في أنحاء المملكة المتحدة للاستفادة من مورّدين جدد وفرص توظيف بديلة.

الدبور الأسود 3، مُسيّرة متناهية في الصغر تُستخدم في الاستطلاع السري لمعرفة الوضع القائم

10. علاقات مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية الوثيقة مع القطاع الصناعي تفضي بالفعل إلى تكنولوجيا لها آثار واضحة. على سبيل المثال، عرض المختبر - من خلال تعاونه مع مجموعة من الشركاء في القطاع الصناعي تعرف باسم مجموعة دراغونفاير - نظام ليزر تجريبي ضد طائرة مسيرة، وذلك بدمج منظومة أسلحة تجريبية مع منظومة قيادة وسيطرة متقدمة قادرة على توليد 50 كيلووات من طاقة الليزر، وتوجيهها بثبات ودقة متناهية. هذه التجربة التي أجريت في نوفمبر 2022 شملت توجيه ضربة مباشرة إلى طائرة مسيرة مُتصلة على بعد 3.5 كم. وعند تطوير هذه المنظومات بشكل أكبر واستخدامها، فذلك يمنح القوات البريطانية القدرة على تحييد أهداف دون الحاجة إلى ذخيرة.

11. سوف نرتكز على هذه الأسس لأجل **رعاية نظام تعاوني مترابط حقا، مع التطلع إلى تأسيس نظام واحد يكفل تميز الدفاع في العلوم والتكنولوجيا - يشمل الحكومة والقطاع الصناعي والقطاع الأكاديمي**. وسوف نستثمر، إلى جانب الحكومة عموما، في قاعدة صناعية وسلسلة توريد مضمونة ومتينة وعالية التقنية، وهو ما نحتاج إليه. وسوف نرعى بشكل خاص، ونستثمر في، قطاعات - مثل الاستشعار بتكنولوجيا الكوانتوم - التي من المحتمل أن تفوق فيها المتطلبات العسكرية الطلب المدني على المدى القريب، أو القطاعات التي من الضروري أن تكون مؤسسة الدفاع في طليعتها - كالمواد المتطورة أو تكنولوجيا الفضاء المتطورة، أو الأبحاث الإلكترونية. وسنفعل ذلك عن طريق

المشاركة مع القطاع الصناعي في بلورة الحلول، أو بكوننا "أول المستخدمين"، وإدخال التكنولوجيا المدنية في الأنظمة العسكرية، والتشارك مع وزارة الأعمال والتجارة لتعظيم فرص تصدير هذه التكنولوجيا.

12. بتوجيه من المستشار العلمي لوزارة الدفاع، سوف يزيد مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية تعاملاته الخارجية، ويطور شراكات استراتيجية جديدة مع مؤسسات كبيرة. وسوف نؤسس مجموعة **موثوقة ذات اهتمام مشترك** لنشاركها مزيدا من المعلومات حول اهتماماتنا وأولوياتنا بمجال الأبحاث، وفهمنا للمخاطر والتهديدات الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا - وإشراك الاستخبارات العسكرية تماما في مقاربتنا. وسوف نعمل مع الحكومة ككل ومع المؤسسات لتعزيز أمن قاعدة الأبحاث لدينا، والمساعدة في تحقيق التوازن المناسب ما بين الانفتاح اللازم لتحقيق التميز الأكاديمي والابتكار والازدهار من جهة، والحفاظ على التفوق الوطني من خلال أمن أبحاثنا المتطورة من جهة أخرى.

13. سوف نطوّر **مقاربة جديدة طموحة بشأن استغلال الملكية الفكرية** الناتجة عن ابتكارات العلوم والتكنولوجيا في مؤسسة الدفاع وغيرها من المبتكرين، كما سنطوّر شركة الابتكارات Ploughshare Innovations Limited - الآلية الحالية للحكومة - لتمديد الملكية الفكرية والسعي للاستفادة منها على نطاق تجاري لتعجيل تطوير القدرات العسكرية (ذلك يشمل الرحلة من التصميم وحتى الإنتاج الواسع وانتهاءً بتوفر تلك القدرات للقوات المسلحة)، إلى جانب تنمية قطاع التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

14. سوف نشرك قطاع الصناعات الدفاعية - بما فيه من شركات دفاعية كبرى، وشركات كبرى غير تقليدية، والشركات المتوسطة والصغيرة - بشكل وثيق في تصميم قواتنا وعمليات تطوير قدراتها. وبفعل ذلك، سوف نولي تركيزا أكبر على الابتكار، إلى جانب تشجيع تطوير أسرع للتكنولوجيا المتطورة واستغلالها، **وسد الفجوة بين ما يطوره القطاع الصناعي وما نحتاج إليه**.

15. ندرك خطر وجود نقاط ضعف في سلاسل التوريد العالمية، والفوائد الإضافية التي تعود على الثبات والأمن والازدهار الوطني والتي يمكن أن تنشأ عن اتباع مقاربة الاستفادة لأقصى حد من التكنولوجيا المطوّرة محليا. بالتالي سوف نطور **خيارات لاتباع مقاربات أكثر تدخُّلا** تلزم لضمان توفر القدرات الوطنية والتعجيل في التكنولوجيا العسكرية الجديدة. كذلك سنبحث فرص تنمية قدراتنا المستقبلية بتأنٍ أكبر فيما يتعلق بمجالات **القوة الوطنية في العلوم والتكنولوجيا**، بينما نحتفظ في نفس الوقت بمقاربتنا التي تستند إلى التدقيق. وبفعل ذلك، سيكون لنا دور أكبر في **تطوير والحفاظ على صحة مجال البحث والتطوير والقاعدة الصناعية للعلوم والتكنولوجيا**.

الإعداد للمستقبل عن طريق محاكاة المعارك والتحليل

16. حاجة الدفاع إلى محاكاة المعارك التحليلية كبيرة على نحو متزايد. فهي تساعدنا باستمرار في تحديد الخيارات المتاحة لتحسين القدرات، وإدخال تكنولوجيا جديدة، وتحقيق الأداء الأمثل في عملنا. ولكي نتمكن من التصدي للتهديدات المتغيرة سريعا بطريقة مجدية من حيث التكلفة، لا بد وأن تكون محاكاة المعارك والتحليلات المتعلقة بتنوُّع القوات وتطويرها جزءا من مقاربتنا.

17. يخطط مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية لزيادة حجم فريقه وتوفير مرافق لمحاكاة المعارك لتلبية هذا الطلب، إلى جانب العمل مع القطاع الصناعي لتطوير قدرات إضافية. أساس هذه القدرات هو: أفراد يتمتعون بمعرفة ومهارات

وخبرة مناسبة؛ والأدوات، بما فيها النماذج وسبل المحاكاة؛ والبنية التحتية، سواء المادية أو تكنولوجيا المعلومات؛ وبيانات موثوقة ودقيقة لتغذية النماذج.

18. استند الكثير مما خلصت إليه ورقة قيادة الدفاع 2023 إلى محاكاة المعارك والتحليلات لدينا، إلى جانب تكنولوجيا مسح الأفق. ذلك يشير إلى أننا بحاجة إلى إعطاء أولوية لفسح المجال للابتكار للتصدي للتهديدات مستقبلا وإحداث آثار واسعة النطاق؛ والاستثمار في المركبات والمنظومات ذاتية القيادة والأسلحة الجديدة - كأسلحة الطاقة الموجهة والفوق صوتية؛ وربط القيادة والسيطرة مع المجسات لضمان ترابط قواتنا وعملها كوحدة واحدة على معرفة بالأوضاع المحيطة بها؛ وضمان توفير الاستثمار المطلوب في العناصر الداعمة الأساسية لضمان أن تكون قواتنا أكثر قدرة، وأفضل استعدادا لنشرها، وأكثر استدامة؛ وتغيير طريقة عملنا لتحقيق الاستفادة الأمثل من هذه التكنولوجيا والقدرات الجديدة.

التعلم من مركزية العلوم والتكنولوجيا في دعمنا لأوكرانيا

19. التحليل، بما فيه محاكاة المعارك، سيكون دائما أداة محورية في تطوير تكتيكات وطرق جديدة للعمليات. وقد شهدنا بالفعل مدى تأثير نماذج محاكاة المعارك الأكثر تطورا على مدى الخمسة عشر شهرا الماضين، حيث لعبت المملكة المتحدة، إلى جانب غيرها من المانحين، دورا قياديا في إعداد نماذج محاكاة المعارك لمساعدة القوات المسلحة الأوكرانية في التخطيط للعمليات. هذه التكنولوجيا والطرق بحاجة لأن تصبح جزءا لا يتجزأ من طرق الجيش البريطاني في تطوير تصميم وقدرات قواتنا، وكذلك طريقة التخطيط لعملياتنا.

20. استخدم مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية، إلى جانب مساهماته الكثيرة الأكثر حساسية، مدى عمق معرفته العلمية بطرق التمويه والإخفاء والخداع لتوفير حلول جديدة ومبتكرة لتحسين حماية قاذفة الصواريخ متعددة الانطلاق إم 270 المهداة من المملكة المتحدة. وقد طور المختبر، بالاستعانة بخبرته الواسعة بالمواد، حماية مدرعة مصممة خصيصا ومتوفرة فورا لحماية دبابات تشالنجر 2 الأساسية في ساحة المعركة، وتوفير حماية إضافية ضد تهديدات روسية معينة. كما مكّنت الخبرة الفنية للمختبر القوات المسلحة الأوكرانية من تركيب ودمج منظومة الدفاع الجوي المحمول قصيرة المدى ستارستريك، المهداة من المملكة المتحدة، على عدد من المركبات القتالية المدرعة الأوكرانية.

21. التفوق المؤدي للانتصار في المعركة يتحقق ليس فقط بفضل القدرات المتقنة وعالية الثمن. بل يمكن أن يتحقق أيضا بالجمع بكل حكمة **بين التقنية العالية حقا والتكلفة المنخفضة**، ما هو متوفر بشكل جاهز، وما هو مبتكر، وما هو منخفض التكلفة - حيث يمكن إرسال هذا العتاد سريعا لمعالجة تحديات عملياتية: أي حل بتكلفة 100 جنيه إسترليني لهزيمة تهديد يكلف 100 مليون جنيه. وإلى جانب الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا الأكثر تطورا، وجد مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية طرقا مبتكرة جدا لاستخدام مجموعة من المواد الجاهزة في أوكرانيا - مثل المواد العازلة للأسقف - التي يمكن جمعها معا لتحقيق نصر فريد في المعركة في مواجهة الإمكانات الروسية التي كلف تطويرها ملايين الجنيهات.

22. هذا لا يعني مجرد إضافة بعض الأفكار الجيدة إلى جانب قدراتنا التقليدية، كما لا يعني الاسترخاص فيما تفعله مؤسسة الدفاع. بل سعيا للاستعداد لساحات معارك المستقبل والحفاظ على تفوقنا الاستراتيجي، علينا اعتناق التغيير التكنولوجي بينما نرتقي بقواتنا، وعلينا كذلك ألا نفوّت فرصة الاستفادة من مواد قليلة الثمن ومنخفضة التقنية لخداع وعرقلة تكنولوجيا أعدائنا، بل وحتى للتغلب عليها. **قوتنا لا تكمن فقط**

في السفن والدبابات والطائرات التي نمتلكها، بل أيضا في الأنظمة المبتكرة المجهزة بها ومهارات من يُشَغلونها.

من التركيز على المنصات إلى التركيز على التكنولوجيا

23. بالتالي علينا التفكير بطريقة مختلفة بشأن القوات المسلحة نفسها. ولكي نظل مواكبين للتطور، نحتاج إلى الابتعاد بحزم عن مقاربة التركيز على المنصات إلى التركيز على الآثار العسكرية التي نسعى إلى تحقيقها. حيث يمكننا من خلال **المقاربة التكنولوجية** أن نعجّل في القرارات المتخذة في ساحة المعركة، وزيادة حجم القوة وإنتاجيتها، والأهم من كل ذلك، جعلها أكثر فتكا.

24. بالنسبة للمجالات التي سوف نستمر بالحاجة إلى منصات فيها، سوف تكون مشترياتنا بشكل متزايد بموجب **استراتيجية تكنولوجية واضحة**، بحيث ندفع تجاه مزيد من الابتكار وحلول تناسب المستقبل. وسنعطي الأولوية للتحديث والتغيير طوال الحياة بدل أن نشهد منصات كانت مدمجة لدرجة عالية وقت تصميمها تصبح غير ملائمة من الناحية التكنولوجية بينما لا تزال جديدة نسبيا من الناحية الآلية. يمكننا تحقيق ذلك من خلال اعتماد تصاميم يمكن تطويرها مستقبلا، وتحديث سريع للبرمجيات، ومكونات للأجهزة يسهل تجميعها أو إضافتها لمنظومات أخرى. وفي البرامج الكبيرة، سوف نحرص على ضمان وجود مرونة تكنولوجية أكبر وإجراء تقييمات بشأن إمكانية التنفيذ في سياق إجراءات التدقيق والموافقة التي نتبعها.

25. بينما نعمل لتطوير قوات المستقبل، سوف ترتقي مجسات **الكوانتوم**، إلى جانب العديد من جوانب التكنولوجيا الأخرى، بقدراتنا بمجال جمع الاستخبارات؛ وكذلك فإن **المواد المتطورة** ذات الميزات الجديدة سوف تفتح فرصا جديدة لتصميم وبناء منظوماتنا؛ كما إن أسلحة الطاقة الموجهة، مثل **الليزر عالي القوة**، سوف تشكل أساس القدرات التي توفر الحماية من تهديدات جديدة مثل الاعتداءات بأسراب من الطائرات المسيّرة. ومع زيادة تطور التكنولوجيا، نحتاج أيضا للتفكير بأفرادنا، ومن شأن **تكنولوجيا تعزيز القدرات البشرية** أن تساعدهم في التغلب على الصعوبات البيئية والأعداء. وسوف ننمي كل هذه القدرات بأمان وبشكل أخلاقي ومسؤول، انسجاما مع قيم المجتمع الذي نخدمه.

26. سوف نستخدم **المركبات ذاتية القيادة** بشكل متزايد في أداء مجموعة من المهام - من إعادة التزود بالمواد والدعم اللوجستي للقوات في مسرح العمليات، وحتى الطائرات غير المأهولة التي تطير كجزء من منظومة طائراتنا القتالية. والاستعانة بالطائرات المسيرة الصغيرة ورخيصة الثمن سوف تساعدنا في توسيع نطاق التغطية الاستخباراتية، وتوفر لنا خيارات جديدة لتحقيق الأثر المرجوّ. كما إن **الشبكات الذكية** والمجسات سوف تغذّي معلومات في برمجيات متطورة لصنع القرار، الأمر الذي يتيح سرعة اتخاذ القرار. والبرمجيات - وخاصة قدرتها على جعل التكنولوجيا القديمة

تجربة استخدام مركبة ذاتية القيادة كجزء من برنامج "جندي المستقبل"

تكنولوجيا جديدة - سوف تساعدنا في أن تظل قدراتنا متطورة، وتمنحنا تفوقا حاسما في ساحات المعركة مستقبلا.

27. سوف نتطلع إلى المستقبل، ونستكشف ونستثمر في **التكنولوجيا الناشئة**، بما في ذلك من خلال البحث والتطوير المتقدم، واستطلاع الأفق واستكشاف وتسخير "جيل بعد آخر" من القدرات. ومن الأهمية بمكان أن تفوقنا الاستراتيجي يأتي ليس فقط من الأفكار الجديدة، بل أيضا من سرعة الاستفادة من التكنولوجيا في نظامنا - من اختراع وتجريب قدرات جديدة وحتى إنتاجها والتوسع بها. وسوف نعتبر قدراتنا بمجال العلوم والتكنولوجيا، ونظمنا في البحث والتطوير - التي توفر لنا حلولا أسرع - من القدرات الدفاعية المهمة بحد ذاتها، وبالتالي سوف نضعها في صميم مؤسسة الدفاع.

الاستفادة التامة من المجالات الرقمية والبيانات

28. أظهرت القوات المسلحة الأوكرانية على مدار السنة الماضية مدى أهمية استخدام أحدث المعلومات الاستخباراتية والاستطلاع وبرمجيات الاستهداف.

خوادم البيانات توفر بيئة علمية للبيانات المتعلقة بالعمليات

فقد شهدنا مدى أهمية البنية التحتية للاتصالات، ورقمنة البيانات، وزيادة الأتمتة والأدوار التي لا تتطلب تدخلا بشريا لحماية أمن البيانات والعمليات المتعلقة بجمع المعلومات، والاتصالات، والاستهداف والعمل البيني وقوة الفتك. كذلك تعتبر الحرب في أوكرانيا بمثابة تذكير واضح لنا بأهمية **التكيّف السريع والابتكار المستمر** أثناء الحرب، سواء كان ذلك من خلال ابتكار قدرات جديدة أو تعديل قدرات قائمة. والمزيج الديناميكي من القدرات الجديدة والترابط المتنامي وبيئة متنامية من البيانات يدعو إلى **مقاربة رقمية تكون في صميم الدفاع والردع**.

29. انطلاقا من إدراكنا بأن الأهمية المحورية للبيانات والمرونة الرقمية تعتبر عناصر لها أهمية متزايدة في موقفنا الدفاعي، سوف نعمل لأجل إعادة بلورة السياسة والهيكليات والمهارات لضمان تسخير فوائد التغيير الرقمي السريع. ذلك يشكل تغييرا أساسيا في التفكير، حيث البيانات والتكنولوجيا الرقمية لم تعد مجرد "عوامل مساعدة"، بل هي حجر أساس مقاربتنا المتعلقة بالردع. والقدرات التي تستند إلى البيانات، كالتحليل والأتمتة والأدوار التي لا تتطلب التدخل البشري، من شأنها أن تحقق مكاسب كبيرة من حيث حجم وسرعة ودقة الأداء، وفوائدها مجتمعة تتمثل في زيادة فتكها واستدامتها وسرعة حركتها. كما تضمن مكاسب كبيرة من حيث الإنتاجية؛ وأدوات الذكاء الاصطناعي القادرة على توليد البيانات ستتيح وحدها تنفيذ المهام بسرعة أكبر - من أبسط المهام، مثل كتابة المراسلات، وحتى إنتاج الرموز التي لها أهمية حيوية في المهام لأجل تحديث البرمجيات الحيوية المتعلقة بساحة المعركة.

30. بالتالي سوف ننظر إلى القدرات الرقمية على أنها عنصر للارتقاء بمؤسسة الدفاع، وسوف نستثمر بها فورا لكي تصبح قواتنا رقمية حقا يكون في صميمها تسخير البيانات، ومواكبة التغير التكنولوجي الذي يسير بوتيرة

سريعة. وبفعل ذلك، سوف نعمل كذلك عن قرب مع الحلفاء في حلف الناتو لتعزيز إمكانات دول الحلف الجماعية وقدرتها على العمل البيني. حيث قوة البيانات والتكنولوجيا الرقمية سوف تعزز قوتنا للردع، وصمودنا، وازدهارنا الوطني.

كذلك فإن ابتكار وتسخير التكنولوجيا الرقمية الجديدة، وتطوير مهارات أفرادنا، والعمل كمؤسسة واحدة مع القطاع الصناعي يعزز مهمتنا ككل: لحماية وطننا ومساعدته في الازدهار.

تطبيق استراتيجية الذكاء الاصطناعي في الدفاع

استراتيجية الذكاء الاصطناعي في الدفاع (التي نُشرت في يونيو 2022) تسلط الضوء على الإمكانات الهائلة للذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرات، وزيادة جودة اتخاذ القرار ووتيرة العمليات، وتحسين سرعة وكفاءة أعمال مؤسسة الدفاع والمهام المساندة. والتطورات الهائلة مؤخرا، مثل الإنجاز الكبير بمجال نماذج اللغة الكبيرة (LLM)، تعزز الرسالة الأساسية لاستراتيجية الذكاء الاصطناعي: نحن بصدد ثورة جذرية، والمنافسة الاستراتيجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي تزداد حِدّة؛ بالتالي لا بد وأن يكون ردنا سريعا وطموحا وشاملا.

كذلك فإن التقدم المفاجئ في الذكاء الاصطناعي القادر على توليد البيانات قد زاد من القلق بشأن المخاطر المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. لذا نظل ملتزمين بالامتثال لمبادئ السلامة والمسؤولية في تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، كما سنضع الأطر والعمليات اللازمة لضمان نتائج مسؤولة وأخلاقية. كذلك نعتبر تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي عالميا بشكل آمن ومسؤول أولوية استراتيجية. بالتالي سوف نستمر، بالعمل مع وزارة الخارجية والتنمية، في كوننا مناصرا فاعلا ونضطلع بدور القيادة الفكرية، ونعمل لأجل بناء الإجماع والأعراف والأطر.

ومؤسسة الدفاع تحرز تقدما جيدا تجاه كونها مؤسسة "جاهزة للذكاء الاصطناعي". ومركز الذكاء الاصطناعي التابع لوزارة الدفاع يعمل بكامل طاقته ويتيح الفرصة للاستفادة من التقدم السريع بالتكنولوجيا لصالح الحملات. كما أسسنا مركز الذكاء الاصطناعي للجيش.

كذلك لدينا قيد التطوير مجموعة واسعة من مشاريع الذكاء الاصطناعي والخطط لاستغلالها. لكن علينا المضيّ في ذلك بسرعة أكبر ولنطاق أبعد:

- سوف نجعل تطبيق استراتيجية الذكاء الاصطناعي أولوية أساسية، مدركين النجاح العام في تبني الذكاء الاصطناعي كغاية استراتيجية.
- سوف نضع أهدافا طموحة لنكون "جاهزين للذكاء الاصطناعي" بحلول سنة 2025 في جميع أنحاء مؤسسة الدفاع. كما سنعجّل في توفير العوامل المساعدة الأساسية مثل المواهب والمهارات والبيانات، والجوانب التجارية والرقمية.
- إننا نظل مدركين للأهمية الحيوية لعملنا مع الحكومة ككل ومع القطاع الصناعي والأكاديميين والشركاء الدوليين. ونحن مستعدون للتعاون عن قرب مع فرقة العمل المعنية بالنماذج الأساسية، وهي فرقة عمل أُعلن تشكيلها مؤخرا، بينما تتطور في عملها.

31. وزارة الدفاع **سوف تعجّل في تحقيق تحولها الرقمي** - وهو ما نطلق عليه العمود الفقري الرقمي - بما في ذلك عن طريق الاستثمار في تأسيس نموذج من الحوسبة السحابية للبيانات السرية. وقد نفذنا بالفعل المراحل المبكرة من التحديث الرقمي: تغيير أنظمة الاتصالات بوزارة الدفاع وهيكل الحوسبة السحابية لتمكين التحليل واتخاذ القرار المؤثر بالاستناد إلى البيانات في كافة مؤسسة الدفاع. كما أسسنا التجمّع الرقمي، وهو عبارة عن مجموعات من الفرق الرقمية في مؤسسة الدفاع لتجربة سبل جديدة للاستفادة من البيانات، وتسخير الذكاء الاصطناعي، ومشاركة أفكار جديدة وتوسيع نشرها. كما أسسنا برنامج استغلال التكنولوجيا الرقمية في الدفاع ليكون بمثابة منارة نسترشد بها في سعينا للتعجيل في استخدام التكنولوجيا الرقمية لنكون أكثر فاعلية في ساحة المعركة وأيضا في نطاق عملنا. كذلك سوف نستثمر في تحديث أنظمتنا وتطوير الأدوات التي تتيح لنا **الاستغلال الأمثل لبياناتنا** في دعم اتخاذ القرار. ونحن ندرك بأن ذلك لم يعد مجرد خيار متاح نأخذ به أو نتجاهله: حيث **البيانات المتوفرة عالية الجودة تمثل عنصرا حيويا في قوتنا القتالية**.

تغير المناخ والاستدامة

32. الدفاع قد تأثر بالفعل بسبب **تغير المناخ**. وعلينا مواجهة واقع العمل في مناخ أكثر قسوة والتكيف معه، وتعزيز قدراتنا وتفوقنا العملياتي. كذلك تلتزم وزارة الدفاع بأن تلعب دورها للالتزام بطموحات الحكومة ككل لتحقيق استدامة وصمود أكبر، بما في ذلك أهداف الوصول بالانبعاثات الكربونية إلى الصفر. وهذان الهدفان - المساهمة بالوصول بالانبعاثات إلى الصفر وأن نكون أكثر فعالية - مرتبطان ببعضهما البعض، كما هو مشار إليه في استراتيجية دعم الاستدامة بمؤسسة الدفاع. حيث سننتقل من نموذج الاستدامة بواسطة خطوط الإمداد عن بعد إلى نموذج مصمم أساسا للاستدامة الذاتية. وبهذه الطريقة، سوف تمنحنا التكنولوجيا البيئية السبل للارتقاء في طرقنا في العمل والقتال.

33. ذلك هو مجرد بداية التحول تجاه عقلية الاستدامة. حيث سوف يؤثر تغير المناخ على طريقة عملنا، ومع من نعمل، وكيفية عمل مؤسسة الدفاع. وقد بدأنا في برهنة كيف يمكن لمؤسسة الدفاع تسخير الابتكار لتحقيق هذا الطموح. ويعتبر سلاح الجو الملكي البريطاني رائدا في هذا المجال بكونه أول من يجرب **وقود طيران مستدام**: ففي تجربة مبتكرة في نوفمبر 2022، حلقت طائرة فوياجر بعد تزودها بوقود طيران مستدام 100%؛ وفي تجربة أخرى هي الأولى في العالم، نفذ سلاح الجو الملكي عملية تزويد طائرة تايفون بالوقود في الجو باستخدام مزيج من وقود الطيران المستدام والوقود التقليدي. كما أطلق الجيش البريطاني **برنامج مزرعة الطاقة الشمسية**، وهو مشروع كبير، سعيا لخفض الانبعاثات، وتحقيق كفاءة الطاقة، وضمان تَوفُّر الطاقة مستقبلا. كذلك فإن نظام **المحوّل الحفاز** الذي تستخدمه البحرية الملكية البريطانية يساهم في خفض انبعاثات أكسيد النيتروس من سفن الدوريات البحرية الجديدة. وعلاوة على ذلك، صُممت منشآت مؤسسة الدفاع بحيث تكون أكثر مرونة وكفاءة وصمودا لضمان أن نتمكن من التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره.

الفصل 3:

علاقتنا مع القطاع الصناعي

1. لقد كرّست الحرب في أوكرانيا دروسا ثلاثة، والتي علينا أن نطبقها بشكل عاجل على أسلوبنا في تمكين قدرات قواتنا المسلحة. أول تلك الدروس وأهمها هو أن وتيرة التحديث في أنحاء ساحة المعركة الحديثة متسارعة بحيث لا يُمكن مجاراتها واقعيّا عن طريق البرامج التقليدية لحيازة العتاد وتحديث المنصات، والتي تستغرق عادة عقودا من الزمن. وكقاعدة، يتعين علينا شراء منصات أكثر بساطة وبسرعة أكبر وأن نُدخل في تصميمها القدرة على تحديثها سريعا - وليس فقط عن طريق المتعهد الأصلي. ثانيا، علينا أن ندخل في شراكة مع القطاع الصناعي وأن نكتشف معا التطورات في مجال التكنولوجيا وما قد تعنيه لقدرات المملكة المتحدة الدفاعية، على أن نكون مستعدين لتقاسم المخاطر، ومُدركين لأهمية قاعدة الصناعات الدفاعية لأمننا القومي. ثالثا، علينا إدراك أهمية الوقت، فالانتظار للحصول على ما هو جيد بنسبة 100% سيستغرق منا وقتا طويلا على الأرجح. لذا علينا أن نُرغم أنفسنا على قبول ما هو "جيد بشكل كاف" والذي يُمكن أن يكون في متناول جنودنا ضمن الوقت الضروري للحفاظ على تفوقنا على أعدائنا ومنافسينا.

2. التكامل بين الحكومة وقطاع الصناعات الدفاعية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على قوتنا القتالية، ولتطوير واستغلال أنواع جديدة من التكنولوجيا، وإنتاج العتاد اللازم بالسرعة الملائمة. والمسعى المشترك الذي يضع القطاع الصناعي في صلب مؤسسة الدفاع - انطلاقا من إدراكنا بأن قاعدتنا الصناعية تمثل عنصرا هاما من عناصر أمننا القومي - سيمكننا من الحفاظ على تفوقنا الاستراتيجي: إذ سنرتكز عليه لتحديد المتطلبات بشكل أوضح، ولتوفير سلسلة توريد أكثر ثباتا، ولتطوير واستخدام قدرات جديدة بسرعة أكبر، واتباع مقاربة أكثر فاعلية بشأن التصدير (كما هو مبين بتفصيل واف في الفصل 6). وحين تكون مؤسسة الدفاع فعالة - بشقيها، الحكومي والصناعي- ويكون الاقتصاد الوطني قويا، فإنهما يعززان قوة بعضهما البعض.

3. تحقق تقدم كبير خلال العامين الماضيين منذ نشر **الاستراتيجية الصناعية للدفاع والأمن**، إلى جانب ورقة قيادة الدفاع 2021: فمثلا نشرت وزارة الدفاع خططها المستقبلية من خلال خطة العتاد (Equipment Plan) وإطار قدرات الدفاع، وخطط الشراء، واستراتيجيات القطاع مثل استراتيجية القطاع الصناعي الخاصة بالجيش، واستراتيجية الدفاع الخاصة بالفضاء. ويتوجب علينا الآن العمل لتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

4. يُعتبر التقدم الذي تحقق في مجال بناء السفن في المملكة المتحدة خلال السنتين الماضيتين خير مثال على

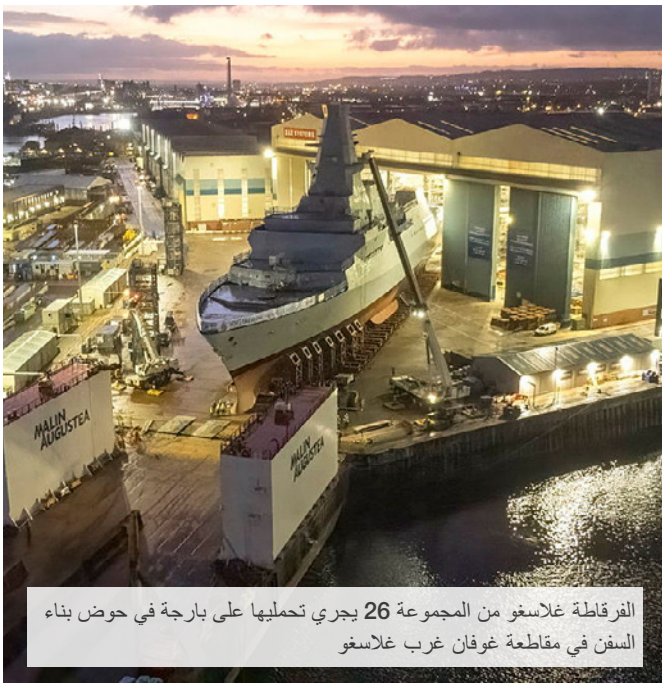

الفرقاطة غلاسغو من المجموعة 26 يجري تحليلها على بارجة في حوض بناء السفن في مقاطعة غوفان غرب غلاسغو

النجاح في تعديل مقاربتنا. وتبين **الاستراتيجية الوطنية المحدّثة لبناء السفن** رؤية الحكومة والقطاع الصناعي لقطاع بناء السفن ليكون ناجحا عالميا ومبتكِرا ومستداما. ولكون وزارة الدفاع من أهم عملاء قطاع بناء السفن البريطاني، فإن لها دورا محوريا في دعم وزير الدفاع، المناصر لقطاع بناء السفن، لترجمة تلك الرؤية إلى واقع. ويتطلع المكتب الوطني لبناء السفن لرؤية هذا القطاع في المملكة المتحدة يحقق نموا مستداما يقوم على طلبات شراء من جانب الحكومة، والقطاع التجاري، بالإضافة إلى الصادرات. وقد التزمنا في الاستراتيجية الوطنية المحدّثة لبناء السفن بالحفاظ على استمرارية بناء السفن. فذلك يوفر ركيزة لاستقرار قطاع بناء السفن الحربية في المملكة المتحدة، والتي تمثل مكسبا استراتيجيا من أجل ضمان استقلالية عمليات البحرية الملكية البريطانية.

5. لكن علينا أن نطوّر علاقتنا لأبعد من ذلك مع القطاع الصناعي - **بتشكيل تحالف جديد** - من أجل توفير بيئة تخلق إحساسا مشتركا بأن ما نفعله هو جهد وطني. ويُعتبر قطاع الصناعات الدفاعية جزءاً من مؤسسة الدفاع، ويجب أن يكون لديه الإحساس بذلك. كما يجب أن يكون ذلك ظاهرا: فحين يكون منسجما تماما مع قاعدة صناعية قوية، فإن ذلك **يعزز مصداقيتنا كقوة مقاتلة، ويُظهرنا كحليف يُعتمد عليه، وسيردع أعداءنا**. كما إن وجود قاعدة صناعية نشطة تعمل بشكل وثيق مع وزارة الدفاع سوف يعزز أيضا **الصمود الوطني للمملكة المتحدة** والقدرة على امتصاص الصدمات الاستراتيجية. ولن تكون علاقتنا مع القطاع الصناعي مقتصرة على كبريات الشركات التقليدية، بل سنكون منفتحين أيضا على **الشركات الصغيرة والمتوسطة** وتلك التي خارج قطاع الدفاع من أجل تعاون أفضل مع وزارة الدفاع.

تجارب على منظومة طائرات مسيّرة طورتها شركة بريطانية ناشئة تحت رعاية سلاح الجوي الملكي

الدفاع وقطاع الصناعات الدفاعية: "تحالف جديد"

6. سوف **ننخرط في حوار استراتيجي مع القطاع الصناعي في مرحلة مبكرة**. وسنتحرك في نطاق أبعد من العلاقة التقليدية بين المُورّد والعميل، بحيث نطور **اتساقا استراتيجيا طويل الأمد**، والذي لن يقتصر على توفير القدرات التي نتطلبها الآن وحسب، بل سيجمع وزارة الدفاع والقطاع الصناعي في **مسعى مشترك** يمكنه أن يحافظ على سلامة الأمة وقت الصراعات. ذلك سيتطلب جهدا جماعيا يضم خبرات مؤسسة الدفاع برمتها: بجوانبها العسكرية والمدنية والصناعية. وسيتطلب ذلك التحالف الجديد منح كبار قادة الدفاع ما يكفي من الوقت لتطوير علاقات طويلة الأمد مع المسؤولين التنفيذيين الأساسيين في القطاع الصناعي، بحيث يتبادلون معهم الآراء والمعلومات بشكل منتظم وصريح. وسنتبنى مقاربة شاملة وشفافة تتجاوز الحساسيات التجارية أثناء العمل مع كل من قطاع الصناعات الدفاعية والصناعات التجارية القريبة منها. كما سنكون واضحين بشأن خططنا ومتطلباتنا المتغيرة. ومن خلال هذه المقاربة التعاونية، سنتشارك المخاطر بشفافية، مع التركيز بوضوح على النتائج الاستراتيجية المأمولة.

7. كون التحالف قائما على الشفافية والثقة يعني أنه بإمكاننا أن نتوصل معا لفهم أفضل للتحديات الاستراتيجية طويلة الأمد، وأن نجد الحلول لمسائل مثل **توفر المهارات الحيوية، والإنتاجية، وتنوع وثبات سلسلة التوريد**.

8. سوف نُشرك القطاع الصناعي على كافة المستويات في مرحلة مبكرة من عمليات تطوير القدرات العسكرية. وسنعالج المسائل المتعلقة بالتصنيف الأمني حتى يتسنى لشركائنا الصناعيين أن يتفهموا بشكل أفضل طبيعة التهديدات التي نسعى للتصدي لها والمشاكل التي نسعى إلى حلها. وسنمضي قدما في **تحسين وضوح** خطط وزارة الدفاع طويلة الأمد لكي تستند إليها خطط واستثمارات القطاع الصناعي المستقبلية. وسنعمل على ضمان خلق بيئة تقنية للعمل المشترك، والتي تعمل على مستويات سرية، لمشاركة المعلومات مع القطاع الصناعي بطريقة أكثر ديناميكية.

9. سنكون منفتحين لتسخير أفضل الأفكار أيا كان مصدرها. ولن نُصنّف المورّدين الاستراتيجيين وفقا لأحجامهم. وسنحدد المقاولين من الباطن **والشركات الصغيرة والمتوسطة** الذين لهم أهمية استراتيجية للدفاع - بما فيهم الذين من دول أخرى - والتعامل معهم على هذا الأساس. ومن خلال التواصل مع القطاع الصناعي بشكل منتظم، بما في ذلك عن طريق منتدى موردي الدفاع، سنسهّل للشركات داخل المملكة المتحدة إمكانية التواصل مع مؤسسة الدفاع بوقت مبكر، ما يتيح توسيع قاعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات التكنولوجيا التي تعمل مع الدفاع. ونحن ندرك قوة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال تطوير تقنيات مبتكرة تلغي ما سبقها. لذا، سنطلق برنامجا جديدا لتطوير شبكة المورّدين يدرك أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أعمّ، ويمَكّن المزيد منها من المشاركة في مشاريع وزارة الدفاع.

10. سنعمل مع القطاع الصناعي وحي المال بمدينة لندن لضمان أن تتفهم **أسواق التمويل** بوضوح أكبر الاحتياجات الحيوية للمورّدين البريطانيين ذوي السمعة العالمية للحصول على الدخل والخدمات المالية من أطراف ثالثة، حتى لا يُحرَم مُوردو الدفاع من الامتيازات قياسا بغيرهم. وسنتمكن بفضل هذه المقاربة من ضمان بقاء المملكة المتحدة قاعدة مفضّلة بالنسبة للموردين المبتكِرين والموثوقين.

11. كما سنعمل بشكل أوثق مع الشركات المعنية بالتمويل الخاص واستثمار رؤوس أموال بمشاريع مشتركة، معتمدين في ذلك على علاقاتنا القائمة من خلال الصندوق الوطني للاستثمارات الاستراتيجية الأمنية وصندوق الناتو للابتكار الذي أُطلق مؤخرا من أجل اجتذاب الاستثمارات الخاصة،

وزيادة عدد الشركات الجديدة في مجال الأمن القومي والدفاع. وسنعمل بشكل وثيق أيضا مع وزارة الخزانة لتأكيد موقف الحكومة بأنه ليس هناك من تعارض ضمني بين المبادئ المالية المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة من جهة، وبين الاستثمار في شركات الأمن والدفاع من جهة أخرى. وموقف الحكومة واضح بهذا الشأن وهو أن الاستثمارات الخاصة في شركات الدفاع البريطانية ضرورية جدا لأمننا الوطني، ويمكن أن تكون لها بنفس الوقت فوائد اقتصادية وبيئية ومجتمعية. علما أن سوء تطبيق المبادئ المالية المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بتلك الاستثمارات الخاصة الهامة.

التنمية التصاعدية

12. إن زيادة وتيرة الابتكار في جميع مجالات المعركة لا تقتصر على المنظومات والعمليات وحسب، بل تشمل أيضا **العقلية**. وجزء منها يتعلق بالتأكيد على أن القدرات لا "تكتمل"، بل يجب أن **تتكيف باستمرار مع البيئة المتغيرة** التي نعمل في إطارها. وعوضا عن التحديد الدقيق لبنية القوة التي نريدها، والقدرات المعينة التي نحتاجها، لابد لنا من **بناء قدرتنا بحيث تكون قادرة على التكيف السريع**. واستجابتنا للمتغيرات في مجال التكنولوجيا والأخطار هي التي تُملي علينا ما إن كنا نحافظ على تفوق استراتيجي. وبالتالي، علينا أن نسارع للأخذ بملاحظات المستخدمين النهائيين لتلك التكنولوجيا، وأن نستغل التكنولوجيا الجديدة بشكل فعال. كما يترتب علينا **البناء على ما لدينا من قدرات، وزيادة فاعليتها بالتدريج**.

13. سوف نُدخل الإصلاحات على النموذج الذي نتبعه في حيازة القدرات، بالانتقال من التركيز على تحديد المتطلبات بدقة إلى النموذج الذي يُولي الأهمية للتنمية المستمرة. ولتحقيق ذلك، سنعمل على زيادة مرونتنا في عمليات توزيع الموارد وتحديد أولوياتها. ذلك يعني **بناء مساحة من الموارد المالية** لتكون جاهزة من أجل الاستجابة للاحتياجات المتغيرة، ما يُمَكننا من **تطوير - أو "تصعيد" - قدراتنا باستمرار**. وسوف نُطلِع القطاع الصناعي على نحو متزايد على سقف التكلفة لدينا بالنسبة لشراء قدرات جديدة - بما يضمن توفر الأموال لزيادة مُخرجات مؤسسة الدفاع اليوم، والحفاظ على مجال في ميزانياتنا لتطوير واستغلال حلول جديدة ومبتكرة بشكل متدرج.

14. سنرتكز أيضا على خبراتنا الإيجابية في حيازة فرقاطات من المجموعة 31 وعربات بوكسر المصفحة من خلال السعي لحيازة منصات مركزية معيارية بتصميمها، ما يجعل التنمية التصاعدية والتكيّف أسرع وأسهل. وسنعمل مع حلفائنا وقاعدتنا الصناعية لضمان ألا نجد أنفسنا عالقين ضمن إطار أنظمة مغلقة - خاصة بتفادي الارتباط بموردين معينين - ما قد يعوّق إدخال قدرات ووظائف جديدة ضمن عملية التنمية التصاعدية: بل يتعين علينا ضمان أن نتمكن من تحديث قدراتنا بما ينسجم مع تصاعد وتيرة التهديدات. كما سنعدّل أساليبنا في التعاقد من أجل دعم هذا النهج في العمل.

سلاسل توريد قوية وثابتة

15. لدينا حاليا برنامج مُموَل لسد النقص وزيادة حجم مخزوننا من الذخيرة، وقطع الغيار، وإمدادات العمليات. لكن بالإضافة إلى زيادة حجم المخزون الحالي، يتوجب أن يكون لدينا طريقة مضمونة لسد النقص بسرعة عندما تقتضي الحاجة وقت الصراعات، ورفع درجة الفعالية لتلبية متطلبات العمليات. لذا لا بد لسلاسل توريدنا أن تكون ثابتة وغير منقطعة لضمان أن يكون لدى المملكة المتحدة القدرة المؤكدة على الحصول على المواد والمكوّنات الضرورية، والتكنولوجيا الحساسة. وسنوسّع عمل وسائل صمود سلاسل توريدنا ونستغلها لمعرفة مكامن الضعف في سلاسل التوريد وتقديم توجيهات أكثر وضوحا بهذا الشأن للقطاع الصناعي.

16. بالاشتراك مع القطاع الصناعي، سنباشر بإجراء **تقييم دقيق للقدرات الصناعية، والطاقة الإنتاجية للقطاع، واستدامته**. وسوف نحدد بوضوح، في مؤسسة الدفاع، **متطلباتنا السيادية** - خاصة من الذخيرة، والأسلحة المعقّدة، والمنظومات غير المأهولة - وذلك من خلال الالتزام بشراء احتياجاتنا لسنوات عديدة إن أمكن، ما سيعطي القطاع الصناعي دلائل مبكرة عن متطلباتنا المتوقعة. وسنساعد في أبكر مرحلة ممكنة من عمر المشروع بمعرفة أين توجد متطلبات مماثلة بأسواق التصدير والأسواق التجارية المدنية.

17. سوف نبحث عن طرق لتحفيز القطاع الصناعي لزيادة **إنتاجيته عن طريق الاستثمار في الرقمنة والأتمتة وتطوير المهارات**. وعلى وجه التحديد، سنعمل مع هذا القطاع لتسخير ميزة رقمنة كل جزء من نظام الشراء، بما في ذلك المشتريات، والتصميم، والاختبار، والتقييم، والتصنيع، والدعم أثناء الخدمة. أحيانا ستطرأ حاجة لإنتاج كميات كبيرة، وحينها ستكون لاستطاعة هذا القطاع على التصنيع وتقديم الدعم أثناء الخدمة أهمية خاصة. في تلك الحالات، سنضع برنامجا لتطوير القدرات بشكل متواصل، ونتبع أسلوب التخطيط للشراء للحفاظ على خطوط الإنتاج لفترة أطول مع تجنب تناقص المهارات.

18. ستكون هناك أيضا حالات يكون لدينا فيها متطلبات أمن وطني ضرورية من أجل توفير قدرات صناعية معينة **"لدينا هنا"** داخل المملكة المتحدة. في مثل تلك الحالات، سنعمل على ضمان تأمين تلك المتطلبات، ربما عن طريق مزيج من طلبات شراء من جانب وزارة الدفاع ومن أسواق التصدير وطلب الجهات المدنية. من شأن ذلك أيضا أن يعزز ثبات سلسلة التوريد المحلية. لكن العديد من سلاسل توريد الدفاع عالمية بطبيعتها، وبالتالي سنعمل أيضا مع شركائنا الدوليين الأقرب إلينا (حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي، ودول العيون الخمس، ومجموعة الدول السبع) من أجل تحسين ثبات واستمرارية سلاسل توريدنا مجتمعة، بما في ذلك عن طريق **تشجيع الشركات على إنشاء مراكز للتصنيع في الدول الصديقة**. كما سنواصل استخدام القاعدة الصناعية للتكنولوجيا الوطنية من أجل خلق فرص لقطاع الصناعة البريطاني للعمل بشكل أكثر فاعلية مع القواعد الصناعية في كافة دول العيون الخمس الشريكة لنا.

19. بصورة أعم، سيتعين علينا **أن نعمل عن قرب مع شركائنا الدوليين أكثر من أي وقت مضى** لزيادة الاستطاعة العالمية المستدامة وتسريع عمليات الشراء: ذلك من خلال تنسيق متطلباتنا من القطاع الصناعي، وتحسين توحيد المعايير، وقابلية العمل ما بين المنصات المختلفة والتبادل بينها، وإعطاء الأولوية لبرمجيات الكمبيوتر التي تتيح تبادل المعلومات مع أجهزة كمبيوتر أخرى، وتنسيق المتطلبات التقنية، والسعي لتحقيق الاعتراف المتبادل باعتمادات التصنيع، ومعالجة العوائق الأخرى التي تعرقل التعاون الصناعي الدولي. ولأن وزارة الدفاع كانت سبّاقة في إطلاق المبادرة، فإنها تدعم تطوير خطة عمل الإنتاج الدفاعي لحلف الناتو، والتي سوف تزيد من عملية توحيد معايير المنصات بين الحلفاء وقدرتها على العمل البيني باستخدام الذخيرة الأساسية، وسوف تقلل من الحواجز بين الحلفاء في مجال التعاون الصناعي. وسنسعى أيضا للوصول إلى اتفاقيات دولية لاستضافة بيئات تعاونية سحابية تمكّن وزارة الدفاع من العمل بانسجام أكبر مع قطاع الصناعات الدفاعية البريطاني، والحكومات الشريكة، والصناعات في الدول الأخرى على مستوى أمني أعلى.

20. لقد أظهرت تجربتنا مع جائحة كوفيد-19 القوة الكامنة حين يكون لدينا قاعدة صناعية قادرة على التكيّف - حين كانت المصانع قادرة على تغيير خطوط الإنتاج لتلبية الطلبات الطارئة الجديدة. وبالنظر للبيئة الأمنية المتغيرة، سنبحث في خيارات تحفّز الشركاء الصناعيين على إعطاء الأولوية لتلبية **احتياجات الأمن القومي** (مثل الدفاع، والطاقة، والأمن القومي، والجاهزية للطوارئ) قبل الطلبات التجارية أثناء تخطيطهم للإنتاج. تلك المرونة سيكون لها أثر كبير في أوقات الطوارئ الوطنية.

إصلاح عمليات حيازة القدرات

21. للتغلب على التهديدات التي نواجهها اليوم، أو في المستقبل، علينا أن نُدخل إصلاحات جذرية على أسلوبنا في حيازة القدرات بطريقة تكون مكملة لتحالفنا الجديد مع القطاع الصناعي. وقد تعلمنا من تجربتنا في أوكرانيا أن القبول بتحقيق نسبة 80% يُمكن أن يؤدي إلى إيصال قدرات فعالة وقوية إلى مستخدميها اليوم، بينما انتظار تحقيق نسبة 100% - أي الحل الأمثل - قد يعني خسارة التفوق الاستراتيجي. علينا بالتالي أن نسعى لتحقيق **وتيرة أسرع ومرونة أكبر** في طريقة تأمين القدرات العسكرية للخطوط الأمامية، بما في ذلك من خلال **إعطاء الأفضلية للتسليم بالوقت المناسب وليس للكمال في التصنيع**. ولقد أظهرنا من خلال دعمنا لأوكرانيا أن بإمكاننا حيازة وتسليم القدرات العسكرية بسرعة فائقة عندما يكون التمويل والقدرة على قبول المخاطر متسقين مع أهداف القيادات العليا الدفاعية والصناعية والسياسية. لضمان التفوّق الاستراتيجي، علينا أن نطبّق هذا النموذج بعزم أكبر لتلبية احتياجات الدفاع.

22. رغم أن نظام الحيازة سيمكننا من توفير القدرات بشكل ثابت وفقا لمعايير متفق عليها - من حيث التوقيت والتكلفة والأداء - فإننا سنعطي **أهمية متنامية للوقت**: فرفع الوتيرة أمر في غاية الأهمية، حتى لو اضطرنا ذلك لزيادة تقبلنا للمخاطر في مجالات أخرى. ونحن نطمح لخفض متوسط الوقت بشكل كبير، من لحظة تحديد الاحتياجات العسكرية ولحين تقديم طلب الشراء، ومن وقت تقديم طلب الشراء إلى التسليم للخطوط الأمامية. وقد تحقق ذلك مؤخرا من خلال شراء الجيش لمدفعية آرتشر المتنقلة. وفضلا عن ذلك، تستخدم وزارة الدفاع أنواعا جديدة من التكنولوجيا وتطبّق طرقا جديدة للشراء للتكيّف بسرعة، حيث حصل عدد من مشاريع البحرية الملكية - ومنها مشاريع منظومة سبيرهيد المضادة للغواصات، ومشروع القوارب الذاتية NavyX للبحرية الملكية، والدعم الراسخ لأسطول السفن، والمدفعية البحرية الهجومية - على التقدير أثناء حفل أُقيم مؤخرا لتوزيع جوائز تسليم المشاريع وحيازات مؤسسة الدفاع لتنفيذها برامج معقّدة.

تجارب على قوارب بحرية ذاتية القيادة كجزء من مشروع NavyX في ظروف قطبية قاسية

23. نعتزم أن نذهب إلى أبعد من ذلك **وأن نلتزم ببرامج حيازة لا تزيد مدتها عن خمس سنوات،** مع الالتزام بتنفيذ برامج رقمية خلال ما لا يزيد عن ثلاث سنوات. ونظرا لأن وزارة الدفاع تشتري مجموعة واسعة من المعدات والبضائع والخدمات، فسوف نصمم مقاربتنا بطريقة تعكس مخاطر وصعوبات كل برنامج، بما يضمن **الحفاظ على التناسب الصحيح في اتباعنا لهذه المقاربة**. فعلى سبيل المثال، ندرك أن بعض برامجنا الاستثنائية - مثل تلك المشمولة في مجموعة برامج الحكومة الكبيرة - سوف تستغرق بالضرورة وقتا أطول. لكن حتى مع هذه البرامج، سوف نحث الفرق على تحديد مقاربات يُمكن أن تؤدي إلى خلق قدرات قابلة للاستعمال بشكل أسرع.

24. سوف **نضع برامج حيازة قابلة للنجاح** عن طريق إجراء تخطيط شامل من البداية للنهاية لضمان الاتساق الاستراتيجي بين كافة الأطراف المعنية بشأن النتائج والقدرة على تحمّل المخاطر. ومن شأن المشاركة المُبكرة من جانب كافة الخبراء المتخصصين، بما في ذلك القطاع الصناعي، أن تضمن دراسة كافة الخيارات المُتاحة بناء على المعلومات حول ما يُمكن للسوق أن تقدمه وفقا للتمويل المتوفر. وحيثما أمكن، سوف ننظر فيما يعنيه ذلك بالنسبة لكل من الصادرات ونمو الاقتصاد الوطني. وفي وزارة الدفاع، **سوف نعزز دور الخبراء الفنيين،** في عملية تقدير التكلفة وفي العلوم والتكنولوجيا، من بين أمور أخرى، لضمان سماع آرائهم في تلك المناقشات المبكّرة، ولضمان التعرّف بشكل أفضل على المسائل الشائكة في وقت مبكر.

25. في هذه المرحلة المبكرة من التواصل، سنكون واضحين بشأن متطلباتنا المحددة، خاصة فيما يتعلق بالتكامل، مع ترك المجال للسوق لتقديم حلول مبتكرة. وبالنسبة لنطاق واسع من القدرات، مثل المنظومات الجوية غير المأهولة والمنظومات المضادة لها، ستحدد وزارة الدفاع بيئة العمليات (وتكون مسؤولة عنها)، مثل التصميم الهيكلي ووضع المعايير للبيانات؛ ذلك يعني فعليا وضع **"علامة تجارية خاصة بالدفاع"** في كل حالة. من شأن ذلك أن يمكّن القطاع الصناعي من إدماج الحلول البرمجية بمرونة، وأن يضمن التكامل بينها وتكيّفها بفاعلية أكبر للاستجابة للمخاطر المتغيرة بسرعة. وستعمل **هيئة تصميم التكامل** الجديدة مع الحلفاء على امتداد قطاع الصناعات الدفاعية لإيجاد معايير مفتوحة لأنظمة التشغيل والبروتوكولات لدينا، مثلما سبق وأن أظهرنا في هيكلية العمليات الإلكترونية والكهرومغناطيسية البرية وهيكلية بيراميد المفتوحة لإلكترونيات الطيران. وسيكون قسم معدات الدفاع والدعم والقيادة الاستراتيجية مسؤولين عن ضمان تنفيذ عقود القطاع الصناعي وفقا لتلك المعايير، وأن يظهر التكامل في "نظام الأنظمة" الدفاعي بشكل واضح قبل استكمال تسليم المعدات لدخولها في الخدمة.

26. سنرفع مستوى الاحتراف في التنفيذ. يجب أن تكون برامجنا الكبرى تحت قيادة أفراد لديهم المعرفة العميقة والخبرة المطلوبة لتنفيذ بعض من المشاريع الأكثر تعقيدا في مختلف قطاعات الحكومة. ولتحقيق ذلك، **سننشئ كادرا من المؤسسات ذاتية التنظيم المؤهلة مهنيا** ومدراء للبرامج، ونوصي بالحصول على الاعتمادات الصادرة عن هيئة البنية التحتية والمشاريع. وسوف نشجع المؤسسات ذاتية التنظيم وكبار المسؤولين على البقاء في مناصبهم طوال فترة البرنامج، إلى جانب تعيين مؤسسات كهذه بدوام كامل في المشاريع الهامة.

27. سنتبنى مقاربة موضوعية بالنسبة لتطوير القدرات، مبتعدين عن الهياكل السائدة التي تركز على التخصص. فذلك سيرغمنا على إدماج القدرات تبعا للتصميم، وفي كافة التخصصات، لمواجهة كافة مجالات التهديدات التي تزداد تطورا يوما بعد يوم. وسنعمل مع القطاع الصناعي لتطوير تلك المقاربة الموضوعية.

الفصل 4:

الإنتاجية: تأسيس إدارة للحملات

1. الحاجة للمنافسة بفاعلية في عالم أكثر تنازعا تعني أن على مؤسسة الدفاع فعل المزيد وبوتيرة متسارعة. وبما أن الميزانيات محدودة، فلا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دفع عجلة الإنتاجية بلا هوادة في كافة مؤسسة الدفاع، سواء في أنحاء العالم أم داخل المملكة المتحدة. ولكي نكون تنافسيين فعلا ونُحدث أثرا أكبر، يجب أن يكون عمل الإدارة **وفقا لاستراتيجية معينة، وأن تكون مدركة تماما للتهديدات، وأن ينصب اهتمامها على النتائج، ولديها ما تحتاجه من بيانات**. وسوف نطبّق أساليب أفضل الممارسات لجعل مؤسسة الدفاع **متسقة، وينصب تركيزها على المهام، وأكثر مرونة وأعلى إنتاجية**. وقد أدخلنا بعض التغييرات المادية، ومنها طريقة عمل مقرنا الرئيسي، كما بدأنا بتطبيق إجراءات **لزيادة مردود النموذج التشغيلي للدفاع**.

زيادة الإنتاجية

2. أجرت الحكومة مؤخرا مراجعة لإنتاجية القطاع العام من أجل الدفع باتجاه تحقيق المزيد من المُخرجات وضبط التكاليف في كامل نطاق الخدمة العامة. وتلعب وزارة الدفاع دورا بالغ الأهمية في هذا التوجه نحو تحسين الإنتاجية، ليس ضمن الحكومة وحسب، بل أيضا على نطاق الدولة ككل، وسوف تشارك بشكل إيجابي في برنامج العمل ذلك. وقد شرعنا فعلا في إصلاح طريقة عملنا **للتخلص من الإجراءات الإدارية والبيروقراطية** التي لم تعد تناسب الغرض المرجو منها، وسوف نعمل لجعل الوزارة أكثر إنتاجية. هذا التغيير في أسلوبنا سيضمن لنا أن تحقق القدرات الهامة التي استثمرنا فيها عائدات أكبر، بحيث نحمي بلدنا ونساعد في ازدهاره.

3. **الردع الفعال يجنّب البلاد الصراعات المكلفة** وما يمكن أن تتسبب به من أضرار بشرية واقتصادية. **وزيادة الإنتاجية في الدفاع تعني تحقيق المزيد من المكاسب بما لدينا من موارد** - سواء من الأفراد أو المعدات - بما يرفع من قدرتنا على ردع أعدائنا وتقوية شراكاتنا. ونشر المزيد من السفن في البحر، والطائرات في الجو، والأفراد في مناطق النزاع بمختلف أرجاء العالم يضع أعباء مالية على أعدائنا، وبالتالي يخفف التكلفة علينا، وهو المهم في نهاية المطاف.

4. زيادة الإنتاجية تعني أيضا **تقليل الوقت الذي تكون فيه عناصر قوتنا من أفراد ومعدات غير متوفرة**، وذلك عن طريق الدعم الأفضل بالمعدات، والاستفادة من البيانات، وذلك يعززه تحالفنا الجديد مع القطاع الصناعي. وهذه العوامل مجتمعة ستمنع ارتفاع التكاليف علينا، وتمكننا من تجنب فترات طويلة وغير مخطط لها تكون خلالها عناصر قوتنا غير متوفرة.

التواجد في أكثر من مكان في نفس الوقت

5. تجنُّب المخاطر- وهو من تبعات فترات من السلم والاستقرار النسبي - يجعلنا أقل مرونة وأقل تنافسية مما يجب أن نكون. وفي بعض المجالات، أدى الخوف من الفشل أو من المشاكل القانونية أو الإحراج إلى نشوء ثقافة تزيد من تعقيد المخاطر العملياتية، وتُبطئ من وتيرة التنفيذ، وتُضعف تفوقنا الاستراتيجي. لذا يتوجب علينا أن نُبادر في إدارة المخاطر عوضا عن السماح للقواعد والأحكام القائمة بتقييد حركتنا. وفي كافة مجالات تطوير قدراتنا وعملياتنا سنتبنى **مقاربة أكثر تطورا في إدارة المخاطر**، بحيث نضمن تحقيق **توازن معقول بين تخفيف المخاطر واغتنام الفرص**. وسنسعى

لتسخير كل جانب من جوانب مؤسستنا لكي نصبح أكثر تنافسية، ولنتغلب على التراخي المؤسساتي.

6. نحن ندرك أن أفرادنا سيعملون ضمن فرق صغيرة بشكل متزايد في مختلف أرجاء العالم، وسيتعرضون لدرجات متفاوتة من المخاطر. وسوف نستمر، على أعلى المستويات، في تزويد تلك الفرق بكافة العناصر العسكرية الداعمة التي تتطلبها بيئة العمليات التي يتواجد أفرادنا فيها، وسنستثمر في تلك العناصر بالشكل الذي يتيح لنا الحفاظ على تواجدنا في العديد من النقاط بنفس الوقت، وحتى في الأماكن عالية الخطورة. لكننا ندرك أيضا أن عملنا مع شركاء على المستوى العالمي غالبا ما يضعنا في بيئات أقل عرضة للتهديدات، والتي نستطيع فيها **تمكين أفرادنا من العيش والعمل إلى جانب قوات شركائنا واستمداد القوة منها**، وهو ما سنفعله.

أكثر جاهزية، أكثر فتكا، أكثر تكاملا

7. الإنتاجية العملياتية للقوة - **التي تضمن مستويات أعلى من الفتك والجاهزية** - ضرورية جدا بالنظر للتهديدات التي نواجهها. وبالإضافة إلى استغلال أنواع التكنولوجيا الحديثة لهذا الغرض، وضعنا برنامجا مخصصا **لزيادة إنتاجيتنا العملياتية** في أنحاء مؤسسة الدفاع، مع التركيز على زيادة جاهزية قدراتنا. ومؤسسة الدفاع مهيأة بشكل جيد بالفعل، ولديها بعض من أفضل القدرات العسكرية المتوفرة. إلا أن دراساتنا أظهرت أن بإمكاننا الاستفادة منها بشكل أكبر من خلال إعادة توزيع الاستثمار في توفر تلك القدرات واستمراريتها. وسينصب تركيزنا في الموجة الأولى من المشاريع على زيادة العائد على استثمارنا في الفرقاطة الجديدة من المجموعة 31، وطائرات تايفون، ودبابات

سيوفر الجيل التالي من الطائرة المسيّرة بروتكتر RG Mk 1 المزيد من المرونة، ومدى طيران أطول، وروابط بيانات أكثر تطورا.

تشالنجر 2، بالإضافة إلى إعداد أنفسنا لإدخال الدبابة تشالنجر 3 في الخدمة.

8. سنبحث عن طرق مُبتكرة لزيادة قدرتنا على خلق عناصر القوة المطلوبة من أجل إحداث تأثيرات استراتيجية حول العالم، وفي الوقت المناسب، وبالشدة الملائمة، وطوال الفترة التي نحتاجها: سوف نزيل الحواجز التي تعوق جاهزيتنا ونُجري تغييرات في مختلف جوانب الدفاع تهدف إلى إزالة البيروقراطية وانعدام الكفاءة من أجل زيادة توفر القدرات واستدامتها. وسنعزز **بيئة تُرسّخ التركيز الدائم على إحداث تأثير في العالم الحقيقي**، وتبادل الأمثلة حول الممارسات الجيدة على كافة المستويات. وسوف نكلّف كبار المسؤولين في كل قيادة تحديدا بمسؤولية زيادة الإنتاجية ضمن مؤسساتهم وفقا لجدول زمني ضيق، وذلك بتزويدهم بالبيانات والأدوات والصلاحيات التي يحتاجون إليها لزيادة مُخرجات الدفاع.

9. سيتواصل إحداث تحول في أفرادنا على قدم وساق في كل من الجيش والبحرية وسلاح الجو، حيث تتركز القوة العسكرية على الخطوط الأمامية والمهارات التخصصية، فيما نعمل على التحول إلى الرقمنة واستخدام المدنيين في وظائف مقراتنا الرئيسية. ويتعين علينا استخلاص أكبر قدر من الكفاءة من التكنولوجيا داخل إدارتنا. ذلك التحول **سيعيد تشكيل بيئتنا التدريبية** بشكل جذري من أجل الاستجابة لمتطلبات المستقبل. وسيقل اعتماد التدريب على توفر مقرات مادية ليكون افتراضيا بشكل أكبر، وسيكون مصمما حسب الاحتياجات الفردية وليس على مبدأ نموذج واحد يناسب الجميع. وسنستمر في مراجعة هياكل التدريب لقواتنا المسلّحة لضمان أن تتوفر الفرص للأفراد الأكثر موهبة في صفوفنا الصاعدين على درجات الترقية لتعجيل مسيرتهم نحو العمل في الخطوط الأمامية، مدعومين بفنيين يتمتعون بمهارات عالية.

10. إعادة تعريف كيفية إدماج وفهم مؤسسة الدفاع للقيمة تعتبر ركنا أساسيا لزيادة إنتاجيتنا ومجاراة وتيرة التغيير. وستدعم **هيئة تصميم التكامل** مبدأ أن القيمة لا تُستمد فقط من المواصفات الجسدية أو المادية، بل تأتي أيضا من درجة تكامل القدرات والمفاهيم وقابليتها للتكيّف مع المتغيرات. وذلك سوف يدفع مؤسسة الدفاع تجاه أسلوب يقوم على البرمجيات وليس على المعدات، وأيضا باتجاه إعطاء قيمة أكبر "لأنظمة الأنظمة" مقارنة بالمنصات. وسيكون الدور الأساسي لهيئة تصميم التكامل هو رفع درجة تكامل الدفاع البريطاني: وسوف تفعل ذلك من خلال تبنّي نظرة تشمل كافة مشاريع الدفاع لصالح الوزارة ككل، والبدء بتقديم التكامل كخدمة لمؤسسة الدفاع، وتأمين الإطار المرجعي للوزارة من أجل اتخاذ قرارات مدروسة بشأن خيارات القدرات المتاحة.

11. الخطة الوظيفية لإسناد الدفاع تعمل أيضا على دفع عجلة التحول في كامل نطاق العناصر الداعمة للدفاع. هذه الخطة تحدد وتنسّق وتضبط الأنشطة الرئيسية المطلوبة في كافة مشاريع إسناد الدفاع لتحقيق تفوق في الإسناد كأحد عناصر الدعم الهامة للتفوق العملياتي لقواتنا المسلحة. وتركّز الخطة على تحسين توفر القدرات، وصمودها، وتحديثها، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات بناء على البيانات المتاحة.

تبَنّي الرقمنة والأتمتة والمعلومات

12. سنسعى لتسخير الذكاء الاصطناعي والقدرات الرقمية لإحلالها محل المهام المتكررة في كافة جوانب الدفاع. وسوف نزيد من استثماراتنا في القدرات العسكرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مع إعطاء الأولوية لخيارات الذكاء الاصطناعي في تطوير قواتنا وفي "موازنة الاستثمارات". وسنحدد مجالات تعزيز القدرات التي تحقق نتائج سريعة، وخيارات الذكاء الاصطناعي المتخصصة ضمن البرامج

الرئيسية. كما سنبحث عن **الفرص لتحقيق كفاءة وفعالية أكبر في وظائف "خدمات الدعم والإدارة"** من خلال الذكاء الاصطناعي. وكذلك **سنزيد استخدام الرقمنة والتكنولوجيا والبيانات لتبسيط الإجراءات**، وإعطاء المزيد من المرونة لأفرادنا، وتعجيل آلية اتخاذ القرار.

13. سنضع **الاستفادة من البيانات** في صميم نهجنا، مع تطوير هيكلية رقمية متسقة في مؤسسة الدفاع بكاملها لدمج كافة الإمكانات المتاحة لنا. وسنعمل بحيوية أكبر ضمن **بيئة المعلومات** الدولية، ونحسّن من تنسيق نشاطات **الاتصالات الاستراتيجية** في الدفاع. وسنستخدم المعلومات بطريقة أكثر تطورا لشرح مقاربتنا، ولبناء التحالفات، ولتغيير سلوك أعدائنا، وللتأثير على قطاع واسع من المعنيين المُستهدفين.

العمل مع الهيئات التنظيمية

14. سنحتاج أيضا للعمل بطريقة مختلفة لزيادة الفرص التي توفرها أنواع التكنولوجيا الحديثة والناشئة. وسعيا لدعم الزيادة الضرورية في التجارب، سنُشرك **هيئاتنا التنظيمية** في عملية الابتكار في مرحلة مبكرة. فالسماح لتلك الهيئات بالمساهمة في بلورة قدرات جديدة سيعني أن تلك القدرات مضمونة في تصميمها وأنها ستدخل الخدمة بسرعة أكبر.

15. سنعمل مع الجهات التنظيمية المعنية - ومنها مثلا **هيئة الملاحة الجوية العسكرية، فيما يخص تكنولوجيا الطائرات المسيّرة** - لكي تمكننا من إجراء الاختبارات والتجارب، ومن الابتكار ضمن أطر قانونية بما يضمن تحديد المسؤوليات والمساءلة بالشكل الصحيح عن مستويات المخاطر. وسنُشرك أيضا هيئة السلامة في الدفاع في مراحل مبكّرة من عملية تطوير القدرات من أجل الوصول إلى قدرات آمنة وتراعي المسؤولية تجاه البيئة.

البنية التحتية

16. سنراجع طريقتنا في استخدام بنيتنا التحتية الأشمل بحيث يكون توزعها وصمودها وتقويتها ماديا - بالإضافة إلى الأمن الإلكتروني الفعّال - في صلب خططنا المستقبلية للمنشآت. وسنضع خطة تفصيلية للبنية التحتية ترسم تصورا لمنشآت تضع في صميمها اهتمامات الأفراد والقدرات العسكرية، وتكون أكثر متانة، وأفضل انسجاما مع بيئة التشغيل المستقبلية، وقادرة على الربط بين منشآتنا المحلية مع تلك التي في الخارج. وسنستثمر في منشآت الدفاع للإقلال من خطر تعرض قدراتنا للأعطال أو الهجوم. وسنستثمر أيضا لضمان أن يكون لدينا **القدر الكافي من القدرات الحيوية لإتاحة توزيعها وتجديدها**، وسنترأس مجموعة عمل حلف الناتو التي تدعم تطوير مفهوم الحلف للصمود متعدد الطبقات والتحقق من صلاحيته. ذلك المفهوم يوضح الأوجه العسكرية للصمود، ويدعم السلطات العسكرية في حلف الناتو في تعزيز الصمود العسكري ودعم الصمود المدني.

17. برنامج تحسين منشآت الدفاع، والذي يغطي 80 مشروعا في المملكة المتحدة بتكلفة 5.1 مليار جنيه إسترليني، يعمل على بناء منشآت سكنية وتدريبية لحوالي 65,000 من الأفراد العسكريين، وسيدعم القدرات الأساسية في مؤسسة الدفاع ككل. وسنعمل تحديدا، ضمن هذا البرنامج، **لزيادة استثمارنا في البنية التحتية الفنية** والتي هي في غاية الأهمية لتوفير قدراتنا، بما في ذلك قوة المغاوير المستقبلية، ومجموعة حاملة الطائرات الهجومية، والعمليات الخاصة، وتدريب طياري الطائرات النفاثة، وجندي المستقبل، والحرب الإلكترونية، والاستخبارات والرصد وتحديد الأهداف والاستطلاع، واستخبارات الدفاع. كما سيخلق برنامج تحسين منشآت الدفاع العديد من فرص العمل في مختلف أرجاء المملكة المتحدة، ما يدعم طموح الحكومة في توفير الفرص

لكافة الأفراد وتحقيق النمو الاقتصادي الوطني. ويتصدر البرنامج عملية التغيير في كيفية منح الدفاع لعقود البنية التحتية، وذلك بتأسيس سلسلة ثابتة من الأعمال للمتعاقدين من الصناعات الدفاعية، وتعجيل التنفيذ.

18. الاستمرار **بالاستثمار في البنية التحتية** في قاعدة ديفنبورت البحرية سوف يدعم تأسيس مركز للتميز في الصيانة العميقة للغواصات، ما يخلق فرص عمل مستدامة وازدهارا محليا. أما في اسكتلندا، فتطوير البنية التحتية مستمر في قاعدة لوسيماوث التابعة لسلاح الجو الملكي، حيث ستنضم الطائرة ويدجتيل E7 إلى أسراب طائرات تايفون وطائرات P-8A الاستطلاعية كجزء من التزام المملكة المتحدة الثابت تجاه حلف الناتو لتحقيق سلامة وأمن منطقة القطب الشمالي، مع ضمان استمرار الاستثمار الاقتصادي في اسكتلندا.

19. لإدراكنا بأن ليس هناك ملاذ سهل من الأسلحة الدقيقة بعيدة المدى، فإن **برنامج المرونة في نشر القدرات القتالية** سوف يستعين بخيارات مرنة وقابلة للتعديل لحفظ القدرات في مواقع لحمايتها وحيث تكون قريبة من مواقع الحاجة إليها، وزيادة إمكانية بقائها، وتقوية الصمود التشغيلي. وهذا البرنامج سيُمَكن سلاح الجو الملكي من توفير قوة جوية في الوقت والمكان الذي يدعم الخيارات السياسية.

20. لكن يجب علينا أن نمضي لأبعد من ذلك. لذا سنضع خطة مفصلة للبنية التحتية ترسم تصورا لمنشآت مصممة لكل من الأفراد والقدرات العسكرية، وقادرة على الصمود في وجه التهديدات، وترتكز ولأول مرة إلى خطة عشرينية للبنية التحتية قائمة على الأدلة، وتنسجم مع البيئة العملياتية المستقبلية، كما تربط بين المنشآت المحلية وتلك التي في الخارج.

مؤسسة أكثر مرونة وأعلى فاعلية

21. علينا أن نبتعد في ثقافة مؤسستنا عن عقلية أوقات السلم التي سادت ما بعد الحرب الباردة. يتوجب علينا أن نحيا ونعمل كما لو كنا نقاتل. وطريقة أدائنا لعملنا يجب أن تعزز التعاون وتكسر الحواجز. ويتعين علينا تمكين الأفراد ضمن معايير توجيه واضح وشامل تدعمه مساءلة صارمة، عوضا عن فرض القرارات على مختلف درجات السلم الوظيفي. ونرغب في أن يكون موظفونا مبدعين وأن يستغلوا الفرص حيثما نشأت. ولا بد لهياكلنا وإجراءاتنا وأساليب عملنا أن تمنحنا التفوق، لا أن تكبلنا. وعلينا أن نزيد من إنتاجيتنا ومخرجاتنا، والتعرف على الحلول المبتكرة والخلاّقة التي تمكننا من إحداث تأثير أكبر في العالم. سيتطلب ذلك إحداث نقلة في ثقافتنا وأخلاقياتنا لتشجيع مزيد من التمكين، وإيجاد توازن أفضل بين المخاطر والمكاسب. كما يتطلب ذلك أيضا تغييرا مؤسساتيا، أي تأسيس إدارة للحملات.

22. حدث الكثير من التغيير في هذا العقد منذ أن نشر لورد ليفين توصياته بشأن إصلاح الدفاع. لذا علينا أن نكون أكثر حيوية في طريقة استجابتنا لبيئة التهديدات المتغيرة - كما نحتاج لدمج أنشطتنا وقدراتنا بشكل أفضل دعما لمقاربتنا للحملات. ومن هنا أطلقنا بالفعل عملية إعادة تصميم نموذج عمليات الدفاع ككل، والذي يراعي **النموذج المستقبلي الملائم لتنفيذ متكامل**. تستخدم عملية إعادة التصميم هذه أساليب قد أثبتت كفاءتها في العديد من قطاعات الصناعة. ونحن نشرك شريحة واسعة من الزملاء في أرجاء مؤسسة الدفاع لضمان أن يتبلور لدينا فهم عميق للحقائق العملية. وستركز هذه العملية على السعي لتقليص الخطوات المتبعة لتسيير العمل، والإجراءات البيروقراطية المُصاحبة، واستبدال العديد من فحوصات الضمان السطحية بعدد أقل من الإجراءات الأكثر عمقا.

23. على مدى فترة 12- 18 شهرا القادمة سوف نحقق توازنا فعالا بين التوجيهات المركزية من جهة، والتمكين والحريات من جهة أخرى، وهذا ما سيُمكّن كافة أقسام مؤسسة الدفاع من العمل بالسرعة والمرونة الضروريتين، وبما يضمن أن تكون وزارة الدفاع منظّمة على أفضل وجه لتنفيذ أعمالها. كما سننشد المزيد من الإنتاجية في كافة قطاعات الوزارة من خلال رقمنة عمليات الموارد البشرية، ورفع كفاءة ومهارة العاملين (كما هو مبيّن في الفصل 1).

24. كجزء من هذا العمل، سننظر إن كان لدينا العدد المناسب من الأفراد من ذوي المهارات المناسبة في مختلف أرجاء الوزارة، بما في ذلك أعلى المراتب والدرجات. وسنعطي الأولوية لتحقيق التأثير الأكبر في العالم الفعلي عن طريق ضمان أن يكون موظفونا أكثر مهارة وقدرة، وأيضا عن طريق دعمهم وتمكينهم بشكل أفضل.

البناء على زخم الإصلاحات في الوزارة

25. أدخلنا خلال السنتين الماضيتين تغييرات كبيرة تركت أثرا واضحا - من حيث إصلاح الوزارة بجعلها مقر قيادة عسكرية استراتيجية فعالة ووزارة حكومية عالية الأداء. وسنواصل تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الطموحة في كافة قطاعات الوزارة، وتعجيل وتيرة التقدم الذي حققناه منذ ورقة قيادة الدفاع 2021.

26. عمدنا، منذ غزو أوكرانيا، إلى تقوية جهاز **استخبارات الدفاع**. وكان الجهاز سبّاقا إلى إلغاء سرية التقييم الاستخباري ونشره علنا على القنوات التقليدية وقنوات التواصل الاجتماعي. كما اغتنم الجهاز الفرصة لفضح حملات التضليل الإعلامي الروسية. وقد حوّلنا قيادة **شبكة الدفاع العالمية** إلى القيادة الاستراتيجية، ما أدى إلى تحسين انسجام "فهمنا وإحساسنا ونفوذنا" بما يجري على المستوى العالمي. وبفعلنا ذلك، حققنا أيضا ارتفاعا فوريا في قدرات الاتصالات السرية في البعثات الدبلوماسية الخارجية الحساسة، وسيكون هناك المزيد لاحقا.

27. في سنة 2021 أنشأنا **مكتب التقييم الصافي والاستفسار التابع لوزير الدفاع**. وقد أسهم المكتب في جعل آلية اتخاذ القرار تعتمد بشكل كبير على التحليلات القوية والاستفسار، بما في ذلك ما يتعلق بالحرب في أوكرانيا. كما أجرى المكتب عددا من تمارين محاكاة الاعتداء لاختراق أنظمة المعلومات في مختلف مجالات استراتيجيات وسياسات الدفاع، وقدم سلسلة من التقييمات الصافية لمساعدة الوزارة في صياغة نهجها على المدى الطويل. كما ترأس المكتب عملية استقطاب الأفكار الخارجية إلى الوزارة للمساهمة في إعداد ورقة قيادة الدفاع 2023.

28. إن إنشاء مركز استراتيجي جديد في سنة 2022، والذي يقع في مركز وزارة الدفاع، قد ساعد الوزارة في ترتيب أولوياتها وصياغة استراتيجيتها وخططها بشكل أوضح، وفي أن تكون أكثر دقة في تقييم النتائج. كما سيعمل المركز على الدفع باتجاه التركيز على تحقيق استراتيجيتنا، والتعرّف على معوقات التنفيذ ومعالجتها، ومُساءلة باقي أقسام الوزارة. وعلينا كوزارة أن نكون مستجيبين للاحتياجات، وقابلين للتكيّف، وقادرين على التحرك السريع. لكن علينا أيضا ضمان أن تكون أعمالنا جزءاً من استراتيجية طويلة الأمد تهدف لإحداث تغيير دائم في العالم.

29. سلّطت ورقة قيادة الدفاع 2021 الضوء على الحاجة إلى "عقلية تقوم على الحملات المتواصلة، واعتبار كافة الأنشطة كجزء من مخطط عملياتي شامل". وبالإضافة إلى السعي لتطوير وترسيخ ذهنية الحملات، في كل من مؤسسة الدفاع والأفراد، أنشأنا أيضا أربعة **فرق مخصصة للحملات** تجمع ما بين السياسات والخبرة العسكرية، ولديها تفويض

مهام وزارة الدفاع

بالعمل مع كافة إدارات الحكومة، وترفع تقاريرها مباشرة إلى الوزراء حسبما تقتضي الحاجة. تعتمد تلك الفرق في نهجها على البيانات، مستعينة بأدوات رقمية لتعزيز التكامل والقدرة على اتخاذ القرار بالوقت المناسب وإجراء التقييم. وكما هو مبين في الفصل 6، سوف **نكرّس الحملات كنهج تتبعه وزارة الدفاع في تحقيق غاياتها**، وسنواصل تطوير قدرات فرق الحملات، ونبحث أفضل الأماكن التي يتعين أن يكونوا فيها لكي يتمكنوا من إدماج كافة إمكانات الدفاع وسلطات الحكومة الأعم.

30. توفر الإصلاحات التي أُجريت خلال السنتين الماضيتين صورة أكثر وضوحا عن عمل الوزارة، وكيف يجري تنسيق وترتيب مهامها من أجل توجيه ودعم باقي مؤسسة الدفاع. وحين تُدار الوزارة بأسلوب حديث، وتُدرك دورها بشكل جلي، فستكون أكثر كفاءة في الاستجابة للأحداث الجارية، وفي صياغة وتنفيذ استراتيجية طويلة الأمد.

31. ما سيدعم فاعلية تلك الإصلاحات هو **مقاربة جديدة تجاه الأمن والصمود** في وزارة الدفاع. وعلى ضوء التهديدات الجديدة لا بد من تحويل الأمن والسلامة من كونهما من مُخرجات مؤسسة الدفاع ليصبحا من العناصر العملياتية الداعمة. كما يجب أن تتغير النظرة إلى الصمود من كونه مجرد "الحفاظ على استمرارية العمل" ليصبح مسألة عملياتية. وبالتالي سوف يُغرَس مفهوم الأمن والصمود في مهامنا الحيوية، مع توفير القيادات والموارد الملائمة.

قوات مشتركة متجهة إلى السودان لدعم عمليات الإجلاء بسبب تصاعد العنف

الجزء الثاني

طموحنا العملياتي

الفصل 5:

الردع والدفاع: قدرتنا على القتال والانتصار

1. العمل الأهم لمؤسسة الدفاع هو الردع والدفاع عن أمننا ضد التهديدات، ودحرها عند الضرورة، والتكيف للتعامل مع تلك التهديدات حسب تطورها. والمهمة الأساسية للدفاع البريطاني هي حماية المملكة المتحدة، وملحقات التاج البريطاني، والأقاليم البريطانية في الخارج، وكذلك حلفائنا في الناتو.

2. البيئة الأمنية التنافسية تتطلب منا أن نصبح خبراء مجددا بفن الردع، لكن ليس بمفهومه القديم الذي يعود لزمن الحرب الباردة، بل بالمفهوم الذي نعايشه الآن كل يوم. وفي ظل البيئة الأمنية المتقلبة والمعقدة والمبهمة التي تحيط بنا، علينا أن ننتهج أسلوبا متكاملا كليا تجاه الردع والدفاع - بما في ذلك في مختلف مجالات الدفاع، وعلى كافة مستويات المنافسة، وفي كافة مؤسسات الحكومة، وأيضا مع الحلفاء والشركاء - مسخّرين كافة الإمكانات التي تتيحها سلطة الدولة. ويجب أن تكون لنا مصداقية في أسلوب الردع بالعقوبة، والردع بالمنع، سواء داخل البلاد أو خارجها. ويجب **ألا يكون لدى أعدائنا أدنى شك حول قدرتنا**

جنود بريطانيون يشاركون في تمرين "المعسكر الشتوي" في إستونيا

واستعدادنا للقتال والانتصار. بالتالي فإن قدرتنا على الردع تعتمد على قدراتنا الموثوقة والمتوازنة - سواء في البحر أو في البر أو في الجو أو في الفضاء الخارجي أو الفضاء الإلكتروني - وعلى إظهار استعدادنا بوضوح لاستخدامها في الزمان والمكان حسب اختيارنا.

3. ستظل المنطقة **الأوروبية الأطلسية** على رأس أولوياتنا، وستستمر في تلقى استثماراتنا واجتذاب فعالياتنا أكثر من أي منطقة أخرى، لكونها منطقة بلادنا التي يترابط فيها الأمن القومي للمملكة المتحدة مع أمن المنطقة الأشمل. وبالتالي سنشكّل قوة معزّزة بقدرات تمكّنها من خوض الحروب في المنطقة الأوروبية الأطلسية والدفاع عن وطننا.

4. لكن لا يُمكن أن يقف طموحنا عند هذا الحد. فالاضطرابات في المناطق الأخرى من العالم، وما ينجم عنها من تهديدات، سيكون لها وقعها على المملكة المتحدة في الداخل وعلى مصالحنا في مختلف بقاع العالم. وأعداؤنا ليسوا قابعين في مناطقهم، بل هم ينافسوننا في كل مكان من أجل النفوذ. وبالمثل، فإن مصالح المملكة المتحدة ستظل تواجه تحديات بسبب التهديدات الصادرة عن جهات من غير الدول، كالإرهاب والقرصنة والجريمة المنظّمة. **علينا أن نمتلك القدرة على المنافسة واعتراض التهديدات وصدّها عالميا. كما لا بد أن نكون مستعدين لاقتناص الفرص، وذلك يتطلب حضورا دائما واستباقيا ليس في أوروبا وحسب، بل في كافة أرجاء العالم.**

مقاربة متكاملة إزاء الردع والدفاع

تتطلب هذه المقاربة منا تعزيز التكامل:

- في كامل قواتنا، مع إعطاء الأولوية لمقاربة مشتركة بدءا من استشعار الخطر إلى الهجوم،
- في كافة مجالات الدفاع، بما فيها النووية والتقليدية والإلكترونية، وفي الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، بحيث نجعل التكامل بين تلك المجالات حقيقة ملموسة ضمن خياراتنا من القدرات، وفي مفهومنا للعمليات،
- في كافة قطاعات الحكومة، من خلال العمل بشكل أوثق مع وزارة الخارجية والتنمية، وأجهزة الأمن والاستخبارات بوجه خاص للاستفادة من كافة إمكانات السلطة الوطنية، ومن ضمن ذلك مثلا فرض العقوبات ومن خلال التصدي للحملات المعادية التي تستهدف التلاعب بالمعلومات،
- في كامل أطياف الصراع، من الحرب الطاحنة إلى المواجهات المختلطة دون القتالية،
- مع قطاع الصناعات الدفاعية، وذلك بتشكيل تحالف جديد يكون سبّاقا إلى المبادرة وقادرا على الاستجابة والصمود،
- في الساحات الإقليمية، مع إدراك صعوبة ضبط التحركات عبر الحدود، وأن التهديدات الصادرة عن دول ليست بالضرورة محصورة ضمن مناطق تلك الدول. وتعتمد فعالية نهجنا في الحملات الدولية على الاستخدام المتطور لكافة إمكانات الدفاع - والحكومة ككل - لتحقيق الغايات المنشودة،
- مع الحلفاء والشركاء، خاصة عن طريق حلف الناتو، مع التركيز بوجه خاص على القدرة على العمل البيني، بما في ذلك في المجال الرقمنة والبيانات.

القدرة النووية

5. كما هو مبين في المراجعة المتكاملة المحدّثة، يظل المكوّن الأساس في النهج المتكامل إزاء الردع والدفاع هو **الحد الأدنى من الردع البريطاني النووي المستقل والموثوق** المخصص للدفاع عن حلف الناتو. ويعمل الردع النووي البريطاني على مدار الساعة لضمان أمننا وأمن حلفائنا في الناتو. وهو يردع أخطر أنواع التهديدات لأمننا القومي وأسلوب حياتنا، ويتيح لنا اتخاذ الخطوات المطلوبة للحفاظ على الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي بمأمن من خطر التهديد بالأسلحة النووية.

6. كان لتآكل الضوابط الدولية التي تحكم الحد من التسلح، ونزع السلاح، والحد من انتشار الأسلحة النووية أثر سلبي على الاستقرار الاستراتيجي. ونحن نواجه اليوم **نطاقا أكثر اتساعا من المخاطر الاستراتيجية ومن السبل المؤدية إلى التصعيد**، وذلك ناجم جزئيا عن التطورات السريعة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وعن اتساع رقعة المنافسة في مجالي الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني الجديدين. وقد تفاقمت كل تلك العوامل بفعل انتهاكات روسيا المتكررة لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية، ونطاق ووتيرة زيادة الصين لحجم ترسانتها من الأسلحة النووية والتقليدية، فضلا عن مساعي كل من إيران وكوريا الشمالية لتطوير برامجهما النووية.

7. تلك المخاطر، بالإضافة إلى تهديدات روسيا غير المسؤولة باستخدام الأسلحة النووية في حربها غير المشروعة ضد أوكرانيا، أكدت حاجتنا للحفاظ على قوتنا النووية الرادعة لما بعد عمر المنظومة القائمة حاليا من أجل توفير رادع نووي موثوق ومستقل وفعّال - كضامن نهائي لأمننا ولأمن حلفائنا في الناتو - طالما دعت الحاجة لذلك.

8. بناء على ذلك، تعهدنا بتنفيذ **برنامج تحديث مرة واحدة كل جيلين** لقواتنا النووية، تعززه استثمارات طويلة الأمد. وقد صوّت البرلمان في سنة 2016 لصالح تجديد قوة ردعنا النووية، واستبدال الغواصات من فئة فانغارد بأربع غواصات جديدة من فئة دريدنوت. ولا يزال البرنامج ماضيا في مساره الصحيح، وستدخل بموجبه أُولى الغواصات من هذه الفئة في الخدمة مطلع العقد القادم. ولضمان الحفاظ على ردع نووي فعال طيلة فترة تحضير غواصات دريدنوت، **سنستبدل أيضا الرؤوس النووية التي بحوزتنا حاليا**. علما أن كلا من غواصات دريدنوت والرؤوس النووية الجديدة يجري تصميمها وبناؤها في المملكة المتحدة، وهي تمثل أكثر المنظومات تطورا والتي لم يسبق بناء مثيل لها. تُستخدم في تطوير تلك المنظومات تكنولوجيا متطورة ورائدة عالميا من أجل توفير قدرات ذات قوة فائقة، تدعم عشرات الآلاف من الوظائف مباشرة في مختلف أنحاء البلاد، إلى جانب استثمار مليارات الجنيهات في الاقتصاد البريطاني.

9. تقديرا للأهمية القصوى لقوة رادعنا النووي، ستتلقى وزارة الدفاع 3 مليارات جنيه إسترليني إضافي على مدار العامين القادمين، كما ستتلقى 6 مليارات أخرى من الجنيهات على مدى السنوات الثلاث التي تلي ذلك، والتي ستُستثمر في مختلف قطاعات الدفاع النووي، علما أن تلك المبالغ هي بالإضافة إلى مستويات استثماراتنا الحالية. ومن شأن ذلك أن يدعم **إنشاء بنية تحتية صناعية وتحديث سعتنا في مجاليّ التصنيع والصيانة** لتحسين توفر الغواصات، ورفع درجة القدرات، وتنمية **برامج تطوير المهارات** النووية لخريجينا ومتدربينا، **والإبقاء** على غواصاتنا التي في الخدمة. وسنواصل زيادة استطاعة وقدرة قطاعنا النووي على مدار العقود القادمة. ومن شأن الاستثمارات المحددة في الأحواض الجافة ورافعات السفن في خليج فاسلين وميناء ديفنبورت أن تعزز قدراتنا على مدى السنوات القادمة.

10. يُعتبر نجاح القطاع النووي **جهدا وطنيا** حقا. ولن ندخر جهدا في البحث عن الفرص لتعزيز التعاون ما بين قطاعات الحكومة لتنفيذ برنامج الدفاع النووي للمملكة المتحدة، بما في ذلك استغلال الفرص المناسبة للتعاون فيما يخص المهارات والقدرات، والأبحاث والتطوير، والبنية التحتية، بما يضمن إرسال إشارات واضحة بشأن متطلباتنا للقطاع الصناعي والأكاديمي. وسننشر استراتيجية الدفاع النووي من أجل إعداد برامج إعادة هيكلة رؤوس الأموال الضرورية لبناء وتعزيز قوة قدرات المملكة المتحدة، وتوفير نهج مُحدّث للأفراد وذوي المهارات التخصصية.

قدرات حربية موثوقة

11. إن التأثير الرادع للدفاع البريطاني لا يأتي فقط من قدراتنا النووية، بل أيضا من **موثوقية قدراتنا على خوض الحرب التقليدية في كافة مجالات الدفاع**. وكما هو مبيّن في المراجعة المتكاملة المحدّثة، لا بد وأن تكون تلك القوات قادرة بشكل كاف على ردع الأعداء المُحتملين عن خوض الصراعات، وأن نكون قادرين على القتال والانتصار إذا فشلت قوة الردع. وقدرات القتال الموثوقة هذه هي التي تجعل أيضا من المملكة المتحدة حليفا قويا يُعتمد عليه ضمن حلف الناتو.

على متن طائرة تكسان **T1** للتدريب

12. مع تطور ساحات المعارك، أصبح من الضروري أن تضمن وزارة الدفاع **حداثة قدراتها القتالية** في كافة مجالات الدفاع. وقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة الحاجة إلى سرعة **تنفيذ برنامجنا للتحديث والتعبئة**، خاصة بالنسبة لعناصر القوة التي ستكون حاسمة على الأرجح في الصراعات المستقبلية. وسوف نعالج النقص في قدراتنا حينما كان العالم أقل اضطرابا وتنافسية، حين كنا قادرين على المجازفة بشكل أكبر. وستزداد أهمية قدرات الاستخبارات والرصد وتحديد الهدف والاستطلاع، وكذلك قدرات الحرب الإلكترونية (التي يُمكن أن توفر - أو تُبطل فاعلية - التفوق غير المتناظر)، واستخبارات الإشارة، والفضاء الإلكتروني.

13. ستظل قدرتنا على الردع تعتمد على قوة فتك قواتنا. وستواصل البحرية الملكية تطوير **القوة الفتاكة** لتردف القدرات الهجومية لحاملات الطائرات والقدرات البرمائية. وقد سارعت لشراء الصواريخ الهجومية البحرية، وجرى تجهيز السفن لحمل تلك الصواريخ التي تتيح توجيه ضربات فائقة الدقة لأهداف على البر وفي البحر. كما سيقوي الجيش قدراته لتنفيذ عمليات في عمق أراضي العدو، بما يسمح له التصدي للاعتداء، وإصابة أهداف دقيقة أكثر عمقا داخل أراضي العدو، وبشكل أقوى وأسرع وبمزيد من الدقة. وفي غضون ذلك، يواصل سلاح الجو الملكي أعمال التطوير والابتكار، بما في ذلك في مجال التكنولوجيا المضادة للمنظومات الجوية غير المأهولة، وقدرات شن هجمات بأعداد كبيرة من الطائرات المسيّرة.

المخزونات والعناصر الداعمة

14. يُمكن الحفاظ على القوة الفتاكة لقدراتنا من خلال الاستثمار في مخزوناتنا من الأسلحة والعناصر الداعمة. وقد أظهرت الحرب في أوكرانيا **الحاجة إلى مخزونات كافية من الذخيرة من أجل الاستمرار في العمليات البحرية والجوية والبرية** - وتلك حاجة برزت أهميتها على ضوء ما قدمناه من مخزون عتادنا العسكري إلى القوات المسلحة الأوكرانية. إن تعويض النقص في تلك المخزونات - وزيادتها - سوف يُظهر استعدادنا المتزايد وقدرتنا الموثوقة على ردع التهديدات والدفاع عن الوطن والحلفاء. وبالتالي، سنستثمر مبلغ 2.5 مليار جنيه إسترليني إضافي في توفير الذخيرة ومخزونات الأسلحة على مدى العقد القادم، بالإضافة إلى الاستثمارات المتزايدة التي التزمت بها الحكومة في تقرير الخريف وميزانية الربيع. وسنواصل مراجعة ما نمتلكه من كل تلك المواد الضرورية القابلة للنفاد. كما سنستثمر في قدرات كالأسلحة المعقّدة، والذخائر العامة، ومخزوناتنا العملياتية من قطع الغيار لأجل تلبية احتياجات العمليات المستمرة.

15. عقب زيادة ميزانية الدفاع مؤخرا، سوف نزيد أيضا استثماراتنا في **ثبات وجاهزية البنية التحتية للذخيرة في المملكة المتحدة**، ويشمل ذلك منشآت التخزين (سواء داخل المملكة المتحدة أو في الخارج كجزء من مبادرة دولية متعددة الأطراف) والمؤسسة التي تدعمها. وسنعمل مع القطاع الصناعي لجعل **سلاسل التوريد** أكثر ثباتا وموثوقية، بحيث توفر للدفاع وسيلة مضمونة لتعويض النقص بسرعة عند الحاجة، ومواكبة أعدائنا، والارتقاء لتلبية المتطلبات العملياتية.

16. يُعتبر **توفير المكونات المساعدة جزءا ضروريا من فعالية قواتنا المسلحة**، وهو يدعم مصداقيتنا كقوة حربية مقاتلة - وبالتالي يدعم قوة ردعنا. فالعمليات القتالية العنيفة مع أعداء من مستوانا أو ما يقاربه تشكّل ضغطا كبيرا على العناصر الداعمة بشكل لم نشهده منذ عقود، خاصة بالنسبة للقدرات والأفراد. لذا، من الضروري أن يعمد كل من الجيش والبحرية وسلاح الجو لإعطاء الأولوية للاستثمار في تلك الشبكات. ويُعتبر وجود شبكة إسناد دفاعي قادرة على الصمود أمرا في غاية الأهمية لتحقيق التفوق العملياتي،

كما يوفر القدرة على التحوّل بفعالية بين المنافسة والأزمات والصراعات في بيئة تنافسية.

17. سنواصل الاستثمار في قدرتنا على **التصدي للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمشعة والنووية**، بما يضمن أن تحافظ المملكة المتحدة على حرية المناورة السياسية والعسكرية على الرغم من وجود مواد كيميائية وبيولوجية ومشعة ونووية أو التهديد بها أو استخدامها. وسيُمَكننا ذلك من مواصلة التصدي لانتشار الأسلحة، ومن دعم صمود المملكة المتحدة داخليا ضد التهديدات باستخدام تلك الأسلحة، بالإضافة إلى الحفاظ على قدراتنا الممكنة للعمل في الخارج. وسنواصل دعم جهود حلف الناتو لتحسين جاهزيته لردع استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمشعة والنووية والتصدي لها، ولضمان أن يكون الحلف مجهزا على أفضل وجه للقتال والانتصار في بيئة تسود فيها التهديدات باستخدام تلك الأسلحة، سواء حاليا أو في المستقبل. وسنستثمر المزيد أيضا في قدراتنا **الطبية** ومخزوننا منها كمكونات مساعدة داعمة حساسة لاستمرار عملياتنا.

18. كما نستثمر في مجالات هامة أخرى مثل **التنقل الاستراتيجي ونشر الجنود في النقاط الاستراتيجية** لرفع كفاءة صمودنا وجاهزيتنا وتواجدنا وقدراتنا واستدامتنا. إن توفير التنقل الاستراتيجي للأفراد والعتاد بالجو والبحر والبر، والتحكم به، يتطلب استثمارات لتمكين انتشار القوات والحفاظ عليها وإعادة تجميعها واستعادتها، خاصة عند الانتقال إلى أماكن الأزمات. وإرسال القوات للتمركز في مواقع استراتيجية يتطلب موانئ إنزال بحرية وجوية، ثانوية وبديلة على حد سواء، وإعادة إنشاء خطوط حديدية عسكرية، والاستثمار في المعدات التي لها أهمية حيوية في المهمات. وستساعدنا تلك الاستثمارات في دعم تطلعاتنا العالمية، وتقوية تحالفاتنا الدولية، وزيادة قدرتنا على العمل البيني مع شركائنا.

19. سترتكز فعالية شبكة الإسناد الدفاعي على **وضعية الخدمات اللوجستية المشتركة**. ويُمكن تحقيق ذلك عن طريق هيكل رقمي فعال وراسخ وموثوق وقادر على **تجميع كمية ضخمة من البيانات** وأنظمة المعلومات التي تُستخدم في أنحاء مؤسسة الدفاع. وسنستثمر في أنظمة معلومات قابلة للعمل البيني وقادرة على الصمود بوجه التهديدات الإلكترونية من أجل زيادة تبادل البيانات والتكامل مع الحلفاء والشركاء، خاصة من خلال حلف الناتو فيما يتجه الحلف نحو مقاربة جماعية إزاء الخدمات اللوجستية.

الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني - مجالان جديدان واثنان من العناصر الداعمة الهامة

20. مجال الفضاء يحتل أهمية متزايدة بالنسبة للدفاع، والحرب في أوكرانيا عززت هذا الاعتقاد. فقد **أصبحت القدرات الفضائية عناصر دعم هامة في العمليات متعددة المجالات**، حيث إنها تساند عمليات الاستخبارات، والمسح والاستطلاع، والاتصالات، والملاحة، والتوقيت، والقيادة والتحكم العالميين، والإنذار من الصواريخ. كما يُمكن استخدام الفضاء لتقديم الإسناد للعمليات في مختلف أنحاء العالم. وبالتالي، يمنحنا الفضاء **تفوقا عملياتيا ضد أعدائنا المحتملين**، كما نعتمد عليه في تعزيز الصمود الوطني وأسلوب حياتنا. وبذلك علينا أن نحمي مصالح المملكة المتحدة وندافع عنها في الفضاء وعن طريقه، وقد أوضحت استراتيجية الفضاء للدفاع التي نُشرت في سنة 2022 الإطار اللازم لفعل ذلك.

21. منذ نشر استراتيجية الفضاء للدفاع، تطورت قيادة الفضاء البريطانية بخطى متسارعة، وهي تقدم حاليا حزمة من القدرات والخدمات الفضائية المبتكرة والثابتة بتكلفة تبلغ 1.5 مليار جنيه إسترليني. وإلى جانب ذلك، تواصل القيادة الاستراتيجية تنفيذ برنامج بتكلفة 5 مليارات جنيه إسترليني

لبناء **الجيل التالي من نظام سكاي نِت للاتصالات الآمنة عبر الأقمار الصناعية**. ولقد عملنا على توسيع وتعميق علاقاتنا مع حلفاء وشركاء أساسيين: على مستوى متعدد الأطراف من خلال حلف الناتو، ومبادرة العمليات الفضائية المشتركة (دول العيون الخمس وفرنسا وألمانيا)، وأيضا بشكل ثنائي عن طريق اتفاقيات جديدة مع كل من أستراليا واليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة (قيادة الفضاء الأمريكية، وقوة الفضاء الأمريكية). وقد ساندت وزارة الدفاع جهود المملكة المتحدة من خلال الأمم المتحدة للمضي قدما في مباحثات حول **قواعد السلوك المسؤول في الفضاء**، التي تهدف للحد من مخاطر سوء التقدير. وفي هذا السياق، تعهّدت المملكة المتحدة بألا تُجري أية تجارب مدمرة بصواريخ دايركت آسنت المضادة للأقمار الصناعية.

22. يزداد التنافس في مجال الفضاء مع تسارع وتيرة التطور التكنولوجي. لذا على المملكة المتحدة التحرك بسرعة لبناء قدرات فضائية إن شئنا تأمين تفوقنا العملياتي. وسوف تعمل قيادة الفضاء البريطانية على تحسين فهمنا لمجال الفضاء من خلال برنامج **الوعي بمجال الفضاء**. ومن شأن تطبيق المفهوم الجديد للعمليات التجارية المشتركة أن يدمج مصادر البيانات التجارية والعسكرية، بالاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، فيما نواصل تقديم المساهمات لشبكة تعقُّب مواقع المجسمات في الفضاء التابعة لحلفائنا. وسنسعى لتحقيق تكامل أفضل في كافة مؤسسات الحكومة ومع القطاع الصناعي من خلال التعجيل بإنشاء مركز وطني لعمليات الفضاء. وسنُعطي الأولوية لتطوير قدرات جديدة "للتحكم بالفضاء" والتي ستمكننا من الحفاظ على حرية الحركة عن طريق إحداث تأثيرات مبرمجة بعناية. كما سننظر في تطوير قدرتنا على إطلاق الأقمار الصناعية لتنويع قدراتنا من أجل تأكيد وجودنا في مجال الفضاء. ذلك سيوفر لنا الخيار السياسي لدعم فرص الرد المتكامل. وأخيرا، وليس آخرا، تعمل مؤسسة الدفاع على تطوير **أفراد ذوي مهارات فضائية**، وسوف نضع برنامجا فاعلا لإدارة مهنة خبراء الفضاء. كما سنواصل العمل لتأسيس أكاديمية الفضاء بالشراكة مع القطاع الصناعي والأكاديمي لتوفير تدريب عالي الجودة لسد احتياجات الدفاع على كافة المستويات. وقد خضع للتدريب 650 فردا حتى الآن.

23. ستكون مؤسسة الدفاع من **الرواد العالميين في مجال الفضاء الإلكتروني**، ومستعدة للمنافسة باستمرار، وللقتال لدى تجاوز عتبة الصراع المسلح، مع بقائها صامدة إزاء التهديدات الإلكترونية. أما **القوة الوطنية للأمن الإلكتروني**، والتي أُنشئت في سنة 2020، فهي شراكة بين الدفاع وأجهزة الاستخبارات - وتشمل وزارة الدفاع، والمركز الحكومي للاتصالات، وجهاز المخابرات الخارجية، ومختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية - وهي تنفذ عمليات الفضاء الإلكتروني يوميا لحماية المملكة المتحدة من التهديدات، ودعم سياستها الخارجية، ومساندة العمليات العسكرية، ومنع وقوع الجرائم الخطرة. وفي إبريل 2023 نُشر تقرير "القوة الوطنية للأمن الإلكتروني: قوة إلكترونية مسؤولة قيد الممارسة"، وكان ذلك إيفاء بالالتزام الذي تعهدت به المراجعة المتكاملة المحدّثة بأن تكون شفافة قدر الإمكان بشأن قدرات القوة الوطنية للأمن الإلكتروني، وتوضيح كيف تتصرف المملكة المتحدة كقوة ديمقراطية مسؤولة في الفضاء الإلكتروني.

24. الركن الأساسي في نهج القوة الوطنية للأمن الإلكتروني هو "مبدأ التأثير الإدراكي" الذي يستخدم أساليب بإمكانها زعزعة الثقة، وإضعاف المعنويات، وتقويض قدرة الأعداء على تخطيط وتنفيذ عملياتهم بشكل فعال. وقد يشمل ذلك منع الجماعات الإرهابية من نشر مواد متطرفة على الإنترنت، أو تقليل قدرة الدول على استخدام الإنترنت لنشر معلومات مضلّلة، وذلك عن طريق التأثير على معرفتها ببيئة التشغيل.

25. عمل القوة الوطنية للأمن الإلكتروني سري، بالتالي لا نكشف عن تفاصيل العمليات الفردية. لكن رغم الحفاظ على المستوى الضروري من السرية، تماشيا مع التزامنا بأن نكون قوة فضاء إلكتروني مسؤولة، يمكننا تأكيد أنه على مدى السنوات الثلاث الماضية نفّذت تلك القوة عمليات عديدة كانت تهدف إلى:

- حماية الانتشار العسكري في الخارج،
- وإحباط عمل الجماعات الإرهابية،
- والتصدي لتهديدات إلكترونية معقّدة وسرية ومتواصلة،
- والتصدي للحملات الإعلامية المضلّلة التي تشنها دول أخرى.

26. على مدى السنوات القادمة، سنوسّع قدرات القوة الوطنية للأمن الإلكتروني ومداها لمجاراة الأعداء **ولضمان أن تكون قدراتنا الإلكترونية الهجومية ملائمة للصراعات مستقبلا**، وأنه يمكنها أن تُحدث أكبر الأثر كجزء لا يتجزأ من القوات. ويُراعى أنه لا يمكن الإفصاح عن العديد من قدراتنا في هذا المجال. وسنظل ملتزمين بتأسيس وتوسيع القوة الوطنية للأمن الإلكتروني في بلدة سالمزبوري بمقاطعة لانكاشر.

27. يواصل الدفاع الرقمي العمل على تطوير حماية الأمن الإلكتروني لأفرادنا وأنظمتنا بهدف الحماية من الهجمات الإلكترونية وكشفها والتصدي لها والتعافي من أثرها، ولتنفيذ عمليات إلكترونية دفاعية، ومنها ما هو خارج شبكاتنا عند الضرورة. وبفضل قدرتنا على التعلم من الهجمات السابقة والسعي لكشف التهديدات، سوف نحقق التفوق الاستراتيجي لأفرادنا وشركائنا في المعركة. ذلك يشمل التعاون الوثيق مع شركائنا في مختلف الإدارات الحكومية، ومنها المركز الوطني للأمن الإلكتروني، ومع شركائنا الدوليين، وخاصة دول العيون الخمس وحلف الناتو.

حلف الناتو

28. التزامنا بالمادة 5 من اتفاقية حلف الناتو، مدعوما بقوات حديثة موثوقة، يُعتبر أقوى رادع ضد العدوان. ويمنحنا الناتو تفوقا تنافسيا على أعدائنا بفضل تضامن 31 دولة، والتأثير المضاعف للقوات التي يمكنها العمل مع بعضها البعض. وسيظل حلف الناتو الأساس الذي يحمي أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية، وحجر الزاوية في دفاع المملكة المتحدة.

29. كما هو مبين في المراجعة المتكاملة المحدّثة، فإن **التزام المملكة المتحدة بحلف الناتو صلب لا يلين**. ولطالما تجاوزنا مطلب الناتو بإنفاق 2% من إجمالي الناتج المحلي على الدفاع، وقد وضعنا هدفا قوميا جديدا على المدى الطويل بأن ننفق 2.5% من إجمالي الناتج المحلي على الدفاع، وفق ما تسمح به الظروف المالية والاقتصادية. ونحن نقدم للحلف مجموعة كاملة من القدرات الدفاعية، بما في ذلك إطلاعه على نشر الردع النووي الدائم في البحر، بالإضافة إلى قدراتنا الإلكترونية الهجومية عن طريق القوة الوطنية للأمن الإلكتروني. وتشارك قواتنا المسلحة في كافة عمليات الناتو ومهامه، وتقدم أكثر من 1,000جندي لقيادة الناتو وهياكل قواته، بما في ذلك نائب القائد الأعلى لقوات الحلف في أوروبا، وهو ضابط بأربع نجوم.

30. استجاب حلف الناتو للمخاطر المتزايدة في العالم بالتضامن والعزيمة. ولقد صمدت وحدة الناتو بقوة طيلة فترة الحرب في أوكرانيا، ولن يكون هناك ما يردع دول الحلف عن تزويد أوكرانيا بالدعم العملي والسياسي على المدى الطويل. وانضمام فنلندا إلى الحلف في إبريل 2023، وسوف تتبعها السويد لاحقا، يزيد من قوة الناتو ويعزز أمننا.

31. كما رفع الناتو أيضا من وتيرة **أكبر تحول جذري** فيه منذ الحرب الباردة. ومن خلال المفهوم الاستراتيجي لسنة 2022، وتطبيق مبدأ الردع والدفاع بالمنطقة الأوروبية الأطلسية، أصبح الحلف أكثر صلابة إزاء التهديدات التي يواجهها اليوم، وأكثر استعدادا للتهديدات المستقبلية. ولدى الحلف جيل جديد من الخطط الحربية التي ستدعمها قوات على أعلى درجة من الجاهزية، ومنظومة إنذار عسكرية متطورة، ومزيد من المعدات المنشورة مسبقا، وهيكل من القيادة والقوات يتيح للحلف الرد بسرعة أكبر على كافة التهديدات. وسنكون جاهزين للعب دور هام في خطط الحلف الإقليمية والعملياتية والاستراتيجية.

32. كانت المملكة المتحدة في صميم عملية التحول هذه، وسوف تحافظ على دورها الريادي على مدى العقد القادم. والتحول الذي يشهده الحلف سوف يصحبه أيضا تحول في مساهمة المملكة المتحدة يدعمه التزامنا بالتكامل والعمل البيني المشترك. سنقدم **التزاما شاملا بتوفير القوات للحلف** عن طريق عرض ضخم لنموذج قوات الناتو الجديد. وفيما يتطلع الحلف لاستقبال عضوين جديدين، ستكون المملكة المتحدة في طليعة العمل المشترك بين الحلفاء من أجل صياغة **هيكل معدّل للسيطرة والقيادة، مع التركيز تحديدا على شمال أوروبا** - باعتبارها المنطقة الأكثر أهمية لدفاعنا عن وطننا. وسنواصل تطوير العمل البيني مع الحلفاء عن طريق تبني معايير حلف الناتو، والمنظومات الموحدة، والعمل المشترك. كما سنستمر بالعمل عن قرب مع حلف الناتو في سعيه لتطوير عقيدته من أجل استخدام القدرات بمجال الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. وسوف نؤيد ضخ المزيد من الاستثمارات في التحول الرقمي داخل الحلف من أجل تمكين القيام بعمليات تسترشد بالبيانات تشارك بها مختلف مجالات الدفاع.

33. ستواصل البحرية الملكية تقديم المساهمات البحرية لقدرات حلف الناتو الحربية، وهي مساهمات أكثر شمولا مما تقدمه أية بحرية أوروبية أخرى، مع إبلاغ القوات البحرية للناتو بشكل دائم عما لدينا من قدرات مثل حاملة الطائرات، والأسلحة المضادة للغواصات، وقدرات الهجوم الساحلي والعناصر الداعمة لها. وستظل السفن البريطانية الكبرى تعمل كسفن قيادية في قوات الناتو، وسيكون وجودنا ظاهرا في أنشطة الناتو البحرية في منطقة أقصى الشمال، وبحر البلطيق، والبحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي.

34. سيواصل الجيش قيادة المجموعة الحربية الخارجية متعددة الجنسيات المنتشرة في إستونيا، وسيقدم العناصر البرية من قوة المهمات المشتركة ذات الجاهزية العالية في سنة 2023، كما سيقدم في سنة 2024 العناصر البرية لقوة الرد الأولي لحلف الناتو. وفي حين أن الجيش سيحافظ على الفرقة الحربية، فإنه سيساهم أيضا، بالتشارك مع الحلفاء، بتقوية فيلق الرد السريع للحلف الذي تقوده المملكة المتحدة كرديف استراتيجي احتياطي لقوات الناتو البرية.

35. يواصل سلاح الجو الملكي القيام بدوريات جوية لصالح حلف الناتو في أجواء بولندا ورومانيا وإستونيا. كما سيقدم للحلف قدراته الكبيرة في مجال الاستخبارات والرصد والاستطلاع، وأسطوله من طائرات التزود بالوقود جوا والنقل الجوي الاستراتيجي الحديث، بالإضافة إلى الجيلين الرابع والخامس من الطائرات القتالية ذات القدرات العالية.

قوة الاستطلاع المشتركة والمجموعة الشمالية

36. سعيا لتحقيق قدرتنا في الردع والدفاع والمنافسة، تؤكد المراجعة المتكاملة المحدّثة كذلك حاجة المملكة المتحدة للعمل ما وراء نطاق حلف الناتو، وذلك من خلال تشكيلات محدودة الأطراف. كما أن التزامنا بالدفاع عن شمال أوروبا يتجسد من خلال المشاركة العملياتية لقوة الاستطلاع المشتركة، والتي تُعتبر المملكة المتحدة الدولة الإطارية لها. وقد أثبتت قوة الاستطلاع هذه كونها أداة فعالة لتعزيز أمن شمال

الأطلسي، ومنطقة أقصى الشمال، ومنطقة بحر البلطيق، ولتأمين الإسناد للدول المشاركة، كما فعلنا خلال عملية قبول عضوية فنلندا والسويد في الناتو. وستواصل قوة الاستطلاع المشتركة العمل بتكامل تام مع حلف الناتو لتوفير مستوى أعلى من الدفاع والأمن والاستقرار. وتُعتبر المجموعة الشمالية منتدى مهما آخر لعقد مباحثات بين أعضائه حول شؤون الدفاع والأمن، انطلاقا من التزامهم بالحفاظ على أمن واستقرار منطقة أوروبا الشمالية والقارة الأوروبية بشكل أعم، وبتعزيز الروابط عبر طرفي الأطلسي. وسنواصل إعطاء الأولوية لقيادتنا لكل من قوة الاستطلاع المشتركة والمجموعة الشمالية، وتشجيع التعاون المستمر والوثيق والعمل البيني.

تقديم الدعم لأوكرانيا

كما هو مبين في المراجعة المتكاملة المحدّثة، فإن الأولوية القصوى في المنطقة الأوروبية–الأطلسية هي دعم أوكرانيا لتأكيد سيادتها، ولمنع روسيا من تحقيق أية مكاسب استراتيجية من غزوها. إن دعمنا المتواصل والراسخ لأوكرانيا قد أظهر المملكة المتحدة في أفضل حالاتها. وقد تعهدنا بالاستمرار في تقديم القدرات التي تحتاجها أوكرانيا للدفاع عن نفسها في مواجهة العدوان الروسي، ولاستعادة أراضيها التي اغتُصبت بشكل غير قانوني، وللدخول في مفاوضات من موقع قوة - عندما ترغب بفعل ذلك - من أجل التوصل إلى سلام دائم. وسنقف إلى جانب أوكرانيا على المدى الطويل، حيث قدمت المملكة المتحدة لها 2.3 مليار جنيه إسترليني كدعم عسكري في سنة 2022 - أكثر من أية دولة أخرى باستثناء الولايات المتحدة - كما تعهدت المملكة المتحدة أيضا بالحفاظ على هذا المستوى من الدعم العسكري في سنة 2024.

وفي غضون يوم واحد من الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا، عقد وزير الدفاع البريطاني مؤتمرا للمانحين الدوليين من أجل تزويد أوكرانيا بما تحتاجه عاجلا من دعم - عسكري وإنساني. وكانت المملكة المتحدة في وضع جيد يمكّنها من تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا لأنه منذ سنة 2014، بعد احتلال روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم ومنطقة دونباس في أوكرانيا، كانت المملكة المتحدة منخرطة في عملية أوربيتال التي تُدرّب فيها القوات الأوكرانية وتطور قدراتها.
ونحن ما زلنا باقين على التزامنا بتقديم دعمنا على المستوى الوطني، وتشجيع ومساعدة عشرات الدول الأخرى على أن تحذو حذونا، وغالبا ما يتم ذلك محاطا بالتكتم. وبتاريخ 8 فبراير 2023، وقّع رئيس الوزراء البريطاني ورئيس أوكرانيا زيلينسكي إعلان لندن الذي يؤكد التزام المملكة المتحدة الثابت بسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، وأيضا دعمنا العسكري المستمر لأوكرانيا.

تضمنت إسهاماتنا الوطنية تقديم المدفعية والدفاعات الجوية والمركبات المصفّحة. فقد تبرعنا بعدة مئات من المركبات المصفّحة والمحمية، وسرية دبابات تشالنجر 2، وتبعتها عربات مصفّحة للقيام بمهام الإصلاح والصيانة واستعادة المعطوب، وعشرين مدفعية ذاتية AS90 عيار 155مليمتر، منها ما هو جاهز للمعركة ومنها ما هو جاهز بدرجات متفاوتة لتأمين قطع الغيار وسد النقص. كما قدمنا أكثر من 10,000 سلاح مضاد للدبابات (بما في ذلك قرابة 5,500 من أسلحة الجيل التالي المضادة للدبابات، بالإضافة إلى أسلحة جافلين وبريمستون وغيرها من الأسلحة المضادة للدبابات)، ومنظومات راجمات صواريخ متعددة وذخيرتها، وستة مركبات ستورمر مجهزة براجمات صواريخ ستارستريك،

وآلاف من صواريخ أرض-جو بما فيها ستارستريك، وصواريخ دفاع جوي متوسطة المدى ومنها صواريخ جوّ-جوّ متطورة متوسطة المدى، وما يزيد عن 2,000 منظومة جوية غير مأهولة (يشمل ذلك مئات من الذخيرة الجوية الحوامة)، ومروحيات سي كنغ، ومركبات نقل مواد لوجستية، ومولّدات، وأجهزة اتصالات. كما قدمت المملكة المتحدة مؤخرا صواريخ ستورم شادو بعيدة المدى، وهي أسلحة رائدة عالميا لشن هجمات "في عمق مناطق العدو".

وسوف نظل في طليعة مورّدي العتاد العسكري لأوكرانيا. حيث سيبلغ إجمالي دعمنا هذا العام أيضا حوالي 2.3 مليار جنيه إسترليني، ويشمل ذلك 360,000 طلقة مدفعية ثقيلة، وما قيمته مئات ملايين الجنيهات من المنظومات الجوية الاستراتيجية غير المأهولة، والمئات من صواريخ الدفاع الجوية الإضافية.

وفي صيف 2022، أنشأت المملكة المتحدة، بالتعاون الوثيق مع شركائها الدوليين، الصندوق الدولي لدعم أوكرانيا - وهي آلية تمويل تستخدم المساهمات من الشركاء الدوليين لشراء المعدات العسكرية اللازمة بالسرعة المطلوبة. وقد بلغت المساهمة في الصندوق أكثر من 770 مليون جنيه إسترليني. هذه المبالغ ستضمن استمرارية الدعم العسكري - سواء الفتاك أو غيره - لأوكرانيا طيلة سنة 2023 وما بعدها. وفي مطلع سنة 2023، أقرت المملكة المتحدة، إلى جانب شركائها الدوليين، أول حزمة قدرات يمولها الصندوق. وقد تضمنت الحزمة قدرات حيوية على شكل دفاع جوي، ومنظومات جوية غير مأهولة، واستخبارات بحرية، ورصد واستطلاع، وقطع غيار للمعدات بما فيها الدبابات الأوكرانية. ومن المُنتظر الاتفاق على حزمات أخرى من القدرات خلال الجولة الثانية من المساهمات المُستعجلة. وأول تلك الحزمات، والتي تركزت على الدفاع الجوي، تم الاتفاق عليها في يونيو 2023.

وبناء على نجاح عملية أوربيتال، تواصل المملكة المتحدة - إلى جانب عدد متزايد من الشركاء الدوليين - تنفيذ عملية تدريب كبيرة للقوات الأوكرانية ضمن عملية انترفلكس. هذه العملية تقدم، بالعمل مع ما يصل إلى تسع دول، تدريبا عالي المستوى بمواقع مختلفة في المملكة المتحدة - وتشمل تدريبات لطواقم دبابة تشالنجر 2 والمدفعية الذاتية AS90. وقد خضع أكثر من 18,000 جندي أوكراني للتدريب بموجب هذا البرنامج، ونطمح أن يصل العدد إلى 20,000 في سنة 2023 وحدها. وسنُجري المزيد من التدريب التخصصي والجماعي، بما في ذلك في مجال البحرية. وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، سوف نُطلق برنامجا للتدريب الأساسي لتطوير إمكانات طياري المستقبل للطائرات المقاتلة الأوكرانية.

ونحن نحرص على أن يكون الدعم الذي نقدمه الآن، والتخطيط لمزيد منه على المدى الطويل، يأخذ بالحسبان دورنا المُحتمل في أي سيناريو لما بعد الحرب. حيث ستحتاج أوكرانيا إلى سماء وبحار وحدود آمنة، وأن يكون لديها قوات مسلحة قوية، من أجل الحفاظ على بقائها دولة مستقرة ومزدهرة. ونحن نعمل حاليا مع أوكرانيا والحلفاء والشركاء الدوليين على كيفية تحقيق ذلك. سنقدم الدعم والقدرات المتطورة التي تستوفي معايير الناتو، والتي تتيح لأوكرانيا المساحة والوقت للتعافي وطمأنة شعبها، وإقناع روسيا أنه ليس في مصلحتها الاستمرار في القتال أو استئنافه.

والهدف من كل ذلك هو ضمان أن يكون لدى أوكرانيا ما تحتاجه الآن، وفي المستقبل، للدفاع عن سيادتها، ولإعادة بناء اقتصادها، ومنح شعبها الثقة للعودة لوطنهم، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، وأن تصبح عضوا في حلف الناتو. وسنواصل العمل الوثيق مع وزارة الخارجية والتنمية البريطانية لأجل تنسيق الجهود الدبلوماسية والعسكرية لدعم أوكرانيا لتحقيق النجاح في ساحة المعركة وحماية شعبها - ولمساعدة الرئيس زيلينسكي على تحقيق تسوية وسلام دائمين.

الفصل 6:

الحملات والتنافس العالمي

1. سيلزم على الدفاع دائما العمل في مختلف أنحاء العالم لحماية مصالحنا ومصالح حلفائنا. فالأطراف الذين يتحدون مصالحنا بمنطقة ما سيتحدوننا بلا شك في كافة بقاع العالم.

2. وهم لن يتحدّوا المملكة المتحدة فقط. فقد شهدنا استعداد بعض الأطراف لاستخدام كل ما لدى سلطات الدولة من وسائل، ومنها العنف والإكراه، من أجل تحقيق دور مهيمن وتقويض استقرار النظام العالمي المنفتح الذي يحافظ على المجتمع الدولي. وهم يقوضون سيادة الدول واستقلالها، ويخلقون حالة من عدم الاستقرار، ويهددون التجارة، ويهددون أمن الناس.

3. مقاربتنا في الحملات تحدد استجابتنا لتلك التحديات في المنطقة الأوروبية الأطلسية وفي مختلف أرجاء العالم. وحيث أننا أوضحنا في الفصل السابق أننا نعيد الاستثمار في قواتنا القتالية من خلال مساهمتنا أساسا في حلف الناتو، فإن تلك القوات ستظل الركيزة لصورة قوتنا الصلبة التي نظهرها للعالم خارج نطاق الناتو. على سبيل المثال، فإن حاملتي طائراتنا الاثنتين كانتا متفرغتين للعمل مع حلف الناتو طيلة العامين الماضيين، كما أُرسِلت كلتاهما إلى منطقة المحيط الهندي–الهادئ من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة الخارجية البريطانية في تلك المنطقة.

ما هي مقاربتنا في الحملات؟

4. نظرا لتغير طبيعة التهديدات، نعمل الآن على تطوير ما تعهدنا به في ورقة قيادة الدفاع 2021 بالمشاركة المستمرة في **مقاربة الحملات العالمية** ضد التهديدات من الدول والفاعلين من غير الدول. مقاربتنا تدعمها ميزانية مخصصة تتيح لنا الاستجابة السريعة واقتناص الفرص حين ظهورها.

وهذه المجموعة من العناصر - التي تضم الميزانية التشغيلية المخصصة، وعقلية الحملات التي تستغل كافة إمكانات الدفاع، والتركيز المتزايد على الإنتاجية (كما هو مبين في الفصل 4)، وتشكيلنا لفرق "من الخبرات القابلة للتصدير" - سوف تمكننا، بحلول سنة 2030، من مضاعفة الأثر الذي نسعى إلى تحقيقه في العالم.

5. تُعتبر الحملات طريقة منظمة وفعالة لتحقيق أهدافنا من خلال التركيز على مصادر التهديد، والعوائق التي تشكلها أمام تحقيق الأهداف الأمنية الوطنية للمملكة المتحدة. ومقاربتنا في الحملات تجمع كافة إمكانات الدفاع - ليس فقط العسكرية منها، بل أيضا المعلومات، والاقتصاد، والدبلوماسية الدفاعية - وبالاشتراك مع قطاعات الحكومة الأوسع، وعناصر من القطاع الخاص، وحلفائنا وشركائنا، من أجل التصدي للتهديدات الأمنية الأكثر إلحاحا التي نواجهها. إنها مقاربتنا المتكاملة إزاء الردع.

6. تتطلب مقاربتنا أن تدرس مؤسسة الدفاع أوسع نطاق، وأن تدرك كيف تكمّل الأنشطة بعضها بعضا، وأن توفر الموارد التي تساهم في تحقيق أهداف الحملات. وتركز مقاربتنا على المُخرجات وليس على المُدخلات، مع الإدراك بأن التدريب وتبادل الخبرات مرتبطان ارتباطا جوهريا، وأن التعاون بين الاستخبارات والقدرات هو أيضا جزء أساسي من الصورة الكاملة للتأثير كشراكة عملياتية.

7. تدرك مقاربتنا في الحملات أن كل عمل من أعمال الدفاع له تأثير التواصل. فكل شيء نفعله، أو لا نفعله، ينقل رسالة يُمكن أن تُفسّر بأشكال مختلفة من جانب العديد من المتلقين لها المُستهدفين، سواء كانوا أصدقاء أو محايدين أو معادين، وسواء في الداخل أو في الخارج. وعموما تسعى الحملات

لخدمة المصالح الوطنية باستخدام الدفاع كوسيلة تواصل للتأثير على مواقف ومعتقدات وسلوكيات جمهور المتلقين.

كيف ننظم حملاتنا؟

8. تشمل الحملات مختلف مجالات الدفاع، من المستوى الاستراتيجي إلى العملياتي إلى التنفيذ التكتيكي. ولدى مؤسسة الدفاع إمكانات واسعة النطاق: أفرادنا - من موظفين مدنيين أو عسكريين، وثقافتنا وأخلاقياتنا - وهم يتسمون بالشمولية والتنوع والحيوية؛ وتكنولوجيا عالمية المستوى وأحدث القدرات - التي هي اليوم أكثر فتكا وتكاملا وحيوية من أي وقت مضى؛ وشبكتنا العالمية من أقسام ومراكز الدفاع، وقدرتنا على إظهار القوة؛ وتكاملنا مع القطاع الصناعي؛ وحلفاؤنا وشركاؤنا الذين نتدرب ونتشارك معهم، ونتعلم منهم، ونُصدّر لهم. ولكي ننجح، سوف نستغل كل إمكانات الدفاع هذه معا في عقلية الحملات، وبذلك تكون حملاتنا تجسيدا **للتكامل بين العديد من المجالات**.

9. **برنامج العمل العالمي** هو القوة الدافعة لمقاربتنا، وهو الذي يحدد الطلب على حملاتنا. يوضح البرنامج التأثيرات التي نسعى لإحداثها باستخدام كافة إمكانات الدفاع، وكيفية عملنا مع باقي مؤسسات الحكومة وحلفائنا وشركائنا لمعالجة المعوقات التي تعترض أمننا الوطني ولتحقيق غاياتنا الاستراتيجية. يقدم البرنامج خيارات للعمل، واختيار الرسالة المراد إيصالها، واختيار الشركاء في معالجة التحديات. وسينسّق برنامج العمل العالمي بين الحملات من خلال موازنة حجم الجهود، وزيادة التأثير، وإحداث الأثر المقصود.

10. تركز مقاربتنا على تنظيم حملات مصممة خصيصا لتساعدنا في الردع والدفاع والمنافسة لأجل التعامل مع أخطر التهديدات التي نواجهها. وستعمل **فرق الحملات** على ضمان تنسيق وتجانس أنشطة الدفاع بحيث نصبح مجتمعين أكثر فاعلية من مجموع أجزائنا. وفرق الحملات، بما أوتيت من خبرات بالمجالات الدفاعية المعينة وبالمناطق الجغرافية المتنوعة، ستُسخر كافة قدراتنا للتصدي للأنشطة الضارة في مختلف المناطق والمجالات. فهذه الفرق تتطلع للمدى البعيد، وتخطط لبلورة الأنشطة في المستقبل ولتحديد متطلبات تطوير القدرات وموازنة خيارات الاستثمار. وسوف تضمن تلك الفرق أن نتمكن من معالجة المسائل الشائكة الأكثر صعوبة في الوقت الحاضر، والحماية من المخاطر المحتملة والناشئة في المستقبل.

11. تركز مقاربتنا في الحملات على البيانات والرقمنة. حيث ستعزز **استراتيجيات الحملات القائمة على البيانات** آلية اتخاذ القرار لدينا، وتمكّن قيادات المهمات، وتسترشد بها التوجهات والفرص، وتتيح للدفاع التفكير للمدى البعيد والعمل فورا. كما ستوفر للدفاع فهما أفضل ونظرة معمّقة ورؤية مستقبلية من خلال استيعاب وتقديم البيانات لإحداث أكبر أثر.

قوة الرد العالمي

12. إن القدرة على **"الوصول أولا"** - إما لوجودنا أصلا في المكان أو بفضل سرعة انتشارنا - هي جزء مهم من موقف الردع لدينا، سواء في أوروبا أو خارجها، مع انتقال بيئة الأمن العالمي من المنافسة إلى التنازع. ونحن بحاجة لقوة تكون قادرة على الرد على المستوى العالمي وبالسرعة المطلوبة، اعتمادا على قدراتنا في كامل مجالات الدفاع الخمس، وتجميع مخرجاتنا العالمية من أجل تنفيذ مهمة الدفاع.

13. لذا، سننشئ **قوة رد عالمية** تضم قواتنا المنتشرة وذات الجاهزية العالية، وتعتمد على قدراتنا من كافة قطاعات الدفاع. وسيجري تعزيزها من أجل إحداث أثر عالمي سريع استجابةً للأزمات، ولإظهار القوة وإطلاق الحملات بشكل دائم. ولكونها قوة تشمل كافة مجالات الدفاع، فإنها ستوفر ردودا مرنة، وخيارات استراتيجية للتعامل مع التحديات التي قد تنشأ في أي مكان بالعالم.

التواجد الدائم

14. لإطلاق الحملات بشكل فعال، يظل الانتشار الخارجي والتواجد الدائم أمران في غاية الأهمية، حيث يساعداننا على فهم بيئة الأمن العالمي، واستشعار الأخطار والفرص الناشئة، وأن نكون في وضعية تؤهلنا للتحرك ولتعلم الدروس وتعديل مقاربتنا. وتواجدنا الدائم هو أحد الأوجه الأساسية لقدرتنا على الردع من خلال منع الأخطار، كما يساهم في رفع قدرة المملكة المتحدة على إظهار قوتها الناعمة. إن العناصر الداعمة لحملاتنا والأنشطة المبينة أدناه ستساعدنا بشكل أفضل على توقع النزاعات ومنعها والحد منها وحلها.

15. مع انتقال قيادة **شبكة الدفاع العالمية المتكاملة** إلى القيادة الاستراتيجية، أصبح يمكننا استغلال قوة المجموعات بشكل أفضل، ودمج قواعدنا في الخارج والملحقين العسكريين والخدمات المُعارة ونقاط الاتصال، وشبكات الموظفين السابقين والمحاربين القدامى، وتساندهم جميعا وسائل ارتباط مُطوّرة وإمكانية استغلال البيانات. هذه الشبكة من "الأفراد والأماكن والتقنيات" ستوفر لنا مزايا تساعدنا على حماية البلد عن بعد في كل من المنطقة الأوروبية الأطلسية ومنطقة المحيط الهندي-الهادئ، وكذلك في أفريقيا والخليج وغيرها من المناطق الحيوية، وذلك من خلال تعزيز العلاقات، وقدرة مطورة لاستشعار المخاطر وفهمها.

تدريب للواء الهجوم الجوي 16 على شاطئ بيمبري ساندس

الشبكة العالمية للدفاع: الأفراد والأماكن والتقنيات

رسم توضيحي لشبكة عامة

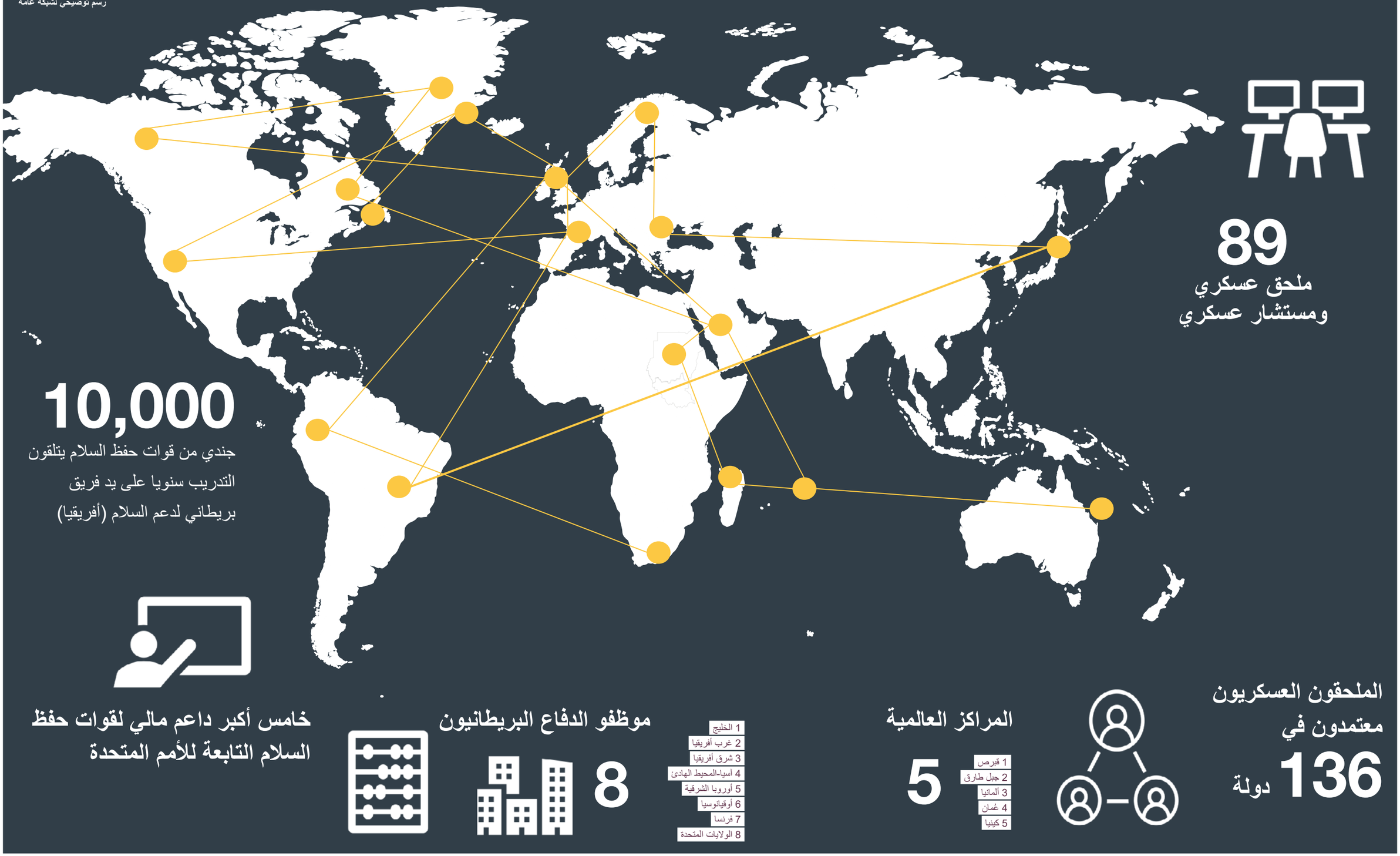

89
ملحق عسكري
ومستشار عسكري

10,000
جندي من قوات حفظ السلام يتلقون
التدريب سنويا على يد فريق
بريطاني لدعم السلام (أفريقيا)

الملحقون العسكريون معتمدون في
136 دولة

المراكز العالمية
5
1 قبرص
2 جبل طارق
3 ألمانيا
4 عُمان
5 كينيا

موظفو الدفاع البريطانيون
8
1 الخليج
2 غرب أفريقيا
3 شرق أفريقيا
4 آسيا-المحيط الهادئ
5 أوروبا الشرقية
6 أوقيانوسيا
7 فرنسا
8 الولايات المتحدة

خامس أكبر داعم مالي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

16. لدينا حاليا **ملحقون عسكريون** في 89 سفارة بريطانية في الخارج، وهم معتمدون في 136 دولة مختلفة. ونسعى لتوسيع شبكتنا الدولية من موظفي الدفاع البريطانيين والملحقين العسكريين بشكل حثيث مع توفر الموارد، وبما ينسجم مع توجه الحكومة وأهداف الدفاع. وخلال الاثني عشر شهرا الماضيين تقريبا جرى تعيين ملحقين عسكريين في 6 مواقع جديدة. ونحن بصدد إضافة الطابع الاحترافي والعملياتي على شبكتنا بغرض إنشاء مسار مهني واضح المعالم لأفراد الدفاع، وتأسيس مسار للمواهب يزود الشبكة بالمهارات المطلوبة من أجل الحملات العالمية. وسنوفر للملحقين العسكريين تدريبا موَجّها لاقتناص فرص تحقيق "الازدهار" لتقوية قدرتنا في هذا الجانب من العمل الدفاعي.

17. سنواصل الاستثمار في **مراكزنا العالمية** في كل من قبرص، وجبل طارق، وألمانيا، وعُمان، وكينيا. ولدينا مرافق بحرية في البحرين، ونعمل على إنشاء مركز استراتيجي للدفاع في عُمان. وستشكّل هذه المرافق منصة يمكننا من خلالها إظهار قدراتنا وزيادة عمليات التدريب مع الشركاء بوتيرة أكبر في أنحاء المحيط الهندي. أما مركزنا الاستراتيجي في كينيا، فيوفر لنا نقطة ارتكاز إقليمية للتدريب وبناء القدرات في أرجاء المنطقة، الأمر الذي يدعم التزامنا بمجابهة التهديدات الجماعية مثل الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي. هذه المراكز وغيرها من قواعدنا ومرافق الدعم الأخرى المنتشرة في الخارج تمثل حضورا للدفاع في

طاقم سفينة لانكستر يعترض شحنة أسلحة مشبوهة في خليج عُمان

أجزاء مهمة من العالم. وهي بمثابة نقطة انطلاق للدفاع على الصعيد الدولي، كما إنها توفر لقواتنا وللشركاء من الحكومات والحلفاء نقاط تواصل حيوية، كما إنها في غاية الأهمية لنا لكي نكون قادرين على مكافحة التهديدات الحالية والمستقبلية. والاستثمار في مراكزنا هذه سيمكّن الدفاع من دعم الجيل التالي من القدرات في جميع قطاعاته الخمسة.

18. سنستمر في الحفاظ على حضورنا في أقاليمنا في الخارج، من إبقاء حامية في جزر الفوكلاند في جنوب الأطلسي، إلى الانتشار الدائم لسفننا في البحر الكاريبي والمحيط الهندي-الهادئ من أجل ردع التهديدات الموجهة لأقاليمنا في الخارج، وكذلك من خلال توفير المساعدات الإنسانية والمعونات وقت الكوارث إذا دعت الحاجة.

حفظ السلام

19. المملكة المتحدة هي خامس أكبر ممول لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتلعب دورا رائدا في الأمم المتحدة وجهود الإصلاح من خلال تمويل تطوير السياسات، ونشر الأفراد في مواقع النفوذ، وحث الدول على تقديم المساهمات. وتتحقق هذه الغايات جزئيا عن طريق ما ننشره من قوات، إذ تساهم المملكة المتحدة بنحو 285 جنديا في قوات حفظ السلام ضمن سبع مهمات مختلفة. ذلك يشمل 260 فردا لقوة حفظ السلام في قبرص التي تلعب دورا حيويا في الحفاظ على استقرار الجزيرة، و10 أفراد في الصومال. وفي الفترة من سنة 2020 إلى مطلع سنة 2023، قدمت المملكة المتحدة أيضا فريقا للاستطلاع بعيد المدى مكونا من 250 فردا لمهمة حفظ السلام في مالي. وقد عززت تلك المشاركة سمعتنا من حيث الأداء في مسرح الأحداث، ورفعت من كفاءة أداء قوة حفظ السلام في مالي بشكل عام، ما أثبت صحة رؤيتنا بشأن حفظ السلام الاستباقي.

20. كما تتمتع المملكة المتحدة بسمعة طيبة لما تقدمه للدول الأخرى في مجال تدريب قوات حفظ السلام، حيث يشمل ذلك التدريب ما قبل الانتشار والتمركز، وبناء القدرات في مجالات محددة مثل مكافحة العبوات الناسفة، والمهارات الطبية، وجمع الاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام. ويتلقى ما لا يقل عن 10,000 جندي من قوات حفظ السلام التدريب سنويا على أيدي الفريق البريطاني لدعم السلام (أفريقيا) المتمركز في كينيا. وتسعى المملكة المتحدة حاليا لتطوير ما تقدمه من تدريب، ومن ذلك أنها تدرس إمكانية إرسال مدربين بريطانيين ليتبعوا جنود الشركاء إلى مواقع العمليات لتقديم الإرشاد المستمر. ويجري العمل حاليا على إعداد خطة تجريبية بهذا الشأن.

بناء قدرة وصمود شركائنا

21. لا تزال التنظيمات الإرهابية - مثل الشباب وداعش - تشكّل مصدر قلق بالغ على امتداد أطراف المنطقة الأوروبية الأطلسية، وخاصة في أفريقيا وبلاد الشام. بالتالي فإن قدرتنا على العمل مع شركائنا الإقليميين وإلى جانبهم تعتبر في غاية الأهمية لردع الجماعات الإرهابية ومجابهتها دعما للاستقرار الإقليمي. وإن ما نقدمه لشركائنا في أنحاء العالم بمجال **التعليم والتدريب وبناء القدرات في مجال الدفاع** يشكّل مساهمة كبيرة في بناء القوة الناعمة للمملكة المتحدة: فهو يقوّي شراكاتنا ويجعلها مستدامة وطويلة الأمد، كما يرفع من كفاءة العمل البيني والتكامل انتقالا من المستوى الاستراتيجي إلى التكتيكي، ويعزز قدرة شركائنا على الصمود ويساعدهم في مجالات الردع والدفاع والمنافسة في مناطقهم. ومن شأن كل ذلك أن يجعل شركاءنا أفضل استعدادا لحماية دولهم من الجماعات المتطرفة وغيرها من التأثيرات الضارة، الأمر الذي يقلل من الأخطار التي قد تتعرض لها المصالح البريطانية في الخارج.

22. سندعم في أفريقيا موقف دول القارة بشأن الأمور الأمنية، ومنها أننا سنؤيد مقولة إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وسنعمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة للمشاركة في تحمل الأعباء، ولتشجيع الديمقراطية وإقامة نظام دولي منفتح ومستقر. ولإظهار التزامنا المتواصل تجاه أمن غرب أفريقيا، سنساند جهود شركائنا لإحلال الاستقرار في منطقة **الساحل** والدول المتاخمة لها. وسنواصل بناء شراكات أمنية بحرية في منطقة **خليج غينيا**، وسنعزز علاقتنا الثنائية مع **غانا**، ونعمّق تعاوننا مع **نيجيريا**. ويُعتبر مركزنا الاستراتيجي في **كينيا** نقطة ارتكاز إقليمية لنا لتقديم التدريب وبناء القدرات في المنطقة، وهو يدعم تعهدنا بالتصدي للتهديدات المشتركة، كالإرهاب الذي يأتي من الصومال ومنطقة القرن الأفريقي بصورة أعم.

23. رغم أنه لا يزال للعلاقات الثنائية دور مهم، فإننا نظل ملتزمين أيضا بالعلاقات متعددة الأطراف أو مع "المجموعات الصغيرة". فالعلاقات الثنائية يمكن أن تصبح أكثر فائدة عند تجميعها معا، ولدى التعاطي مع المسائل من منظور استراتيجي إقليمي أوسع. لذلك سنسعى لدعم ركائز المؤسسات الإقليمية التي تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق استقرار طويل الأمد، مثل **الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية**. كما سنناصر العمل متعدد الأطراف لتشجيع تواصل أكبر مع قطاع واسع من الشركاء، مثلما أظهرنا من خلال مساندتنا لمبادرة أكرا - التي كانت الحل الأفريقي لمعالجة انتشار العنف إلى خارج منطقة الساحل. إن العدد المتزايد لشراكاتنا الهامة يشكّل حجر الأساس لتعاون يمكنه أن يؤدي إلى إيجاد حلول عملية إقليمية لمشاكل معقدة.

24. نظرا للخطر المستمر الذي تمثله التنظيمات الإرهابية والجماعات التي تعمل لصالح دول في **شمال أفريقيا**، فإننا ندرك باستمرار أيضا الأهمية الاستراتيجية لشركائنا هناك، خاصة **مصر، والمغرب، والجزائر**.

25. تعهدنا **بدعم أمن وصمود الدول ذات السيادة** يظل قائما، سواء كان التهديد آتيا من تنظيمات إرهابية أو من دول. ففي المنطقة الأوروبية الأطلسية، سبق وأن أظهرت روسيا، وبوقاحة، استعدادها للتعدي على سيادة جيرانها في منطقة البلقان والقوقاز، مثل **مولدوفا وجورجيا**. ونحن نقدم الدعم الفعال لدول بمنطقة غرب البلقان - التي تُعَد منطقة ذات أهمية استراتيجية للأمن الأوروبي - من أجل إحراز تقدم نحو إرساء القيم الديمقراطية والمزيد من التكامل الأوروبي-الأطلسي، بما في ذلك تعزيز صمود المؤسسات الدفاعية والأمنية في تلك الدول. وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا تجاه قوة حفظ السلام الدولية التابعة للناتو في **كوسوفو**، كما سنستمر في تزويد القوات المسلحة **للبوسنة والهرسك** بالمساعدات العسكرية الثنائية. ونحن ندرك أهمية القوة التابعة للاتحاد الأوروبي لحفظ السلام في البوسنة والهرسك، وسندرس أفضل السبل لدعم تلك المبادرة. وسنواصل تعزيز شراكاتنا مع حلفائنا في الناتو بالمنطقة، مثل ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

26. ستظل مؤسسة الدفاع تمارس دورا جوهريا في رسم سياسة صندوق معالجة الصراع وإحلال الاستقرار والأمن أثناء عملية تحوله إلى **صندوق الأمن المتكامل للمملكة المتحدة**. وانسجاما مع أولويات المراجعة المتكاملة المحدّثة، سنواصل الاستفادة من الفرص التي يتيحها الصندوق لمعالجة الصراعات وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في الخارج، بما فيها تلك التي تقف وراءها دول أو خليط من الدول والجماعات، وتلك العابرة للحدود الوطنية. وسيجري إدماج هذه الجهود في كافة قطاعات الحكومة لإحداث أكبر الأثر.

العناصر الداعمة للدفاع

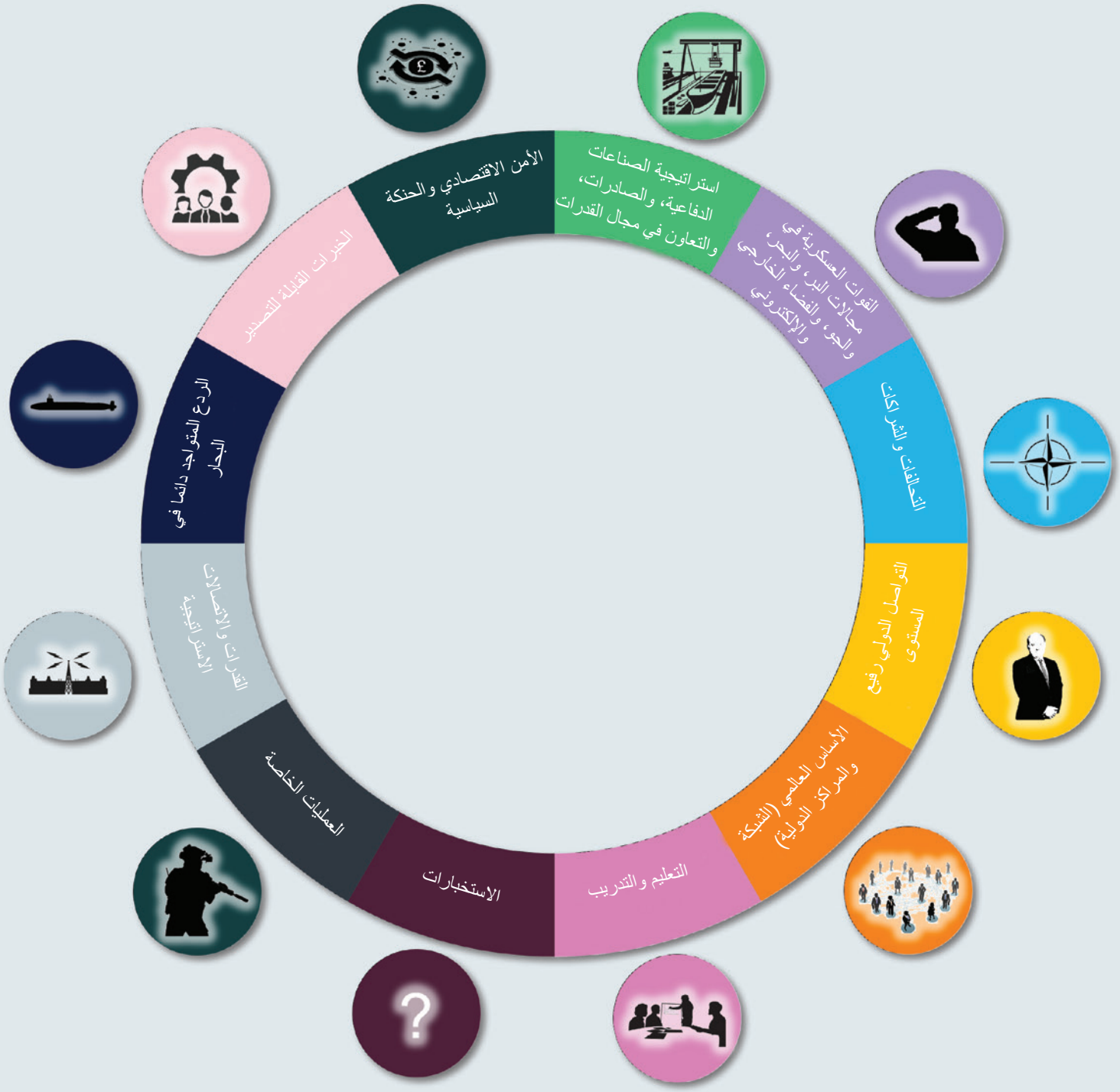

27. ثمة مجالات عديدة لدى الدفاع فيها خبرات واسعة تحظى بالتقدير حول العالم، وكثيرا ما نتلقى طلبات لتقديم المشورة بشأنها. تشمل تلك المجالات الفضاء الإلكتروني، والعلوم والتكنولوجيا، والفكر الأكاديمي والنظري، وتطوير الاستراتيجيات. وسنعمد في كافة هذه المجالات إلى **تطوير خبرات قابلة للتصدير**: من موظفين مدنيين، ومسؤولين عسكريين، وخبراء آخرين منتقين حاصلين على التدريب وجاهزين للانتشار لكي يقدموا خبراتهم ومهاراتهم وعلمهم، ويتعلموا أيضا من تجارب شركائنا ويتبادلوا معهم أفضل الممارسات. لذا سنهيئ ثلاثة فرق متخصصة من الخبراء الجاهزين للانتشار من أجل دعم شركائنا. وبالأساس، ستقدم تلك الفرق الخبرة في مجال الفضاء الإلكتروني، وتوجيه القدرات، ورسم استراتيجيات الدفاع، والمشورة في التخطيط. ومن شأن ذلك أن يمكّن الدفاع من خلق تفوق استراتيجي ومشاركته بشكل فعال مع شركائنا حول العالم.

صادرات الدفاع

28. تحقق صادرات الدفاع، والتعاون الدولي في مجال القدرات عموما، فوائد أعلى بكثير من مجرد المردود المادي لشركات الصناعات الدفاعية. فبإمكان صادرات الدفاع أيضا أن تساهم بما يلي:

- دعم أهداف السياسات الاستراتيجية للحكومة، بما في ذلك عن طريق بناء وتقوية تحالفات وشراكات أمنية طويلة الأمد، وحرمان الأعداء والمنافسين من الفرص السياسية والاقتصادية، وتحسين الأمن الإقليمي، والحفاظ على نظام دولي منفتح.
- تحقيق مكاسب فعلية لوزارة الدفاع عن طريق: تقاسم الأعباء والتنمية المشتركة مع الشركاء الدوليين، وإبقاء خطوط الإنتاج والمهارات في المملكة المتحدة، وزيادة الاستثمارات الداخلية في قطاعات الأبحاث والتطوير والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والقدرات الجديدة، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات الآخرين.
- بناء صناعة عسكرية بريطانية ثابتة لديها مجموعة متنوعة من المنتجات والعملاء، وقادرة على تحمل تبعات انسحاب أو سوء أداء أحد العناصر الفاعلة، ولديها القدرة على الاستثمار في القوى العاملة البريطانية استجابة لتغير المتطلبات، ولديها إمكانية الإنتاج بكميات كبيرة لمجاراة التغير السريع في الطلب. وبتبني إجراءات شراء أسرع، يمكن رفع سرعة التسويق وزيادة إمكانية التصدير. وستؤدي زيادة إمكانية التصدير بدورها إلى زيادة الطلب الإجمالي وتنشيط الإنتاج الصناعي، وهذا بدوره سيساعد في سد النقص في المخزونات سواء لدينا أو لدى شركائنا.

29. نحن عازمون على الحفاظ على سمعتنا العالمية كأحد أوائل المنتجين للقدرات والمعدات الدفاعية، تساندنا في ذلك عمالتنا الماهرة، والبنية التحتية، وقطاعات تطوير العلوم والتكنولوجيا الرائدة على مستوى العالم. وسنواصل اجتذاب الشركات الأجنبية في الخارج لتستثمر لدينا، أو نقل جزء من أعمالها إلى المملكة المتحدة. كما سنستمر في جهودنا لإدماج نهجنا في التصدير مع التعاون الدولي والمبادرات المشتركة والاستثمارات الخارجية.

30. لزيادة صادرات الدفاع سنتخذ الخطوات التالية:

- سوف نتّبع مقاربة طويلة الأمد تجاه أسواق التصدير، لإدراكنا بأن صادرات الدفاع تحتاج تواصلا استراتيجيا دؤوبا، وغالبا على مدى سنوات عديدة. كما سنتّبع مقاربة أكثر فاعلية لاقتناص وتحديث الفرص التي تنشأ عن بيع كميات كبيرة من الصادرات، حيث تلك الفرص لا توفر المزيد من العائدات وحسب، بل تتيح أيضا إمكانية توطيد علاقات استراتيجية طويلة الأمد مع شركائنا في الخارج - وخاصة في الأماكن التي يُنظر فيها إلى قوات البحرية الملكية والجيش البريطاني وسلاح الجو الملكي على أنها مرجعيات عريقة في مجالها.

- سنولي أهمية خاصة لقابلية التصدير في تطويرنا للقدرات واختيارها، وذلك بجعل ذلك الجانب عنصرا أساسيا في عملية حيازة القدرات. وسنعمل منذ البداية على تقييم إمكانية تصدير القدرة العسكرية المعنية. وإذا رأينا أن الإمكانية موجودة، سنشاركها في تلك المرحلة المبكرة مع وزارة الأعمال والتجارة. وسنطلب من الجهات الراعية للقدرات في الدفاع أن تُدخل في حسابها قابلية تصدير ما تطلبه من قدرات، وتقييم الفرص المتاحة في السوق عند اتخاذ القرارات المتعلقة ببرامج تطويرها. وسنعمل بمبدأ "الشراء للتصدير"، مع ضمان توفير الحماية الملائمة للتكنولوجيا. وهذا التصميم على إعطاء الأولوية لقابلية التصدير لن يقتصر فقط على برامجنا الكبرى للتصدير، بل سيشمل أيضا القدرات التي تُنتج بكميات ضخمة وتُباع بهامش ربح بسيط: وذلك بغرض "المنافسة في توفير المخزونات". خلاصة القول، ستصبح قابلية التصدير مكوّنا أصيلا من مكونات عملية حيازة القدرات.

- سنتبنى مقاربة نشطة في التصدير، وننشئ آليات في كافة إدارات الحكومة لدعم ذلك التوجه، بما في ذلك إعادة تشكيل مجموعة وزارية لصادرات الدفاع لتحقيق الأولويات والحفاظ على مشاركة عالية المستوى بالحملات الهامة - بالاستفادة من جهود الوزراء وكبار المسؤولين والمبعوثين التجاريين. وسنتعاون مع الهيئة البريطانية للصادرات الدفاعية والأمنية لتنسيق الموارد في كافة إدارات الحكومة، بحيث يجري جمعها مبكرا وتشارك البيانات بشأنها لأجل الاستفادة من معرفة الهيئة بالفرص في الأسواق والمتطلبات اللازمة لدعم توجهات التصدير.

- سنستفيد من نقاط القوة في قطاع تكنولوجيا الدفاع، بما في ذلك الحرب الإلكترونية ومضادات المنظومات الجوية غير المأهولة. وسنكثّف دعمنا لحملات التصدير الهامة حيثما توجد فرصة لها في الأسواق العالمية، وسيشمل ذلك شركات الابتكار البريطانية التي قد لا تكون منتجاتها ضمن مخزونات وزارة الدفاع.

- سنزيد سرعة تنفيذ برامج حكومة - لحكومة مع حلفائنا وشركائنا الأساسيين لدعم كل من التصدير والعمل المشترك في مجال القدرات. وفي بعض الحالات، سيتطلب ذلك إنشاء مكاتب دائمة لشراكات الدفاع للإشراف على تنفيذ شراكات القدرات الاستراتيجية. وسننشئ مكتبا جديدا ليتولى تنسيق الأولويات وأفضل الممارسات عبر مؤسسات الحكومة، ما يؤدي إلى ربط فرص صادرات الدفاع بالأهداف الاستراتيجية الأعم.

الفصل 7:

القوة من خلال شراكاتنا

1. ليس من المرجح أن تعمل المملكة المتحدة منفردة في عالم مترابط ببعضه البعض. لذا هناك حاجة لمقاربة تعاونية للتصدي بفاعلية واستمرارية للتهديدات المعادية، ولتعزيز الاستقرار العالمي، وذلك عن طريق الدعم المتبادل في تقاسم الأعباء. وقد سلّط الفصل السابق الضوء على شراكاتنا القيّمة في أفريقيا وبلاد الشام وأماكن أخرى. وتشتهر المملكة المتحدة بدورها كقوة جامعة، كما إن متانة شبكة دفاعنا تلقى التقدير من حلفائنا وشركائنا. وتوفر علاقات المملكة المتحدة الدولية العديد من الفرص لبلورة البيئة الاستراتيجية والتأثير بها. وبفضل موقفنا وتواجدنا المستمر حول العالم، فإن تأثيرنا رادع، وننافس على الحيز الذي كان أعداؤنا سيشغلونه لولا ذلك، كما أننا اليوم في موقع أفضل لاغتنام الفرص.

2. النطاق الواسع من العلاقات والحوارات - ومن ضمنها مع أولئك الذين قد يهددون مصالحنا - يساعد في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، وتحقيق الشفافية، وبناء فهم متبادل أفضل. وذلك يمهّد الطريق لخفض التصعيد عند الحاجة، كما سيدعم مقاربة جديدة (يجري تطويرها بالتشارك مع وزارة الخارجية والتنمية) تجاه الحد من التسلّح ومنع انتشار الأسلحة، والتي تعتبر مكملة لموقفنا في الردع والدفاع.

حلفاؤنا وشركاؤنا في المنطقة الأوروبية الأطلسية

3. العمل البيني السلس مع أقرب حلفائنا - خاصة تحت مظلة الناتو - له فعل القوة المضاعفة. **والولايات المتحدة** هي أهم شريك للمملكة المتحدة، وستظل كذلك بالنسبة لمجالات الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. والقوة المشتركة لهذه العلاقة هي في غاية الأهمية ليس فقط لأمن المملكة المتحدة، بل أيضا لأمن المنطقة الأوروبية الأطلسية ككل، وللعالم. وانسجاما مع إعلان الأطلسي الذي نُشر في يونيو 2023، سنحافظ على تعاوننا مع أهم حلفائنا، بحيث يظل هذا التحالف الأعمق والأوسع والأكثر تطورا بين أي دولتين في العالم. وسنستمر في استضافة قدرات سلاح الجو الأمريكي على أراضينا، ونواصل ترسيخ شراكاتنا مع الولايات المتحدة في كافة المجالات، وبشأن العمليات، من خلال التشارك في الأبحاث والتطوير، وفي الجيل التالي من قدرات الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني. ونحن ندرك أن الولايات المتحدة رائدة عالميا في العديد من المجالات، لكن لكي نظل متفوقين على أعدائنا، فإن قوتنا المشتركة أكبر دائما.

4. **فرنسا** هي الحليف الأوروبي الأقرب إلى المملكة المتحدة. وكانت اتفاقية لانكستر هاوس التي وقّعها البلدان في سنة 2010 قد أرست قاعدة راسخة للتعاون بينهما، وقد تمثل ذلك بإنشاء قوة الاستطلاع البريطانية الفرنسية المشتركة. وسنعمل بشكل وثيق مع فرنسا لتعزيز الأمن الدولي والتصدي للتحديات المشتركة، بما في ذلك بتسخير كافة الإمكانات لتحقيق الأثر المنشود بواسطة القوة المشتركة. وفي القمة البريطانية-الفرنسية التي عُقدت في مارس 2023، أكدنا التزامنا بالعمل لرفع مستوى التكامل العسكري الثنائي ومتعدد الأطراف، خاصة من خلال تمارينا البرية المشتركة ضمن الناتو. وبالاعتماد على العمل المشترك بيننا في المنطقة الأوروبية الأطلسية، سنبحث عن الفرص التي تمكّن المملكة المتحدة وفرنسا أن تُظهرا، وللمرة الأولى، تنسيق تواجد مجموعة حاملة الطائرات الهجومية الأوروبية بشكل أكثر استمرارا في منطقة المحيط الهندي-الهادئ بالتعاقب فيما بينهما. كما سننظر في إمكانية رفع درجة التعاون في مجال تطوير القدرات العسكرية المشتركة، مع التأكيد على العمل البيني واستغلال مجالات جديدة من العلوم والتكنولوجيا. وسنعزز أيضا التعاون الصناعي من خلال علاقة أوثق بين

الصورة من حلف الناتو

البلدين فيما يخص الاستراتيجية الصناعية، وسيستمر حوارنا الاستراتيجي بحيث يشمل كافة مجالات السياسات تقريبا لضمان الاتساق بيننا. كذلك سنبحث عن سبل تقوية التعاون مع فرنسا والولايات المتحدة في آن معا، على شكل شراكة ثلاثية، بصفتهما حليفين في الناتو، وعضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي.

5. سوف نظل ملتزمين تجاه كافة **شركائنا في القوة الأوروبية المشتركة** (الدنمارك، إستونيا، فنلندا، أيسلندا، لاتفيا، ليثوانيا، هولندا، النرويج، السويد). وكما هو موضّح في الضمانات الأمنية الثنائية الموقّعة مع **فنلندا والسويد** في السنة الماضية، سنستمر بالوقوف جنبا إلى جنب مع أقرب أصدقائنا دفاعا عن قيمنا المشتركة وأمننا الجماعي. ولقد عمّقنا شراكتنا مع **النرويج** - التي تُعتبر شريكا حيويا ملتزما بحماية بحر الشمال ضد العدوان الروسي - في مجال الملاحة، بما في ذلك التعاون بشأن القدرات القتالية المشتركة المضادة للغواصات، وكذلك في حماية البنية التحتية الوطنية الحيوية تحت سطح البحر.

6. نظل ملتزمين بحزم تجاه شركائنا في البلطيق، على الجناح الشرقي من حلف الناتو. ولدينا شراكة وثيقة بشكل خاص مع **إستونيا** من خلال وجودنا الخارجي القوي. وقد وقّعنا بتاريخ 8 نوفمبر 2022 خارطة طريق دفاعية تحدد خطتنا المشتركة لتنفيذ تعهداتنا للدفاع الخارجي عن إستونيا، والتي كانت المملكة المتحدة قد تقدمت بها في قمة الناتو التي عُقدت في مدريد.

7. يبقى هدفنا في **منطقة أقصى الشمال** هو الحفاظ على المبدأين التاريخيين: توتر منخفض، وتعاون مرتفع. لكننا مستعدون للاستجابة للمتغيرات الإقليمية التي قد تنشأ عن انحسار جليد البحار، وهي ظاهرة جلبت معها تنافسا محموما وتسببت في عسكرة المنطقة. ونحن ملتزمون بحماية بنيتنا التحتية الوطنية الحيوية ومصالحنا الوطنية الأخرى، وبضمان حريتنا في الملاحة والعمل بأنحاء المنطقة عموما، وبتقوية النظام الدولي المنفتح، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبالتصدي للأعمال المعادية التي تزعزع الاستقرار.

8. **ألمانيا** هي واحدة من أقرب حلفائنا، وهي تشاركنا الميول والأفكار، ولدينا معها رؤية مشتركة حول تأدية دور قيادي مشترك في حلف الناتو، خاصة فيما يتعلق بدعم الجناح الشرقي للحلف. وقد تحقق ذلك مؤخرا من خلال عملياتنا المشتركة لحماية أجواء بحر البلطيق. وسنظل نعمل لتقوية شراكتنا في مجال الصناعات الدفاعية، خاصة فيما يخص العتاد البري، حيث أن تطويرنا المشترك لدبابة بوكسر هو خير مثال عن تعاوننا في مجال القدرات الآلية. ونحن نرحب بتعهد ألمانيا بزيادة إنفاقها الدفاعي، وسندعمها في زيادة استثماراتها في قواتها المسلحة. ولهذه الغاية، سنسعى لوضع بيان عن رؤية مشتركة جديدة مع ألمانيا على مدى العام القادم، ونتطلّع لتعميق الشراكة معها في مجال الانتشار العملياتي لقدراتنا.

9. العلاقة بين المملكة المتحدة **وبولندا** قوية الآن كما كانت عليه دائما. وتأسيسا على الأرضية التي وفّرتها اتفاقية الدفاع التي وقّعها البلدان في سنة 2017، وعلى عضويتنا المشتركة في حلف الناتو والمجموعة الشمالية، عملنا معا بشكل وثيق خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية لتأمين الدعم العسكري والتدريب للقوات المسلّحة الأوكرانية. وقدّمت بولندا دعما سخيا لعدد من العمليات البريطانية واستضافتها على أراضيها. وقد عمّقنا علاقتنا في قطاع الصناعة الدفاعية، ومنها مثلا عن طريق عقد بيليكا بلاس المُبرم مؤخرا بقيمة 1.88 مليار جنيه إسترليني لمنظومة الدفاع الجوي الأرضية قصيرة المدى. وخلال العام القادم سننظّم علاقتنا مع بولندا لتجديد التأكيد على نهجنا المشترك إزاء أوكرانيا، ومن أجل ضمان إحراز تقدم في مشاريع القدرات مثل الصاروخ المستقبلي المشترك، وبرنامج تطوير الفرقاطة ميتزنيك (Miecznik AH140)، ولتسهيل المزيد من انتشار القدرات والتدريبات العسكرية.

10. **تركيا** شريك حيوي للمملكة المتحدة، بالإضافة لكونها قوة إقليمية ذات أهمية متزايدة نظرا لوقوعها على مفترق الطرق بين ثلاث قارات، كما أنها عضو مهم في حلف الناتو، وعضو مؤثر في مجموعة العشرين. ونحن نتعهد بتقوية علاقتنا الدفاعية المتينة والثابتة معها. كما سنسعى لرفع مستوى التعاون في الصناعات الدفاعية، خاصة في المجال الجوي. ولا يخفى علينا الدور الحيوي الذي تلعبه تركيا في حفظ الأمن في البحر الأسود، بما في ذلك من خلال اتفاقية مونترو.

11. كما سنعمّق حوارنا الاستراتيجي مع دول البحر المتوسط عموما كجزء من التزامنا تجاه **نهج حلف الناتو في الردع والدفاع الذي يشمل جميع مجالات الدفاع**. وأيضا علاقاتنا راسخة منذ زمن طويل مع **إسبانيا والبرتغال واليونان**، ونحن ملتزمون بالعمل معا كحلفاء ومن خلال الناتو، ويشمل ذلك التعرف على مجالات جديدة للتعاون الدفاعي الثنائي، خاصة بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وكمثال على ذلك يمكن التعاون عن طريق بيان الرؤية المشتركة الذي وقعه وزير الدفاع مؤخرا مع اليونان. أما علاقتنا مع **جمهورية قبرص** فتظل في غاية الأهمية. وسنواصل الاستثمار في منطقتي القاعدة السيادية في قبرص، حيث تمثل الجزيرة نقطة تقاطع هامة تسهّل انتشارنا العالمي ويمكننا من خلالها تأمين تواجدنا الخارجي في منطقة شرق المتوسط ذات الأهمية الاستراتيجية. كذلك سوف نشجع مع **إيطاليا** على إنشاء شراكات تعاونية جديدة في مجال العمليات والصناعات الدفاعية. ومثال ذلك تعاوننا التاريخي والمستمر في قطاع الطائرات الحربية والأسلحة، والذي تمثّل مؤخرا بالإعلان عن شراكتنا مع اليابان في مشروع الجيل التالي من الطائرات الحربية ضمن إطار **برنامج القتال الجوي العالمي** بمشاركة الدول الثلاث بريطانيا واليابان وإيطاليا.

12. سنواصل دعم التعاون الوثيق والتنسيق بين **الناتو والاتحاد الأوروبي**، وستكون هناك مجالات تحتاج فيها كلتا المؤسستين لتجميع ما تملكانه من أدوات ونقاط قوة مختلفة. فمثلا نحن نؤيد الحاجة لإيجاد أساليب مكمّلة للتعامل مع التهديدات المختلطة، والصمود، والفضاء الخارجي، والفضاء

الإلكتروني، وأمن الملاحة البحرية. ونحن نرحب بالإعلان المشترك الجديد حول التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي الذي وُقِّع في شهر يناير، والذي يتضمّن تعهدات محددة للعمل معا بشكل وثيق بشأن المنافسة الجيو-استراتيجية، والصمود، وأنواع التكنولوجيا الناشئة وتلك التي تلغي ما سبقها، والتلاعب الخارجي بالمعلومات. ومن المهم ملاحظة أن الإعلان المشترك أشار إلى ضرورة أن يكون الدفاع الأوروبي مكمّلا للناتو وقادرا على العمل البيني معه، وأن الإعلان دعا لأقصى درجات المشاركة الممكنة لحلفاء الناتو من خارج الاتحاد الأوروبي في مبادرات الاتحاد، والعكس بالعكس. حيث سنحتاج إلى هذا التعاون الوثيق من أجل حماية الأمن الأوروبي على المدى الطويل، خاصة لدى تطوير وشراء تقنيات الدفاع لسد النقص في المخزونات فيما نواصل تقديم الدعم لأوكرانيا.

13. يخلق إطار ويندسور الجديد الأرضية لعلاقات أقوى بين **المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي**. وستسخّر المملكة المتحدة هذا الزخم الجديد في العلاقة لتطوير أشكال من التعاون المباشر، وهو ما نعتزم أن نفعله أصلا من خلال مشروع التعاون الهيكلي الدائم بين دول الاتحاد بشأن التنقل العسكري. ونحن نرحّب بإمكانية دعم مبادرات الاتحاد الأوروبي وعملياته في المستقبل، خاصة حين يكون ذلك مكمّلا للعمليات القائمة حاليا التي تشارك المملكة المتحدة بها. وسنبحث عن الفرص لزيادة التعاون والتنسيق والأنشطة المكمّلة مع الاتحاد الأوروبي.

شراكات منطقة المحيط الأطلسي-الهادئ: دول العيون الخمس، ومجموعة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ودول برنامج القتال الجوي العالمي

14. سلّطت المراجعة المتكاملة المحدّثة الضوء على قوة الشراكات في منطقة المحيط الأطلسي-الهادئ استنادا إلى التصور المشترك بأن رفاه وأمن المنطقة الأوروبية الأطلسية ومنطقة المحيط الهندي-الهادئ مترابطين بقوة. وتُعتبر الشراكات الدفاعية التي تغطي تلك المناطق ذات أهمية خاصة في بيئة من التهديدات الصعبة. ولدى المملكة المتحدة شركاء في أنحاء منطقة المحيط الأطلسي-الهادئ تستطيع أن تتبادل معهم أكثر المعلومات الاستخباراتية حساسية، سواء على المستوى الثنائي أو مع أطراف عدة – وأبرزهم مجموعة دول **العيون الخمس** - والذين يمكنها العمل بشراكة معهم لتطوير حلول تكنولوجية جديدة ومبتكرات علمية، بالاستفادة من خبرات كل دولة. والشراكات الجديدة - مثل مجموعة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ودول **برنامج القتال الجوي العالمي** - تمثّل التزامنا **بترسيخ العلاقات بين المنطقة الأوروبية الأطلسية ومنطقة المحيط الهندي-الهادئ**، وبمجابهة التهديدات المستقبلية معا.

15. كما تمثل الشراكة بين دول **العيون الخمس** الثقة العميقة، والالتزام المشترك، والقيم المشتركة بين أستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وستسعى المملكة المتحدة عبر كامل نطاق جدول اهتماماتنا المشترك لتطوير تلك الشراكة لمستويات أعلى. وتشكّل علاقاتنا مع هؤلاء الشركاء الذين يشاطروننا نفس المبادئ منصة للمزيد من التعاون الاستراتيجي المشترك، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتطوير القدرات، والتنسيق العملياتي.

16. الشراكة المميزة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، والتي تمثل تعاونا غير مسبوق في مجال الغواصات ذات الدفع النووي وغيرها من القدرات المتطورة، تُظهر عمق العلاقة بين المملكة المتحدة وأستراليا والولايات المتحدة. وتحت مظلة هذه الشراكة ثلاثية الأطراف، سننفذ مشروع بناء **غواصة تعمل بالطاقة النووية** ومجهزة بأسلحة تقليدية، وستبنيها وتستخدمها كل من أستراليا والمملكة المتحدة. يرتكز المشروع على التصميم البريطاني للجيل التالي من الغواصات ذات الدفع النووي (SSN) الذي يجمع تكنولوجيا ابتكرتها كل من الدول الثلاث، بما في ذلك

طائرات تايفون النفاثة المقاتلة التابعة لسلاح الجو الملكي في أستراليا للمشاركة في تمرين "بتش بلاك"

أحدث تقنيات الغواصات الأمريكية. كما توفر الشراكة الأعم بين هذه الدول الثلاث فرصة نادرة للمملكة المتحدة لتبادل الخبرات وتعزيز الصمود مع كل من أستراليا والولايات المتحدة. وبالتركيز على التعجيل في تنفيذ المشاريع قريبة الأجل لبناء القدرات لسد الاحتياجات التشغيلية لجيوشنا، ومنها في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والفضاء الإلكتروني، والقدرات فوق الصوتية ومضاداتها، والعمليات الحربية تحت سطح الماء، فإن مجموعة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تدفع التقدم التكنولوجي وتحسين العمل البيني مع أقرب شركائنا. وذلك ساعدنا في الحفاظ على تفوقنا التكنولوجي والعسكري في بيئة استراتيجية تنافسية وتزداد اضطرابا.

17. توفر مجموعة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة العديد من المزايا الجلية، أولها وأهمها تعزيز **قدراتنا القتالية**، كما أنها تمنحنا القدرة على ردع التهديدات المستقبلية في كافة مجالات الدفاع. وسوف تساهم الغواصة ذات الدفع النووي في ردع التهديدات في ساحات القتال تحت سطح البحر، وتحمي رادعنا النووي وخطوط الاتصالات البحرية الحيوية، وتنفذ العديد من المهام العسكرية، بما فيها العمليات فوق سطح الماء وتلك المضادة للغواصات، وهجمات برية، وجمع المعلومات الاستخباراتية. والميزة الثانية لمجموعة هذه الدول الثلاث هي أنها ستقوي **العمل البيني** بما يكفل لأعضائها الثلاثة الذين يتشاركون الرؤى والمصالح على الساحة الدولية أن يعملوا معا بشكل وثيق أكثر من ذي قبل، وستكون الغواصة ذات الدفع النووي قدرة حربية عالمية حقا. قدراتنا، التي لن يقتصر دورها على العمل في منطقة المحيط الهندي-الهادئ، ستقوي من مساهمتنا داخل حلف الناتو في أوروبا، وستمكننا من تنفيذ عمليات في منطقة أقصى الشمال، حيث أن تغير المناخ هناك يفتح خطوطا ملاحية عسكرية وتجارية جديدة تصل إلى شمال الأطلسي. وثالث تلك المزايا هي أن مجموعة الدول الثلاث هذه ستساعدنا في التشارك **بالأبحاث والتطوير** في مجموعة من القدرات العسكرية المشتركة المتقدمة. كما أن التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية يتيح لنا الحصول على التكنولوجيا الأكثر تطورا في

العالم، ويتيح لنا في نفس الوقت تحقيق التكامل بين سلاسل توريدنا، ويوفر ثباتا أكبر وقت ارتفاع التكاليف والضغوط الناجمة عن التضخم.

18. البحرية الملكية البريطانية **ستدرّب طواقم غواصات البحرية الأسترالية الملكية،** وتشارك في طاقم الغواصات البريطانية ذات الدفع النووي، وتزيد عدد عمليات الانتشار في المنطقة في السنوات القادمة - بالبناء على الزيارة التي قامت بها السفينة آستيوت إلى أستراليا سنة 2021. ولدى المملكة المتحدة سبب واضح لتطوير برنامجنا الحالي للغواصة التي تعمل بالوقود النووي إلى الغواصة التي تنتجها مجموعة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة -SSN AUKUS. فمن شأن تصميمنا للغواصة، وإدخال التكنولوجيا الأمريكية عليه، أن يخلق منصة رائدة عالميا حقا ستستخدمها البحرية الملكية لبناء قدراتنا في المحيط الأطلسي، وكذلك لتحقيق أهداف المملكة المتحدة في مختلف أرجاء العالم.

19. سنعمل مع شركائنا في قطاع الصناعات الدفاعية لضمان أن نكون جاهزين لاغتنام الفرص الإضافية التي توفرها مجموعة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالاستناد على ما استثمرناه مؤخرا في تنفيذ مشروع غواصتنا الذي سيخلق آلاف الوظائف في المملكة المتحدة. وتحديدا، ستبني شركة رولز رويس البريطانية المفاعلات النووية لكافة غواصات أستراليا. وكجزء من ذلك المشروع، ستستثمر أستراليا مبالغ مناسبة في قاعدتنا الصناعية لإنتاج الغواصات. كما أن شراكتنا ستؤدي للوفاء بالتزامنا بمراعاة أعلى معايير عدم انتشار الأسلحة النووية.

20. برنامج القتال الجوي العالمي هو شراكة جديدة أعلنها رئيس الوزراء في ديسمبر 2022 بين كل من المملكة المتحدة واليابان وإيطاليا، وتجمع هذه الشراكة الشرق مع الغرب معا لتطوير طائرة حربية جديدة. هذا الجيل الجديد من القدرات القتالية الجوية، والمنتظر أن يدخل الخدمة عام 2035، يهدف لتسخير الجيل التالي من التكنولوجيا لتوفير مجسات وأسلحة وأنظمة بيانات متطورة. ويجري تصميم هذه الطائرة لضمان قدرتنا على حماية مصالحنا وحلفائنا وشركائنا، وللسيطرة على الجو، وتنفيذ مهمات حساسة في المناطق التي يشتد فيها التنازع. وستكون الطائرة متكاملة مع القوات الجوية والبرية والبحرية، وقادرة على العمل البيني مع أسطولنا من طائرات F-35 وطيران الحلفاء.

21. برنامج القتال الجوي العالمي الغاية منه أن يمثل قمة التطور في تكنولوجيا الدفاع، بحيث تتفوق الطائرة على قدرات الأعداء من ناحية التطور التقني والقدرة على المناورة. لذا، فإننا نصمم هذه الطائرة بمواصفات القرن الحادي والعشرين حقا، بما في ذلك برمجيات الأنظمة المفتوحة لإتاحة التحديث السريع، وتعلم الآلة لدعم المشغّلين من الأفراد، والشبكات الرقمية التي تربط القوات ببعضها البعض عبر الجو والأرض والبحر من أجل ضمان التفوق العملياتي ورفع كفاءة قدراتنا بمجملها. هذه الطائرة، التي ستحل محل طائرة تايفون اعتبارا من عام 2035، ستشكّل العمود الفقري للقوة القتالية لسلاح الجو الملكي، وتكون في محور مجموعة أكبر من القدرات، بما فيها الجيل التالي من منظومات الأسلحة والمنظومات الجوية غير المأهولة.

22. يهدف ذلك المشروع لتسخير نقاط القوة المشتركة لدولنا الثلاث في مجال الصناعات الدفاعية، بحيث يجري من خلاله تشارك الخبرات والتكاليف وتنفيذ المشروع دونما إبطاء. يدعم المشروع وظائف تتطلب مهارات عالية في الدول الثلاث، ويعمل فيه ما يزيد عن 2,800 شخص في المملكة المتحدة وحدها، وهو يُعد نقطة انطلاق للارتقاء في مناصب تتطلب مهارات عالية مثل هندسة البرمجيات. وسيساهم المشروع في دعم قطاع الصناعة البريطانية بمجال الطائرات الحربية عالمية المستوى، والذي يعمل فيه أكثر من 40,000 شخص بشكل مباشر وفي سلسلة التوريد. ويقوي المشروع قاعدتنا الصناعية السيادية، ويشجع على الابتكار من خلال استثمارات كبرى في الأبحاث والتطوير، علما أن وزارة الدفاع قد استثمرت فيه أكثر من مليار جنيه إسترليني

حاملة الطائرات الملكة إليزابيث في مقدمة مجموعة حاملة الطائرات الهجومية متعددة الجنسيات في منطقة المحيط الهندي-الهادئ.

لحد الآن، بالإضافة إلى مئات الملايين الأخرى من القطاع الصناعي. ونحن نستثمر معا في أنواع التكنولوجيا الصناعية المتطورة، مثل التصميم الرقمي والطباعة ثلاثية الأبعاد، كما نشهده في مصنع Factory of the Future التابع لشركة بي إيه إي سيستمز (BAE Systems) في لانكاشر. والواقع أن تأثير المشروع ينعكس على البلاد بأكملها، حيث توجد مراكز أساسية لصناعات الإسناد الجوي في الشمال الغربي، والجنوب الغربي، وفي إدنبرة، ما يشكّل مساهمة هامة لخلق الفرص لكافة أفراد الشعب.

23. كما يلعب برنامج القتال الجوي العالمي دورا هاما في دعم الأهداف الاستراتيجية البريطانية الأعم. فهو يقوّي الروابط بين دول المحيط الأطلسي والهادئ، ويُرسّخ العمل المشترك بين الشركاء الأساسيين، ويسعى إلى تطوير قدرة مشتركة تعزز الأمن في كلتا المنطقتين. وهذا البرنامج، كما الحال بالنسبة لمشروع غواصات مجموعة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، هو جهد يمتد لعدة عقود مع شركاء يشاطروننا تقييمنا للبيئة الدولية، وهو سيساعدنا في الحفاظ على نظام عالمي منفتح ومستقر.

العالم الأوسع نطاقا

24. حددت المراجعة المتكاملة المحدّثة للمملكة المتحدة هدف ترسيخ الحضور البريطاني الأوسع نطاقا والأكثر تكاملا في منطقة **المحيط الهندي-الهادئ** مقارنة بأية دولة أوروبية أخرى. وسنعمل على تحقيق ذلك بالاستناد إلى روابطنا العديدة التاريخية والمعاصرة، مدفوعين بطموحنا الاقتصادي كسادس أكبر اقتصاد في العالم: حيث من المنتظر أن يأتي نصف النمو الاقتصادي العالمي من تلك المنطقة في الفترة من الآن وحتى سنة 2050. وروابطنا التاريخية في **الشرق الأوسط وأفريقيا**، بما في ذلك من خلال الكومنويلث، تتطلب منا الحفاظ على تلك العلاقات، وتعميق التعاون، وإيجاد الفرص لبناء شراكات أوثق. كما أن التهديدات الإرهابية في تلك المناطق، وسلوك بعض الدول المزعزع للاستقرار، يعني أيضا أننا بحاجة لمواصلة العمل عن قرب لدعم قدرة شركائنا وصمود المنطقة. كذلك لا تخفى علينا أهمية الحوار الاستراتيجي مع الشركاء في **أمريكا اللاتينية**،

خاصة البرازيل وتشيلي وأورغواي، بالإضافة إلى **دول البحر الكاريبي**، وخاصة بالنسبة لدعم الدفاع والأمن في أقاليمنا في الخارج. وسنستمر في مساندة شركائنا في **جنوب المحيط الهادئ** وفي **جنوب المحيط الأطلسي**، كما سندعم تطبيق استراتيجية الحكومة تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ برامج لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع، وتوفير الدعم لمواجهة تغير المناخ.

منطقة المحيط الهندي-الهادئ

25. نحن نؤيد مبدأ إبقاء منطقة المحيط الهندي-الهادئ حرة ومفتوحة، بما يتماشى مع قيمنا وقيم العديد من شركائنا، وكذلك مع موقفنا كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي. إن "الميل" باتجاه تلك المنطقة كان جهدا من جانب الحكومة بأكملها، وقد تطلّب تنسيق أنشطتنا الدفاعية وفقا لنقاط قوتنا الدبلوماسية والتجارية والصناعية والتكنولوجية كجزء من مقاربة متناغمة تجاه تلك المنطقة. ولقد أدينا أكثر مما التزمنا به دفاعيا. فمنذ سنة 2021:

- رفعنا من درجة تواجدنا الدائم في المنطقة، حيث نشرنا سفينتيّ دورية في منطقة المحيط الهندي-الهادئ بشكل دائم. وقد طبقت السفينتان في السنة الأولى من عملهما عقوبات الأمم المتحدة ضد كوريا الشمالية، وعملتا مع حكومة فيجي لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع، وأوصلتا لقاحات كوفيد إلى جزر بيتكيرن، ووفرتا المساعدات الإنسانية لتونغا في أعقاب التسونامي الذي ضربها في يناير 2022.
- أظهرنا وصول قوتنا الصلبة إلى المنطقة عن طريق نشر حاملة الطائرات الملكة إليزابيث ومجموعتها الهجومية في سنة 2021. كانت مسافة تلك الرحلة 55,000 ميل بحري من شرق الأطلسي إلى اليابان وعودة إلى شرق الأطلسي، وشارك فيها الجيش البريطاني بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية مع أكثر من أربعين دولة، كما شملت أول تدريبات عسكرية من نوعها برية وجوية وبحرية بين المملكة المتحدة والهند. وستعود مجموعة حاملة الطائرات الهجومية إلى منطقة المحيط الهندي-الهادئ سنة 2025، ما يمثّل التزام المملكة المتحدة بممارسة أفضل القدرات التي يُمكن أن تقدمها قواتنا المسلحة إلى جانب شركائنا في المنطقة.
- رفعنا درجة مشاركتنا في كافة أرجاء المنطقة. وقد تحقق ذلك من خلال شبكة واسعة من الملحقين العسكريين، بالإضافة إلى الانتشارات المنتظمة والزيارات التدريبية،

تمرين "بتش بلاك" بمشاركة القوة الجوية الملكية الأسترالية وسلاح الجو الملكي البريطاني معا

بما فيها مشاركة طائرات تايفون في تمرين بِتش بلاك (الظلام الدامس) في أستراليا سنة 2022، وتمارين الجيش في أستراليا وجمهورية كوريا ومع شركائنا في ترتيبات الدفاع لمجموعة الدول الخمس (أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا وسنغافورة والمملكة المتحدة).

26. سنحافظ الآن على التقدم الذي أحرزناه، **مع التركيز على وجود استراتيجي مستدام وطويل الأمد، بما في ذلك من خلال تطبيق مقاربتنا في الحملات**: بتقوية وجودنا وتعميق شراكاتنا والدفاع بقوة عن الأعراف والقيم الدولية، والمساعدة في بناء الصمود الإقليمي. وقد أكد وزير الدفاع، أثناء زيارته لسنغافورة في يونيو 2023، التزامنا بتعزيز الازدهار والاستقرار في هذه المنطقة.

27. انتشارنا العسكري الحالي يشمل قاعدتنا في إقليم المحيط الهندي البريطاني، وتواجد الجيش البريطاني في نيبال وبروناي، وأفراد من الدفاع البريطاني في سنغافورة وأستراليا، وشبكة من الملحقين العسكريين في كافة أرجاء المنطقة.

28. سوف نسعى لتعزيز صمود وقدرات شركائنا الأساسيين من خلال التدريب والتمارين العسكرية. وسيشمل ذلك انتشارات منتظمة للعتاد والأفراد في المنطقة. وستكون مجموعة الرد الساحلي متأهبة للانتشار دوريا في منطقة المحيط الهندي-الهادئ اعتبارا من وقت لاحق هذا العام. وقد أكد وزير الدفاع في يونيو 2023 أنه نظرا للحاجة للجهود المشتركة من أجل حماية النظام العالمي المنفتح، سوف نزيد من استثماراتنا في **المجموعات الإقليمية**، بما فيها ترتيبات الدفاع لمجموعة الدول الخمس، ومجموعة آسيان (وقد تقدمنا بطلب للانضمام إلى اجتماع وزراء الدفاع الموسّع)، وشراكة دول العيون الخمس. كما نظل ملتزمين بمساندة جهود تقوية علاقات الناتو مع الشركاء في المنطقة.

29. سوف نقوي كذلك **تعاوننا الثنائي** مع الشركاء في المنطقة، بما في ذلك عن طريق التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، حيث سنستمر في تقديم مجموعة واسعة من القدرات والخبرات القيّمة التي تردف قدرات حلفائنا وشركائنا الآخرين.

30. **أستراليا ونيوزيلندا** هما من أقرب الشركاء الثابتين للمملكة المتحدة، ويربطنا بهما التاريخ والقيم المشتركة، وكذلك مجموعة الكومنويلث وشراكة العيون الخمس، وآخرها - بالنسبة لأستراليا - مجموعة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ستعمل المملكة المتحدة مع هاتين الدولتين بشكل وثيق عبر كامل نطاق خططنا المشتركة.

31. تُعتبر **اليابان** واحدة من أقرب شركائنا الأمنيين في منطقة المحيط الهندي-الهادئ، حيث نتشارك معها في مقاربة التعامل مع التحديات الأمنية، وفي الالتزام بنظام عالمي منفتح. وبالاستناد إلى تعاوننا العميق في القدرات والتعاون التكنولوجي من خلال برنامج القتال الجوي العالمي، واتفاقية هيروشيما التي وُقّعت مؤخرا، فإن اتفاقية الزيارات المتبادلة والتعاون الموقعة بين المملكة المتحدة واليابان سوف تتيح لقوات كل بلد الانتشار في البلد الآخر للمشاركة في التمارين العسكرية والعمليات الكبيرة. وبالاستناد إلى خطط الالتزام بالعمل البيني المنصوص عليه في تلك الاتفاقية، سنضع برنامجا طموحا لتمارين وخطط عسكرية مشتركة أكبر وأكثر تكرارا ومعقدة وعملية، ومنها ما هو عن طريق الانتشار مستقبلا لمجموعة حاملة الطائرات الهجومية البريطانية في منطقة المحيط الهندي-الهادئ. وتمثل الاتفاقيات الأخيرة مع اليابان فرصة نادرة لتوطيد العلاقات الاستراتيجية بيننا في مجالات عدة، وسنعزز بنية إدارة الدفاع الحالية، بما فيها من خلال إطلاق حوار جديد رفيع المستوى بشأن الدفاع، لضمان اغتنام جميع الفرص التي تقوي تعاوننا الدفاعي.

32. **الهند** شريك هام لنا، وسيظل تطوير علاقتنا معها ركنا هاما من أركان تواصلنا مع المنطقة. ونحن نعتزم العمل معا في منطقة غرب المحيط الهندي، كما ندرك الدور الهام الذي تلعبه الهند على الساحة الدولية. وسنسعى لتعميق شراكتنا

في مجال الصناعات الدفاعية، والارتقاء بالعمل المشترك في مجال القدرات إلى مستويات جديدة، واستكشاف الفرص المشتركة للتصدير، مرتكزين في ذلك على خارطة الطريق البريطانية الهندية لسنة 2030.

33. ومن جهة أخرى، سنحاول توطيد العلاقات الدفاعية الثنائية مع دول أخرى في المنطقة. من بين هذه الدول **جمهورية كوريا وإندونيسيا**، حيث لدينا خارطة طريق مع كل منهما، بالإضافة إلى **سنغافورة وفيتنام وباكستان**. كما سنُجري مباحثات مع الصين حول الأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي-الهادئ، وحول الحاجة لأن تضطلع الصين بدور عالمي مسؤول.

الشرق الأوسط

34. يُعتبر الشرق الأوسط حلقة الوصل بالنسبة لأولويات حملات الدفاع. وهو في غاية الأهمية لأمن وازدهار المنطقة الأوروبية-الأطلسية، خاصة نتيجة لأهمية المنطقة كمصدر عالمي لإمدادات الطاقة، وبالنظر لسلوك إيران المزعزع للاستقرار. سيكون الحفاظ على تواجدنا طويل الأمد في الخليج ركيزة التزامنا بمنطقة الشرق الأوسط. فمن خلال وجودنا هناك، سنتمكّن أيضا من جعل دورنا في منطقة المحيط الهندي-الهادئ استراتيجية طويلة الأمد. وتربطنا علاقات متينة مع كل دولة من **دول مجلس التعاون الخليجي** الست، وسنستمر في تطوير تلك **الشراكات الاستراتيجية** - ثنائيا وكمجموعة - للمساهمة في جعل المنطقة أكثر أمنا وسلاما، بما في ذلك من خلال تعزيز الحوار، والمزيد من العمل البيني عن طريق التمارين العسكرية والتدريب، ورفع درجة التعاون في قدرات الصناعات الدفاعية. ومن خلال **مجموعة دراغون**، سنعقد اجتماعات لرؤساء أركان جيوش الدول الست لمجلس التعاون، والعراق، والأردن، ومصر من أجل بلورة فهم مشترك للقضايا الأمنية في المنطقة.

35. علاقتنا الراسخة مع **السعودية** ستصبح أكثر متانة عن طريق خطة التعاون الدفاعي البريطاني-السعودي، والتزامنا بتطوير شراكة في مجال القوة الجوية مستقبلا تقوم على التعاون في الصناعات الدفاعية، وتزداد ترابطا من خلال التشارك في تطوير القدرات ورفع درجة العمل البيني. وعلاقة المملكة المتحدة مع **عُمان** عميقة وتاريخية، يعززها وجود مجموعة كبيرة من الجنود المُعارين وتطوير مركز دفاع استراتيجي يوفر منشآت عالمية المستوى للتدريب العسكري والقدرة على الوصول إلى غرب المحيط الهندي. وعلاقتنا مع **قطر** ستواصل النمو من خلال مذكرة التفاهم الموقّعة بيننا، وأيضا من خلال اثنين من أسراب الطائرات المشتركة - وهما السربان المشتركان الوحيدان في العالم - وكذلك عن طريق توسيع علاقتنا في المجال العسكري البري. كما سنواصل العمل مع **البحرين** - خاصة بالنظر لوجود قاعدة إسناد هامة للقوات البحرية، ودورنا الريادي في القوات البحرية المشتركة متعددة الجنسيات - ومع **دولة الإمارات والكويت** من أجل حماية مصالحنا المشتركة وتطوير قدراتنا: وسنظل مرتبطين معا عن طريق التعاون العسكري، والشراكات في مجال الطاقة، والتجارة والاستثمار، فضلا عن الترابط بين شعوبنا.

36. سنستمر أيضا في ترسيخ علاقتنا مع منطقة **بلاد الشام**. وتبقى **إسرائيل** لاعبا إقليميا وجيوسياسيا هاما، وسنواصل تطوير علاقتنا الثنائية الدفاعية معها. كما سنحافظ على التزاماتنا تجاه عملية العزم الصلب وبعثة الناتو في العراق - وهي مهمة غير قتالية لتقديم المشورة، وبناء القدرات، ودعم سيادة العراق وسلامة أراضيه. كما سنعمل على توطيد علاقتنا الراسخة مع الأردن، بما في ذلك عن طريق ما نقدمه من فرق عسكرية مُعارة وإرسال فرق التدريب.

الفصل الثامن:

الصمود الاستراتيجي

1. للدفاع دور حاسم في حماية الوطن وتعزيز صموده. ويتضمن ذلك الاستفادة من القدرات التي لا يستطيع الحصول عليها إلا الدفاع لحماية أجوائنا وبنيتنا التحتية الوطنية الحيوية على الأرض وتحت الماء على سبيل المثال. كما يتطلب الدفاع التكامل الوثيق مع الوزارات الأخرى في الحكومة في مجالات أخرى مثل الدفاع الإلكتروني، والأمن الاقتصادي، والاستجابة للتحديات التي يفرضها تغير المناخ.

2. **الانتصار في الحرب هو جهد وطني** لا يقتصر على الدفاع فقط، بل يشمل أيضا الحكومة ككل وقاعدتنا الصناعية وشعبنا. ويعود جزء من صمودنا الاستراتيجي لقدرتنا على تعبئة مواردنا العسكرية على نطاق واسع وقت الأزمات ردا على التهديدات لوطننا. وستكون قوات الاحتياط بما لديها من مهارات تخصصية وارتباطات نادرة في صميم ذلك الجهد، حيث تشكّل نواة قوات الدرجة الثانية والثالثة التي ستعزز قدراتنا القتالية، وتحافظ عليها وتحمي وطننا. أما **الاحتياطي الاستراتيجي** - والذي يتكون من قوات احتياطية نظامية سابقة - فسوف يمنح المزيد من العمق للقدرات الموجودة، ما يوفر طاقة إضافية ضخمة لم تكن متاحة سابقا، وإمكانية أفضل للحصول على الخبرات وقت الأزمات أو الطوارئ الوطنية.

3. كما سيعتمد صمودنا الاستراتيجي على **شراكتنا المتجددة مع قطاع الصناعات الدفاعية** من أجل خلق قاعدة صناعية موثوقة وقابلة للتكيف وأكثر ثباتا - كما هو موضح في الفصل 3، كما يعتمد على العمل مع شركائنا المقرّبين مثل فنلندا والسويد، والذين يُمكن أن نقتبس منهم أساليب **الدفاع الشامل والكلي**. كذلك يأتي الصمود الاستراتيجي نتيجة لعمل وزارات أخرى في الحكومة، والتي يمكننا أن ندعمها في مجالات مثل **الدفاع عن الديمقراطية، والتصدي للمعلومات المغلوطة ولحملات التضليل الإعلامي**.

4. ونظرا لتدهور الوضع الأمني، تزداد حاجتنا لتقوية صمودنا وحماية بنيتنا التحتية الوطنية الحيوية. وسنعمل مع شركائنا في مختلف وزارات الحكومة **لوضع الخطط واختبار كيفية كشف نقاط الضعف بشكل أفضل، وتدريب أنظمتنا من أجل حماية وطننا والدفاع عنه وقت الحرب**. فمن خلال اتخاذ الخطوات الآن، سنعزز من جاهزيتنا، ونقوي قوة ردعنا من أجل المستقبل. صمودنا الوطني يشمل كافة أرجاء المملكة المتحدة، وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الحكومات المفوضة (في ويلز واسكتلندا وإيرلندا الشمالية) حول شؤون الدفاع.

خطط الطوارئ المدنية

5. تشكّل القوات المسلحة البريطانية جزءا أساسيا من جهود الحكومة للتصدي للتهديدات الناشئة عن الإرهاب والأزمات الطارئة الأخرى - سواء محليا أو في الخارج. ويوفر الجيش والبحرية **فرق التخلص من الذخائر المتفجرة** في كافة أرجاء البلاد من أجل التخلص بشكل آمن من الذخائر التقليدية والعبوات الناسفة. كما يساهم الجيش بتوفير 2,600 فرد يمكن تجهيزهم خلال يومين لدعم صمود البلاد، ويشمل ذلك ذوي القدرات التخصصية وعناصر شرطة مسلحين لسد النقص ضمن إطار عملية "تمبيرر"، مع دعم من خدمات الدفاع الأخرى لتأمين الإسناد للشرطة في حال وقوع هجوم إرهابي يتجاوز في شدته قدرات واستطاعة الشرطة على التعامل معه.

6. سنواصل **مساندة السلطات المدنية** عموما، وسوف نُبقي القوات في حالة جاهزية عليا للاستجابة لمجموعة واسعة من الحوادث والأزمات على المستوى الوطني. وقد شهدنا كيف أن القوات المسلحة البريطانية قدمت مستوى غير مسبوق من الدعم للإدارات المحلية أثناء جائحة كوفيد-19. لكن تدهور الوضع الأمني العالمي يعني أن تركيز مؤسسة الدفاع على دورها الأساسي المتمثل في ضمان الأمن الوطني للمملكة المتحدة هو أمر في غاية الأهمية. ولتحقيق ذلك، سيكون من الضروري ضمان أن يقتصر الدعم الذي تقدمه محليا على المهمات التي لا يمكن لغير الدفاع أن يقوم بها.

الدفاع عن الوطن

7. يواصل سلاح الجو الملكي العمل مع باقي قطاعات الدفاع الأخرى، ومع الشركاء في مختلف وزارات الحكومة وفي الناتو، لحماية أجوائنا وفضائنا وبحارنا من العمليات المتزايدة من جانب الطائرات والأقمار الصناعية والسفن والغواصات الروسية. الدفاع هو وحده الذي يستطيع **حماية أجواء المملكة المتحدة** من خلال توفير إنذار الرد السريع على مدار الساعة بالاستعانة بطائرات تايفون، المدعومة بطائرات فوياجر للتزود بالوقود جوا، ونظام الرصد والتحكم الجوي. كما تتولى طائرات بي-8 بوسيدون القيام بدوريات جوية فوق المناطق البحرية لحماية مياه المملكة المتحدة فوق سطح البحر وتحته، وتغطي مئات الأميال المربعة في طلعة واحدة. وفي فترة السنوات الخمس لغاية إبريل 2023، استخدم سلاح الجو الملكي إنذار الرد السريع في 17 مهمة لاعتراض دوريات جوية روسية بعيدة المدى، وأيضا للرد على 16 حادثة أخرى تمس أمن أجواء المملكة المتحدة. وسوف يواصل سلاح الجو الملكي تطوير برنامجه المضاد للمنظومات الجوية غير المأهولة لتوفير دفاع من موقع ثابت للقوات المنتشرة والمواقع ذات الحساسية الدفاعية.

8. عززنا قدراتنا المضادة للغواصات والقدرات القتالية في أعماق البحار، وذلك من خلال الإسراع في شراء سفن

طائرات إنذار الرد السريع، حيث طائرات تايفون التابعة لسلاح الجو الملكي وطائرات غريبين السويدية (خارج الصورة) تعترض طائرات روسية قرب المجال الجوي لحلف الناتو والسويد.

سفينة استطلاع جديدة متعددة المهام لمسح المحيطات، أُطلق عليها اسم RFA Proteus، في حوض سفن كاميل ليرد

استطلاع متعددة المهام لمسح المحيطات، والعمل المستمر حاليا لبناء سفن حربية عالمية من المجموعة 26، إلى جانب مجموعة من المنظومات غير المأهولة: فمن شأن هذه القدرات **أن تعزز حماية البنية التحتية تحت سطح البحر وفي قاع المحيطات** التي لها أهمية قصوى لأمن الاقتصاد والطاقة في المملكة المتحدة. وستستخدم سفينتا الاستطلاع متعددة المهام - أولهما ستنضم إلى الأسطول في صيف 2023 - أنظمة متطورة جدا تعمل عن بُعد ومستقلة من أجل إجراء مسح تحت الماء وخوض معارك في قاع البحر، وهو أمر ذو حيوية بالغة لأمننا الوطني.

9. سنواصل **جمع ومعالجة كميات ضخمة من البيانات** تغطي النطاق البحري حول شواطئنا. وسنستخدم مجموعة متنوعة من القدرات المتطورة لجمع البيانات وأنظمة الوعي بالبيئة المحيطة، بما في ذلك برمجيات المسح، والرادارات الساحلية، والعمليات الجوية، والاستطلاع من الفضاء، والسفن المملوكة للحكومة لتقديم معلومات دقيقة ومُحدّثة لكبار القادة. وفيما يستمر تطوير التكنولوجيا المستقلة والتي تعمل عن بُعد، هناك حاجة لضمان إدخال هذه التكنولوجيا إلى البيئة البحرية بشكل آمن دون تعريض أمننا الوطني الأشمل للخطر.

10. التحدي المتمثل بحماية أنفسنا ضد الهجمات الجوية، سواء من الداخل أو الخارج، لم يسبق له أن كان بهذه الحدة منذ ما يزيد عن 30 عاما، مثلما اتضح من الحرب في أوكرانيا. ولمجابهة مثل تلك التهديدات، سنبذل قصارى جهدنا لتبني مقاربة **الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل،** ما سيساهم بشكل كبير في الدفاع عن وطننا وصمودنا الوطني. ولكون سلاح الجو الملكي هو القوة الرئيسية في مهام الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل، فإنه سيزيد من استخدام مجسات استشعار متطورة برية ومحمولة جوا وفي البحر والفضاء، ومجموعة واسعة من القدرات الجوية والصاروخية، ومنها مضادات المنظومات الجوية غير المأهولة، لكشف التهديدات وحماية المملكة المتحدة والدفاع عنها.

11. سنُدخل تحديثات على مقاربتنا في الدفاع الجوي والصاروخي، لقواتنا ومن خلال التكامل مع الحلفاء على حد سواء. وبالإضافة إلى برنامجنا لتطوير **صواريخ دفاع بالستية** المعروفة باسم سي فايبر إيفوليوشن، والتزامنا الطوعي بتقديم رادار بريطاني لصواريخ الدفاع البالستية لتعزيز حماية الناتو، سندرس أيضا سبل تعزيز ما نقدمه للحلف، خاصة في الوقت الذي نواصل فيه الاستثمار في الجيل التالي من القدرات البرية والجوية والبحرية.

12. سنستمر بضخ الاستثمارات في **التكنولوجيا المتطورة**، بما في ذلك منظومة الدفاع الجوي سكاي سيبر، من خلال التعاون ضمن مجموعة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات

السفينة دراغون تطلق صاروخ سي فايبر قبالة جزر هيبريديس

المتحدة، وإجراء الأبحاث والتطوير في **مجال التقنيات المستقبلية للكشف والاعتراض** من خلال المركز البريطاني للدفاع الصاروخي. وسنعمل أيضا على تعزيز قدرتنا على إزالة التهديدات قبل إطلاقها، وذلك من خلال أساليب مصممة تحديدا لمكافحة الانتشار، وبالاستمرار في تطوير قدراتنا الدفاعية. كما سنرفع من درجة صمودنا في كافة قطاعات الدفاع عن طريق **تحسين قدرات قواتنا على التنقل والانتشار**، وبالاستمرار في تحديث **واستبدال شبكة راداراتنا**، ودراسة إمكانية تطوير مجموعة من المجسات، والتخلي عن المواقع الثابتة والانتقال إلى الشبكات الموزعة على نطاق أوسع - وبالتالي أكثر صمودا - في كافة أرجاء بلدنا.

13. هناك أيضا مجالات كثيرة **سيدعم فيها الدفاع وزارات أخرى في الحكومة لتعزيز صمودنا الوطني وصمود بلدنا**. وعلى ضوء تجاربنا مع جائحة كوفيد-19، والهجمات الإلكترونية، والتلاعب الروسي الخبيث بإمدادات الطاقة، سيدعم الدفاع الجهود الحكومية الأوسع نطاقا لتحسين القدرة على توقع الأخطار، وتقييمها، ومنع حدوثها، والتخفيف من أضرارها، والرد عليها، والتعافي منها. وسنعمل مع وزارات أخرى في الحكومة لتطبيق استراتيجية الصمود لسنة 2022 التي تحدد خطة الحكومة لتقوية الأنظمة والقدرات لدعم الصمود. وبفعل ذلك، سنساعد الحكومة على المضي قدما في أعمال الحماية والاستعداد ("الأمن من خلال الصمود") - وبذلك نبني صمودنا باعتراض التهديدات وعدم السماح بوقوعها.

أفراد البحرية الملكية في مركب إنزال خلال عملية أخيليان

الأمن الاقتصادي

14. أكدت المراجعة المتكاملة المحدّثة أن الأمن الاقتصادي عنصر دعم مهم في المنافسة المنهجية بين الدول. وفي السنوات الأخيرة شهدنا نحن وحلفاؤنا الأساسيون ظهور مجموعة من التهديدات المتغيرة والمعقدة التي تستهدف أمننا الاقتصادي من دول معادية - وما كان لذلك من تداعيات كبيرة على الدفاع. ومنذ نشر ورقة قيادة الدفاع 2021، طور الدفاع قدرة قوية **للتعرف على مجموعة واسعة من الأخطار التي تهدد الأمن الاقتصادي وللتخفيف من وقعها**. وقد تركز جزء كبير من ذلك الجهد على دعم قانون الأمن القومي والاستثمار لسنة 2021 الذي أصدرته الحكومة، بما يضمن خضوع **الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد المتعلقة بالدفاع** للتدقيق في التوقيت المناسب لكشف الأخطار التي تهدد الأمن القومي وتحييدها.

15. أظهر عمل أُنجز مؤخرا في هذا السياق أن مجموعة التهديدات تتجاوز محاولات الحصول على قدرات وتقنيات حساسة متعلقة بالدفاع. فالمخاطر يُمكن أن تأتي من الاستغلال المؤجّة لأغراض خبيثة من الدول المعادية **للتعاون البحثي، وتوظيف خبراء دفاع وفنيين** من المملكة المتحدة، **واستغلال الشراكات التجارية** وعقود الدعم الفني التي تتضمن نقل معرفة تخصصية متعلقة بالدفاع. فقد يُستغل نقل المعرفة هذا لتقوية القدرات العسكرية لأعدائنا، وبالتالي يقوض فعالياتنا. إن استراتيجية الدمج بين العسكري والمدني التي يتبعها بعض أعدائنا تُظهر بوضوح أن المخاطر الدفاعية تتجاوز القاعدة الصناعية للدفاع بحد ذاتها. وسوف نعيد تشكيل قدراتنا ضمن مؤسسة الدفاع بما يمَكّننا من المساهمة في معالجة كامل نطاق التهديدات المحتملة. وتشكّل فعاليات الدفاع في هذا المجال جزءا من رد الحكومة الإجمالي على التهديدات التي تستهدف الجانب الاقتصادي، وتُكمل المهام التي تضطلع بها مؤسسة الدفاع للحماية من التهديدات المادية، والتجسس، والهجمات الإلكترونية التي يُمكن أن تُستخدم إلى جانب التهديدات الاقتصادية.

16. ستواصل وزارة الدفاع كذلك دعم جهود الحكومة الأعم من أجل وضع تصور لأجندة مجموعة السبع بشأن الأمن الاقتصادي، وللإسهام في تطوير السياسات فيما يخص **الحصول على المواد الحساسة**. ومن الضروري أن تكون لدينا الثقة بمتانة سلاسل التوريد لدينا **والحماية المتوفرة لقدراتنا** لأجل التعاون مستقبلا مع حلفائنا، ولضمان أن تتمكن الشركات البريطانية دائما من الاطلاع على برامج الدفاع والأمن للدول الأخرى. ولهذا الغرض، تعمل مؤسسة الدفاع على تقوية التعاون وتبادل المعلومات مع أقرب حلفائنا، بما في ذلك من خلال المنتدى الدفاعي متعدد الجنسيات للتكنولوجيا الوطنية والقاعدة الصناعية، الذي يعمل لتشجيع **زيادة التعاون في مجالات أمن سلاسل التوريد، والحصول على المواد الحساسة، وتبادل المعلومات حول التهديدات العابرة للدول التي تستهدف الأمن الاقتصادي**.

17. يتطلب منا النهج المتكامل بشأن الردع والدفاع أن نطور إمكانات جديدة من أجل التكيف مع طبيعة التهديدات المتغيرة، وأن ندمج الإمكانات التي لدينا التي تشمل قدراتنا الاقتصادية. وسنعمل بالتعاون مع الوزارات الأخرى لتطبيق مقاربة متكاملة بشأن **الحنكة الاقتصادية** في كافة مؤسسات الحكومة. وسنوظف خبراتنا في صياغة السيناريوهات ومحاكاة المعارك للاسترشاد بها في تنظيم أنشطة الحنكة الاقتصادية كجزء من نهج أوسع نطاقا يستند إلى الأدلة بشأن الردع. وسيشمل ذلك تطوير إطار تحليلي جديد وأدوات مساندة من أجل ترسيخ مبادئ الحنكة الاقتصادية في تخطيط وتنفيذ أنشطة الدفاع.

ISBN 978-1-5286-4291-0
E02937467